الحديث وعلومه

إنعام النظر

فيمن قال فيهم الحافظ أبو الفضل السليماني «فيه نظر»

دراسة نقدية تطبيقية

إعداد

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي

أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية

أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر

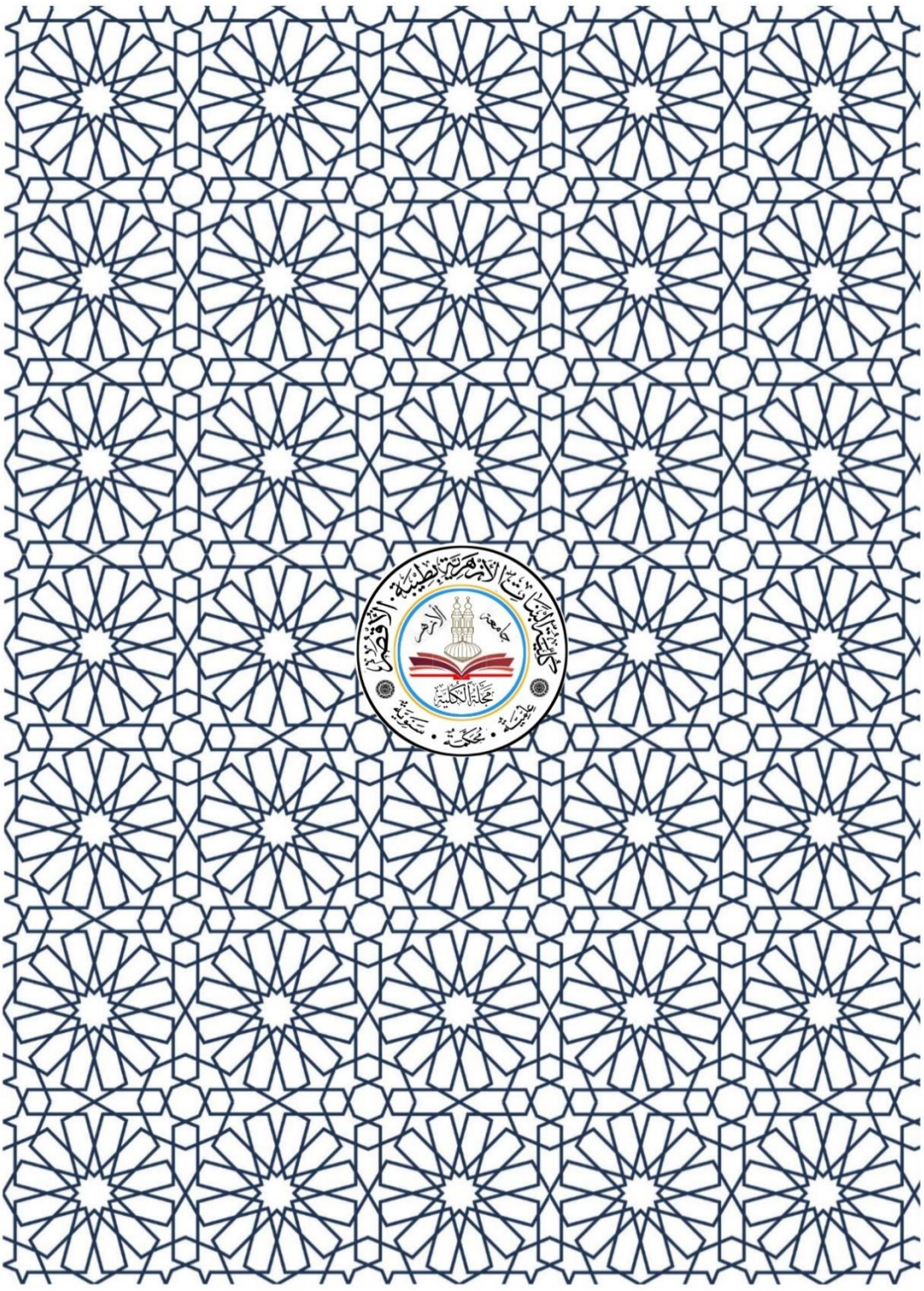

إنعام النظر فيمن قال فيهم الحافظ أبو الفضل السليماني «فيه نظر»
دراسة نقدية تطبيقية

أسامة إبراهيم محمد محمد مهدي
أستاذ الحديث وعلومه المساعد بكلية أصول الدين بالقاهرة - جامعة الأزهر
البريد الإلكتروني: **osamahadith@gmail.com**

ملخص البحث:

هذا البحث الذي جاء بعنوان: "إنعام النظر فيما قال فيه الحافظ أبو الفضل السليماني فيه نظر" يشتمل البحث إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس، وقد اشتملت مقدمة البحث على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث، وأما الفصل الأول فيتضمن ترجمة موجزة للحافظ أبي الفضل السليماني، تشتمل على اسمه، وكنيته، ونسبته، ومولده، وتلامذته، وشيوخه، ومذهبه الفقهي، ومصنفاته، ورحلاته، وثناء العلماء عليه، ووفاته. وأما الفصل الثاني فيتضمن جهود الحافظ أبي الفضل السليماني في الجرح والتعديل، ويشتمل على ثلاثة مباحث: المبحث الأول: ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيّ، وتحته ثلاثة مطالب: المطلب الأول: ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ. المطلب الثاني: ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ. المطلب الثالث: الرواة الذين سكت عنهم الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ، ولم يذكرهم بجرح ولا تعديل. المبحث الثاني: الرواة الذين قال فيهم الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيّ: «فيه نظر». المبحث الثالث: الموازنة بين مدلول «فيه نظر»، عند الحافظ السُّلَيْمَانِيّ، وعند الإمام البخاري - رحمهما الله. الخاتمة والنتائج والتوصيات. الفهارس.

الكلمات المفتاحية: السليماني - نظر - الرجال

enam alnazar fima kal feeh alahafez alsolimany feeh nazar

Osama Ibrahim Mohammad Mohammad Mahdy

Department of Hadith and its Sciences, Faculty of Fundamentals of Religion and Dawah, Al-Azhar University, Egypt

E-mail : osamahadith@gmail.com

Abstract: This research, which was titled hadha albahth aladhi ja' bieunwani: "'iineam alnazar fima qal fih alhafiz 'abu alfadl alsulaymani fih nazar" It includes several important topics: including the introduction of Al-Hafiz Abi Al-Fadl Al-Sulaimani and his translation of a brief scientific translation. It included a brief presentation of the most important monetary terms used by Al-Hafiz Al-Sulaymani. As well as clarifying the meaning of the term “in which there is consideration” according to the imams of hadith criticism. And the comparison between its meaning according to Imam Sulaymani and Imam Al-Bukhari, It includes an inductive collection of the narrators who were judged by Al-Hafiz Al-Sulaymani with this phrase, and the translation has an extensive translation. And an indication of whether it is lenient, strict or moderate in its use, and it contains the most important results and recommendations. iineam alnazar fima qal fih alhafiz 'abu alfadl alsulaymani fih nazar nzqd

Keywords: alsulaymani, nazar, garh,

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد الخلق وحبيب الحق، وإمام المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرًا ،،،

أمَّا بعد:

فقد بعث الله - تعالى – نبيَّه محمدًا خاتمًا للأنبياء والرسل، فجاءت رسالته كافةً للناس إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، وحفظ الله مصادر دينه – قرآنًا وسنة – قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ﴾ (١)، فيَسَّرَ الله للقرآن حفاظًا حفظوه في الصدور، وفي السطور، وتعاهده العلماء دراسةً وبحثًا وتفسيرًا، حتى استقرت علومه المختلفة.

كما حظيت السنة النبوية المطهرة بجهود عظيمة الشأن، وخدمات جليلة القدر؛ وذلك من خلال الكتب الكثيرة، التي قدَّمها المحدثون قديمًا وحديثًا، والتي أظهرت عنايتهم بالسنة المطهرة حفظًا وفهمًا، وجمعًا وتطبيقًا، وشرحًا وتبليغًا، وبيانًا ونقدًا لمتونها وأسانيدها.

وقَيَّضَ الله للسنة النبوية أئمة عدولًا ضابطين في كل عصر، ينفون عنها تأويل الجاهلين، وانتحال المبطلين، وتحريف الغالين، ومن أبرز هؤلاء العلماء النقاد الإمام: أحمد بن علي بن عمرو بن عمرو بن حمد بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر البيكندي البخاري، أبو الفضل السليماني «المتوفى: ٤٠٤هـ»، صاحب «المسند»، و«القراءة خلف الإمام»، فأحببت أن أكتب بحثًا متخصصًا في علوم السنة المشرفة، وفي موضوع من أهم موضوعاتها، ونوع من أكثر أنواعها تأثيرًا على الأسانيد قبولًا وردًّا، وهو من موضوعات علم الجرح والتعديل، وعلم الرجال؛ ألا وهو: «**إنعام النظر فيمن قال فيه الحافظ أبو الفضل السليماني «فيه نظر» .. دراسة نقدية تطبيقية**».

---

(١) [الحجر: ٩].

أهمية الموضوع وثمرته:

تنوعت العلوم التي تخدم السنة النبوية سندًا ومتنًا؛ فعلوم تخدم المتن ببيان غريب ألفاظه، وإزالة التعارض الظاهري بينها، بمعرفة التاريخ (النسخ)، أو بالجمع، أو بالترجيح، وفقه الحديث النبوي، وعلوم تخدم الإسناد بالوقوف على أحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، وقبولًا وردًّا، وأحوال الرواية من حيث الاتصال أو الانقطاع، والتدليس، والاختلاط، وغير ذلك، لكن من أبرز علوم الحديث «علم الرجال»؛ الذي من أهم علوم الحديث وأكثرها طلبًا من المحدثين، والذي يهتم بالبحث في دقائق النقد وأحوال الرواة جرحًا وتعديلًا، والذي انبرى له خاصة المحدثين ومهرة النقاد، فجاءت جهودهم عظيمة في الباب، فحددوا مرام هذا العلم، وبيّنوا مقاصده، وكشفوا عن قواعده، وأبانوا عن قرائنه؛ ولذا لا يمكن لمحدث أو مشتغل بالحديث أن يفهم اصطلاحات هذا الفن خاصة، واصطلاحات علوم الحديث عامة إلا إذا كان متمكنًا من الفهم المشترك الجامع بين إطلاقات الإصطلاحين معًا، ومعالجًا لكثير من التطبيقات المستخدمة؛ الأمر الذي دفعني للبحث في مصطلح يحتاج إلى مزيد بيان وكثير إيضاح، وعقد موازنة ومقارنة بين أئمة النقد الذين أطلقوه، ألا وهو مصطلح «**فيه نظر**»، ووصفهم لبعض الرواة بهذا الوصف؛ فالسبيل الوحيد لفهم مراد الأئمة النقاد من مصطلح ما هو جمع عباراتهم، وسبرها، ودراسة إطلاقاتهم دراسة متأنية تجمع بين النظرية والتطبيق، ثم الخروج بنتائج تلك الدراسة.

أسباب اختيار الموضوع:

جاءت أسباب البحث والدراسة في هذا الموضوع متمثلة في الأمور الآتية:

أولًا: التعرض لمصطلح مهم من مصطلحات التعديل، يمكنني من خلال تحريره الحكم المنضبط على الرواة الموصوفين به؛ ومن ثمَّ الحكم على الحديث من حيث القبول والرد.

ثانيًا: الوقوف على مفهوم هذا المصطلح ومدلوله عند الحافظ السليماني، ومعرفة مراده منه، حيث يُشكِل تحديد المقصود بهذا المصطلح - أحيانًا - على بعض الباحثين، والمشتغلين بعلم الرجال، وهل يُقصَد به الضعف اليسير أو الضعف الشديد.

ثالثًا: الموازنة بين نقد الحافظ السليماني للرواة بأقوال أئمة النقد الآخرين، وإثبات هل هو من المتشددين، أو المعتدلين، أو المتساهلين «المتسامحين»؟ وبذلك ليتم الوصول إلى وصف صحيح يتناسب ومكانة هذا الحافظ النبيل.

رابعًا: تحرير لفظ من ألفاظ التجريح؛ وذلك من خلال هذه الدراسة العلمية التطبيقية التوثيقية، والكشف عن مقصود قائلها – بقدر الإمكان - سيما مع استعمال أئمة النقد له، واختلاف الباحثين حول مقصودهم منه.

خامسًا: عدم وقوفي على دراسة تُعنى بمعرفة مدلول مصطلح «**فيه نظر**» عند الحافظ أبي الفضل السليماني؛ وذلك من خلال ما اطلعت عليه من مصادر.

سادسًا: توجيه نظر الباحثين، وهممهم إلى إمام من أئمة النقد قَلَّ الاعتناء بأقواله، والخبرة بمسلكه التعديلي أو التجريحي، برغم شهرته في زمانه، وعناية النقاد بأقوله في أيامه، وتناقلها من لدن من جاء بعده؛ فالحافظ أبو الفضل السليماني – من وجهة نظر الباحث - من الحفاظ الذين لم يحظوا بالخدمة العلمية المناسبة، ولا يزال بحاجة إلى جهود الباحثين الجادين للإفادة من مشروعه في علم الجرح والتعديل.

مشكلة البحث:

تظهر مشكلة البحث من خلال بيان إمام من أئمة النقد، لم ينل حظه من الدراسة بالقدر الكافي، وبيان مقصوده، ومراده من إطلاقه مصطلح «**فيه نظر**»، ومقارنة مدلول استعماله لهذا المصطلح مع استعمالات غيره من أبرز النقاد، فمهمة البحث تظهر في بيان جهود حافظ من أئمة الجرح والتعديل، وإماطة اللثام عن هذا الناقد، وملاحظة بعض منهجيته في التعديل والتجريح، ومعرفة بعض ألفاظ النقد ومصطلحاته التي استعملها في نقد الرواة والمرويات، وتسليط الضوء على مصطلح من مصطلحات الجرح المهمة التي تحتاج إلى مزيد بيان، وكمال استيضاح.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث والاطلاع وجدت بعض الدراسات وثيقة الصلة بموضوع البحث،

وذات تعلق به، مثل: بحث: «الثقات الذين رماهم السليماني ببدعة»، أ د عزمي سالم شاهين حسين، واعتنى فيه بترجمة السليماني بالإضافة إلى مبحث يتعلق بالبدعة، والتعريف بها، ومبحث آخر أورد فيه ١٤ ترجمة للثقات الموسومين بالبدعة، وبحث آخر بعنوان: «الحافظ أبو الفضل السليماني، ومنهجه في الجرح والتعديل»، د وائل بن فواز دخيل، أستاذ مشارك بقسم الحديث وعلومه بكلية الحديث الشريف، الجامعة الإسلامية، حولية الجامعة الإسلامية (صـ ٩٠١ إلى صـ ١٠٤٤)، وهي دراسة اتسمت بالجمع، حيث ترجم مؤلفها للسليماني، واعتنى بمحاولة استيعاب ذكر أقواله جرحًا وتعديلًا، وبلغت تراجم البحث ٨٨ ترجمة، وبحث ثالث بعنوان: «الرواة الذين تكلم فيهم الإمام السليماني في كتاب: «ميزان الاعتدال» للإمام الذهبي .. جمع ودراسة»، د/ مقداد خزعل أحمد (مجلة الجامعة العراقية ٢٠١٨م، عدد: ٤٠، مجلد ٢، صـ ٧٩ إلى ١١١)، وترجم فيه الباحث للسليماني، وكتب مقدمة في الجرح والتعديل، ومشروعيته، والرجال المتفق على توثيقهم، والرجال المتفق على تضعيفهم، والرجال الذين انفرد بذكرهم الإمام السليماني، وأورد فيه ٥١ ترجمة.

خطة البحث

ينقسم البحث إلى مقدمة، وفصلين، وخاتمة، وفهرس:

وتشتمل **مقدمة البحث** على أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، ومشكلة البحث، والدراسات السابقة، وخطة البحث، ومنهج الباحث.

وأما **الفصل الأول** فيتضمن **ترجمة موجزة للحافظ أبي الفضل السليماني**، تشتمل على اسمه، وكنيته، ونسبته، ومولده، وتلامذته، وشيوخه، ومذهبه الفقهي، ومصنفاته، ورحلاته، وثناء العلماء عليه، ووفاته.

وأما **الفصل الثاني** فيتضمن **جهود الحافظ أبي الفضل السليماني في الجرح والتعديل**، ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيّ، وتحته ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ.

المطلب الثاني: ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ.

المطلب الثالث: الرواة الذين سكت عنهم الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ، ولم يذكرهم بجرح ولا تعديل.

المبحث الثاني: الرواة الذين قال فيهم الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيّ: «فيه نظر».

المبحث الثالث: الموازنة بين مدلول «فيه نظر»، عند الحافظ السُّلَيْمَانِيّ، وعند الإمام البخاري - رحمهما الله.

الخاتمة والنتائج والتوصيات.

الفهارس.

منهـــج الباحـث:

استخدمت في بحثي هذا مناهج عدة، منها: المنهج التوثيقي[1]، والمنهج التاريخي[2]،

((١ التوثيق: هو إثبات صحة الشيء، والتثبت منه، ويُقْصَدُ بالمنهج التوثيقي: «ربط كل الأفكار والقضايا والمسائل الواردة بالبحث بالمصادر والمراجع التي أخذت منها، وتدعيمها بالاقتباسات والشواهد المأخوذة من تلك المصادر والمراجع». «المكتبات والمعلومات والتوثيق أسس علمية صحيحة ومدخل منهجي عربي»، د/ سعد محمد الهجرسي (صـ: ٢١٦)، ط: دار الثقافة العلمية – الإسكندرية، بدون.

(٢) التاريخ: هو التدوين الموثق للأحداث الماضية، ووصف الحقائق التي حدثت في الماضي بطريقة تحليلية ناقدة، ومنهج البحث التاريخي: «هو مجموعة الطرائق والتقنيات التي يتبعها الباحث والمؤرخ للوصول إلى الحقيقة التاريخية، وإعادة بناء الماضي بكل وقائعه وزواياه كما كان عليه في زمانه، ومكانه، وبجميع تفاعلات الحياة فيه». «البحث العلمي وضوابطه في الإسلام»، د: حلمي عبد المنعم صابر (صـ: ٤٣)، ط: مكتبة الإيمان، ط: ٢، سنة: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م. و«البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية»، د/ رجاء وحيد دويدي (صـ: ١٥١)، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق- سورية، ط: ١، سنة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م. ويُعْنَى به

والمنهج التحليلي[١]، والمنهج المقارن[٢]، والمنهج النقدي[٣]، كذلك استخدمت المنهج الوصفي[٤]، مع إيماني بالحقيقة العلمية المتفق عليها بين علماء البحث العلمي، ألا وهي: أن الفصل بين المناهج العلمية غير ممكن في البحث العلمي، وأن تقسيمها على هذا النحو إنما هو من أجل معرفتها ودراستها فحسب، فكلها في الواقع خطوات مختلفة في منهج واحد عام قد نسير بها كلها أو بعضها لدراسة مسألة واحدة في علم واحد، وعمل واحد، ووقت

أيضًا: المراحل التي يسير خلالها الباحث حتى يبلغ الحقيقة التاريخية – بقدر المستطاع - ويقدمها إلى المختصين بخاصّة والقراء بعامّة، وتلخص هذه المراحل في تزويد الباحث نفسه بالثقافة اللازمة له، ثم اختيار موضوع البحث، وجمع الأصول والمصادر، وإثبات صحتها، وتعيين شخصية المؤلف، وتحديد زمان التدوين ومكانه، وتحرّي نصوص الأصول، وتحديد العلاقة بينها، ونقدها نقدًا باطنيًّا إيجابيًّا، وسلبيًّا، وإثبات الحقائق التاريخية، ثم عرضها عرضًا تاريخيًّا معقولًا. «منهج البحث التاريخي»، د/ حسن عثمان (صـ: ٢٠)، ط: دار المعارف، ط: ٨.

(١) المنهج التحليلي: يُعْنَى بدراسة مفردات البحث بأسلوب علمي واضح مستخدمًا تنظيمًا معينًا للوصول إلى الحقائق والنتائج، وهو منهج يقوم على دراسة الإشكالات العلمية المختلفة تفكيكًا أو تركيبًا أو تقويمًا، فإن كان الإشكال تركيبه منغلقة قام المنهج التحليلي بتفكيكها، وإرجاع العناصر إلى أصولها، أما إذا كان الإشكال عناصر مشتتة، فإن المنهج يقوم بدراسة طبيعتها ووظائفها؛ ليركب منها نظرية ما، أو أصولًا ما، أو قواعد معينة، ويتلخص المنهج التحليلي في عمليات ثلاث قد تجتمع كلها أو بعضها في العمل الواحد، وهي التفسير - أي التفكيك، والنقد - أي التقويم، ثم الاستنباط - أي التركيب. «أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية»، د/ فريد الأنصاري (صـ: ٩٦)، ط: مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ط: ١، سنة: ١٩٩٧م.

(٢) المنهج المقارن: هو التمييز بين شيئين، أو وصف الخصائص والصفات المشتركة أو المختلفة لشيئين أو أكثر، وتقصي نقاط التشابه والاختلاف. «مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي»، د/ عبد الرحمن الزنيدي (صـ: ٣١)، ط: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المؤيد، ط: ١، سنة: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٣) المنهج النقدي: هو عبارة عن مجموعة من الأدوات والإجراءات التي يتبعها الناقد أثناء قراءة النص وتحليله وتفسيره، فتتباين القراءات النقدية لنص واحد وتتنوع بتنوع القراء ومناهجهم النقدية، فلكل قارئ منهجه وطريقه الذي يسلكه أثناء تناوله للنص. «النقد الأدبي الحديث»، د/ محمد غنيمي هلال (صـ: ٩)، ط: دار النهضة- مصر، سنة: ١٩٧٥م.

(٤) المنهج الوصفي هو: «أسلوب من أساليب التحليل المركز على معلومات كافية ودقيقة، عن ظاهرة أو موضوع محدد، أو فترة أو فترات زمنية معلومة؛ وذلك من أجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة» «البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية»، د/ رجاء وحيد: (صـ: ١٨٣).

واحد[1]، وكان عملي في هذا البحث على النحو الآتي:

١. صَدَّرتُ بمقدمة تفصح عن أهمية الموضوع وثمرته، وأسباب اختياره، وهدف البحث، ومشكلته، والموضوعات السابقة.

٢. ترجمت للحافظ أبي الفضل السليماني ترجمة مختصرة من خلال كتب التراجم والطبقات المتخصصة في الرجال، محررًا ما يحتاج إلى تحرير في ذلك، ورتبته في النقد الحديثي.

٣. تكلمت عن جهود الحافظ أبي الفضل السليماني في الجرح والتعديل، واستقراء الألفاظ التي استعملها في هذا الصدد، وحال الرواة الذين أطلق عليهم هذه المصطلحات، وخاصة مصطلح «**فيه نظر**».

٤. استعرضت كتب الجرح والتعديل، وكتب الرجال التي نقلت لنا إطلاحات هذا الإمام الحافظ، ومن أهمها: «ميزان الاعتدال في نقد الرجال»، و«تاريخ الإسلام»، وكلاهما للذهبي، وكتاب: «تهذيب التهذيب»، للحافظ ابن حجر العسقلاني، وغير ذلك من الكتب الجوامع في الجرح والتعديل.

٥. جمعت الرواة الذين قال فيهم الحافظ السليماني: «**فيه نظر**»، من خلال استقراء كتب الرجال التي أتيح لي الاطلاع عليها، وترجمت لهم ترجمة وافية ما أمكنني ذلك؛ للموازنة بين قوله: «فيه نظر» على الراوي محل الدراسة، وأقوال النقاد الآخرين على الراوي، وكذا اعتنيت بمطالعة كتب الحافظ ابن حجر العسقلاني التي تناولت تراجم الرواة المُترجم لهم في هذا البحث؛ خاصة «هدي الساري»، و«لسان الميزان»، و«تقريب التهذيب»، وغيرها من كتبه المفيدة جدًّا في تحرير حال الراوي المترجم له، والوصول إلى ترجيح علمي مناسب في حاله.

٦. ترجمت للرواة ترجمة وافية بحسب ما اطلعت عليه من كتب التراجم، والطبقات، والكتب المساعدة في بيان أحوال الرواة؛ والغرض من ذلك الوصول إلى تحرير القول في

(١) يراجع: «مناهج البحث العلمي»، د/ عبد الرحمن بدوي (ص: ١٨)، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: ٣، سنة: ١٩٧٧م.

الراوي، والنظر في حاله؛ للحكم على صحة قول السليماني، أو بقية النقاد، أو خلاف ذلك بحسب ما تُظهر النتائج.

٧- اهتممت ببيان المقصود من مصطلح: «**فيه نظر**»، عند الحافظ أبي الفضل السليماني، وعقدت موازنة بينه وبين أبرز نقاد الجرح والتعديل الذي استعملوا هذا المصطلح، وهو الإمام البخاري؛ وفي ذلك من الفوائد العلمية ما لا يخفى.

الفصل الأول:
ترجمة موجزة للحافظ أبي الفضل السليماني

تقوم ترجمة هذا الحافظ الناقد على الأسس التي تقوم عليها التراجم الحديثية؛ إذ إنها ترتكز على المباحث الآتية:

اسمه: هو الإمام، الحافظ، المُعَمَّرُ محدث ما وراء النهر أحمد بن علي بن عمرو بن عمرو[١] بن حمد[٢] بن إبراهيم بن يوسف بن عنبر[٣] - بِفَتْح الْعين المهلمة، بعْدهَا نون سَاكِنة، ثمَّ بَاء مُوَحدَة.

كنيته: يكنى الحافظ أحمد السليماني بأبي الفضل[٤].

نسبته: السليماني، قال السمعاني: منسوب إلى جده لأمه: أحمد بن سليمان البيكندي[٥]، فهو إذن سبط أحمد بن سليمان السليماني البيكندي البخاري[٦]، وقال ابن الصلاح: «وجده لأمه: أَحْمد بن سُلَيْمَان بن قُرَيْنَام بن حَازِم الْمُؤَذّن، وَلِهَذَا قيل: السُّلَيْمَانِي

((١ في «معجم البلدان»: «عمر».

(٢) في «الأنساب»، و«طبقات الشافعية الكبرى»، و«طبقات الإسنوي»: «أحمد».

(٣) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١٧/٢٠٠/١١٥).

(٤) السابق نفسه.

(٥) يُنْظَر: «الأنساب»: (٧/١٩٨/٢١٤٠)، و«سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١٧/٢٠٠/١١٥)، وبيكند: بلدة بين بخارى وجيحون، على مرحلة من بخارى، وكانت بلدة كبيرة حسنة كثيرة العلماء، «معجم البلدان»: (١/٥٣٣)، وهي حاليًا في دولة أوزبكستان.

(٦) هو الإمام الحافظ أحمد بن سليمان بن عبد الملك بن أبي شيبة الْجَزَرِيُّ، أبو الحسين الرَّهَاوِيُّ البيكندي. روى عن يزيد بن هارون، وجعفر بن عون، وعفان بن مسلم الصَّفَّار، وغيرهم. وروى عنه النسائي كثيرًا، وأبو عَرُوبَةَ، ومكحول الْبَيْرُوتِيُّ، وغيرهم. قال النسائي: ثقة مأمون صاحب حديث. وقال ابن أبي حاتم: كتب إلي ببعض حديثه، وهو صدوق ثقة. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كان صاحب حديث يحفظ. وقال أبو عروبة: تُوفِيَ بإحدى عشرة ليلة بقيت من ذي الحجة بضيعة له إلى جانب الرَّهَاء سنة ٢٦١هـ، وكان ثبتًا في الأخذ والأداء. وقال ابن حجر ثقة حافظ. ينظر: «الجرح والتعديل»: (٢/٥٢/٥٩)، و«الثقات»: (٨/٣٥/١٢١٣٥)، و«تهذيب الكمال»: (١/٣٢٠/٤٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١/٢٩/٦٠)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٨٠/برقم: ٤٣).

فِيمَا نرَاهُ، ونرى قَول الْحَاكِم فِي نسبه: ابْن عَمْرو بن سُلَيْمَان، وهمًا، أوقعه فِيهِ إِرَادَة تَحْقِيق نسبته[١].

مذهبه الفقهي: يُعَدُّ الحافظ السليماني من أتباع مذهب أبي حنيفة – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، فقال: «الْحَافِظ أَبُو الْفضل السُّلَيْمَانِي أَحْمد بن عَلّي البيكندي، شيخ مَا وَرَاء النَّهر، الْمُتَوفَّى سنة ٤٠٤ هـ، وَعنهُ أَخذ أبو العباس جَعْفَر بن محمد الْمُستغفريُّ، ومُحَمَّد بن أَحْمد بن حَامِد بن عبيد البيكندي أَبُو جَعْفَر القَاضِي البُخَاري[٢].

وعَدَّه التاج السبكي من الشافعية، فترجم له في «طبقات الشافعية الكبرى»، وقال: «وطوف الْبِلَاد ورحل إِلَى الْآفَاق، وَكَانَ من الْحِفْظ والإتقان وعلو الْإِسْنَاد وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين وَقدر رفيع»[٣].

مولده: ولد الحافظ أبو الفضل السليماني سنة إحدى عشرة وثلاث مئة «٣١١هـ»[٤].

شيوخه: سمع الحافظ أبو الفضل السليماني من شيوخ كثيرين؛ منهم: جده لأمه أحمد بن سليمان بن عبد الملك الرَّهَاوِيُّ البيكندي، ومحمد بن حمدويه بن سهل المروزي، وعليّ بْن سختَوَيْه النَّيْسابوريّ، وعلي بن إبراهيم بن معاوية، ومحمد بن إسحاق الخزاعي، وأَبو جَعْفَرٍ أَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْقَرَّابِيّ[٥] الهَرَوِيّ، وأبو بكر محمد بن عثمان الهروي، والحسين بن إسماعيل، ومحمد بن صابر بن كاتب البخاري، وصالح بن زهير البخاري، وأبو الحسن علي بن إسحاق بن البختري، البصري، المادرائي[٦] البصري، وأبو

(١) يُنْظَر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (٣٥٥/١).
(٢) يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٨/٢).
(٣) يُنْظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٢٦٢/٤١/٤).
(٤) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠/١٧)، و«تاريخ الإسلام»، للذهبي: (٩٧/٢٨).
(٥) بِفَتْح الْقَاف وَتَشْديد الرَّاء وَبعد الْألف بَاء مُوَحدَة هَذِه النِّسْبَة لمن يعْمل الْقرب. «اللباب في تهذيب الأنساب»: (٢١/٣).
(٦) قال السمعاني: المادرائي: بفتح الميم والدال المهملة بعد الألف وبعدها الراء، هذه النسبة إلى مادرايا، وظني أنها من أعمال البصرة، والمشهور بالانتساب إليها أبو الحسن على بن إسحاق بن

العباس محمد بن يعقوب الأصم النيسابوري، وعبدوس بن الحسين النيسابوري، ومحمد بن علي الزراد، وأبو سعيد حاتم بن عقيل الجوهري، وعبد الله بن جعفر بن فارس الأصبهاني، وأبو الفضل محمد بن جرير بن عبد الرحمن الفرغاني، وأبو بكر حامد القزاز، ومحمود بْن إِسْحَاق الخُزَاعيّ، وعليّ بْن إبراهيم بْن معاوية النَّيْسابوريّ، وأحمد بن محمد القاري، وأبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، وعلي بن محمد بن منصور، ومحمد بن إبراهيم بن عيسى الخوارزمي الشافعي، والحسن بن إسماعيل الفارسي، وطبقتهم. وتفرد بالرواية عن ابن حمدويه، وغيره[1].

تلاميذه: حَدَّثَ عنه أبو عبد الله الحاكم، وأبو العباس جعفر بن محمد المُستغفريُّ، وولده أبو ذَرٍّ محمد بن جعفر، وأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ السَّيْرَجَانِيّ، وإسحاق بن منصور المسياري، وأبو سهل عبد الكريم بن عبد الرحمن الكلاباذي، وأبو حفص عمر بن منصور بن خنب البزاز، وأبو جعفر محمد بن أحمد بن حامد بن عُبَيْد البَيْكَنْديّ قاضي حلب، ومحمد بن إبراهيم الأصبهاني، وأبو شجاع محمد بن أحمد بن حمزة العلوي، وأبو طاهر محمد بن أَحْمَد بن عليّ بن حمدان الخراساني، وأَحْمد بن عَليّ أَبُو سهل الأبيوردي، وغيرهم[2].

مصنفاته ورحلاته: قال أبو سعد السمعاني: كانت له رحلة إلى الآفاق، وعُرِفَ بالكثرة والحفظ والإتقان، ولم يكن له نظير في زمانه إسنادًا وحفظًا ودراية وإتقانًا، صَنَّفَ التصانيف الكثيرة، الكبيرة والصغيرة، وكان يُصَنِّفُ كل أسبوع شيئًا، ويحمله إلى جامع بخارى من بيكند، ويُحَدِّثُ به»[3].

محمد بن البختري المادرائى، من أهل البصرة، صَنَّفَ المسند وجمع، وحَدَّثَ ببلده وبمكة. «الأنساب»، للسمعاني: (١٢/١٣/٣٥٧٧).

(١) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١٧/٢٠٠/١١٥).

(٢) «السابق نفسه».

(٣) يُنْظَر: «الأنساب»: (٧/١٩٨/٢١٤٠).

وقال أيضًا: «من الحفاظ المكثرين، رحل الى العراق والشام وديار مصر وله أكثر من اربعمائة مصنف صغار على ما سمعت، وكان يصنف كل أسبوع مجموعا ويحضره في الجامع يوم الجمعة ويحدث به، وتوفي في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة»[١].

وذكر السمعاني في ترجمة محمد بن علي بن سعيد بن المطهر بن عبد العزيز بن محمد بن علي بن جابر بن سعيد بن إبراهيم بن الربيع، البخاري، المطهري، المعروف بـ «فخر القضاة» أن من جملة مسموعاته العالية كتاب «**المسند**»، لأبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ[٢].

وذكر السمعاني أيضًا في ترجمة أم علي، أيغر بنت عبد الله، التركية، عتيقة شيخنا أبي حفص عمر بن محمد بن الحسن بن إبراهيم الفرغولي، امرأة صالحة، سمعها سيدها بدهستان من أبي يعقوب يوسف بن محمد بن إبراهيم المقرئ الدهستاني، سمعت منها جزءًا في «**القراءة خلف الإمام**» من جمع أبي الفضل أحمد بن علي بن عمرو السليماني الحافظ البيكندي، بروايتها عن يوسف، عن أبي مسعود المظفر بن إبراهيم الجرجاني، عنه[٣].

وقَالَ الْحَاكِم: «كَانَ يحفظ الحَدِيث، ورحل فِيهِ، وَكَانَ من الْفُقَهَاء الزهاد، ورأيته ببخارى على رسمه فِي طلب الْعلم، ومجالسة الصَّالِحين، وَلُزُوم الْجَمَاعَة[٤].

وقال الذهبي في «العبر»: أحمد بن علي بن عمرو البيكندي البخاري، محدّث تلك الديار، طوَّف وسمع الكثير[٥].

وقال في موضع آخر: أبو الفضل أحمد بن علي السليماني البخاريُّ صاحب التصانيف[٦]. وقال أيضًا: جَمَّعَ وصَنَّفَ[٧].

---

(١) «السابق نفسه»: (٤٠٥/٢).
(٢) يُنْظَر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني»، لأبي سعد السمعاني: (ص: ١٥٣١).
(٣) يُنْظَر: «المنتخب من معجم شيوخ السمعاني»، لأبي سعد السمعاني: (ص: ١٥٣١).
(٤) يُنْظَر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (٣٥٥/١).
(٥) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (٢٠٨/٢).
(٦) يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي: (ص: ٢١١/ برقم: ٥٢١).
(٧) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (٢٠٨/٢).

وقال أيضًا: «رحل إلى الآفاق، ولم يكن لَهُ نظيرٌ في عصره ببُخَارى حِفْظًا وإتقانًا، وعُلُوَّ إسناد، وكثْرة تصانيف»[١].

وقال عز الدين ابن الأثير: «من الحفاظ المكثرين، رحل إلى العراق، والشام، وديار مصر، وله أكثر من أربعمائة مصنف صغار على ما سمعت»[٢].

وذكر الحافظ مغلطاي أن له كتابًا يُسمَّى: «**الحث على اقتباس الحديث**»[٣].

وذكر محققا كتاب: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب» أن من موارد مؤلفه إبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبي إسحاق الحلبي القبيباتي الشافعيّ الناجي في كتابه: كتاب: «**جزء في السجع**»، لأبي الفضل أحمد بن علي السليماني البيكندي المتوفى سنة ٤٠٤ هـ[٤].

وقال تاج الدين السبكي: «طَوَّفَ الْبِلَاد، ورحل إِلَى الْآفَاق، وكَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»[٥].

وقال ابن الملقن: «سمع وصنف الكثير»[٦].

وذكر ياقوت الحموي أنه ألف كتابًا في شيوخه، وذكر فيه **ألف شيخ في باب الكذابين**»[٧].

وقال الزِّرِكْلِيُّ: «رحل إلى العراق والشام ومصر، له أكثر من أربعمائة مصنف صغار»[١].

---

(١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»، للذهبي: (٩٦/٢٨).
(٢) يُنْظَر: «اللباب في تهذيب الأنساب»، لابن الأثير: (١٩٩/١)، وينظر: «معجم البلدان»، للحموي: (٥٣٣/١).
(٣) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»، لمغلطاي: (٤٠٠/٦).
(٤) يُنْظَر: «عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، لإبراهيم الناجي: (٧٢/١٠٣/١).
(٥) يُنْظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٤١/٤).
(٦) يُنْظَر: «العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن الشافعي: (صـ: ٢٥٠/برقم: ٨٥٢).
(٧) يُنْظَر: «معجم البلدان»، لياقوت الحموي: (٤١٩/١).

وقال صاحب «معجم المؤلفين»: «محدث، رحل الى العراق، والشام، ومصر، وصنف وجمع، وتقدم في الحديث حتى قيل: له اكثر من أربع مئة مصنف صغار، وله كتاب: «**الحث على طلب الحديث**»[٢].

وذكر بدر الدين الزركشي تحت حديث «لا غيبة لفاسق»، قال: «وَذكره أبو الْفضل السُّلَيْمَانِي فِي «**الضُّعَفَاء**»[٣].

وقال ابن حجر: «وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب «**الضعفاء**» له: كان منكر الحديث، وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء، مثل محمد بن حسن بن زبالة، وعمرو بن أبي بكر المؤملي، وعامر بن صالح الزبيري، وغيرهم، فإن في كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة»[٤].

وقال ابن عبد الهادي: «قال الحافظ أبو الفضل أحمدُ بنُ علي بن عَمْرو السُّليماني في كتاب «**الكُنى والنَّوادر**»: محمدُ بنُ نصر، الفقيه الإمام، إمام الأئمَّة، أبو عبد الله، الموفَّق من السماء. سكنَ سَمَرقند»[٥].

وله عندي كتاب في «**أسماء الرِّجال**» فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتابعْ عليها[٦]. قلت: ويظهر لي أنه هو نفسه كتاب «الضعفاء»، والله أعلم.

ثناء العلماء عليه:

قَالَ الْحَاكِم: «كَانَ يحفظ الحَدِيث، ورحل فِيهِ، وَكَانَ من الْفُقَهَاء الزهاد، ورأيته ببخارى على رسمه فِي طلب الْعلم، ومجالسة الصَّالِحين، وَلُزُوم الْجَمَاعَة[٧].

---

(١) يُنْظَر: «الأعلام»، للزركلي: (١/١٧١).
(٢) يُنْظَر: «معجم المؤلفين»: لعمر رضا كحالة: (٢/١٦).
(٣) يُنْظَر: «التذكرة في الأحاديث المشتهرة» = «اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة»: (صـ ٤٥).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣/٣١٣).
(٥) يُنْظَر: «طبقات علماء الحديث»: (٢/٣٦٢).
(٦) «السابق نفسه»: (٣/٢٣٤).
(٧) يُنْظَر: «طبقات الفقهاء الشافعية»، لابن الصلاح: (١/٣٥٥).

وقال أيضًا: وسمعت أبا الفضل السليماني - وكان صالحًا[١].

وقال نجم الدين النسفي: له حديث كثير، ورحلة في الآفاق، وتصانيف جمة، لم يكن له في زمانه نظيرًا، إسنادًا وحفظًا، ودراية بالحديث، وضبطًا وإتقانًا»، ثم ذكر دخوله سمرقند وسماعه بها[٢].

وقَالَ السَّمْعَانِيّ: «لم يكن لَهُ نَظِير فِي زَمَانه إِسْنَادًا وحفظًا ودرايةً بِالْحَدِيثِ وضبطًا وإتقانًا»[٣].

ونقل ابن العماد الحنبلي عن ابن ناصر الدّين الدمشقي قوله: «كان إمامًا حافظًا من الثقات»[٤].

وقال تاج الدين السبكي: «كَانَ من الْحِفْظ والإتقان، وعلو الْإِسْنَاد، وَكَثْرَة التصانيف بمَكَان مكين، وَقدر رفيع»[٥].

وقال أبو محمد الحضرمي: «كان من الحفاظ المعمرين، والثقات المصنفين، رحل وطوف، وجمع وصنف، وحدث بغالب ما ألف»[٦].

رتبته بين أئمة النقد الحديثي:

اعتنى العلماء بذكر من يُعْتَمَد قولهم في الجرح والتعديل، وممن اعتنى بذكرهم وبيان نقدهم ابن المديني، وابن أبي حاتم، وابن حبان، وابن عدي، والحاكم، والذهبي، والتاج السبكي، والزركشي، وابن ناصر الدين الدمشقي، والسخاوي، وغيرهم.

(١) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٨٣/١٦).
(٢) يُنْظَر: «القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي: (صـ: ٨٨)، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مرآة التراث بإيران، ط١، سنة: ١٤٢٠هـ.
(٣) يُنْظَر: «الأنساب»: (١٩٨/٧/٢١٤٠).
(٤) يُنْظَر: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»، لابن العماد الحنبلي: (٢٦/٥)، وينظر: «بديعة البيان»، لابن ناصر الدين: (صـ: ١٨٥).
(٥) يُنْظَر: «طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٤١/٤).
(٦) يُنْظَر: «قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر»، لأبي محمد الحضرمي: (٣١٥/٣).

وقد عَدَّ شمسُ الدين الذهبيُّ الحافظَ أبا الفضل السليماني فيمن يُعْتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل في الطبقة الحادية عشر، وقال عنه: صاحب التصانيف وعُمِّرَ ثلاثًا وتسعين سنة، وعَدَّ منهم أيضًا عبد الغني بن سعيد الأزدي المصري، وأبا نصر الكلاباذي، وتمام بن محمد الرازي محدث دمشق، وأبا بكر ابن مردويه، وأبو الفتح ابن أبي الفوارس، وخلف بن محمد الواسطي، وأبا مسعود الدمشقي، وأبا الوليد ابن الفرضي مؤرخ الأندلس، وأبا نعيم الأصبهاني، وأبا ذر الهروي، وأبا سعيد النقاش، وأبا القاسم اللالكائي، وأبا العباس المستغفري، وحمزة بن يوسف السهمي الجرجاني، وطائفة سواهم لهم حظ من العلم، وفهم(١).

وقد عَدَّه في أئمة النقد أيضًا ابن ناصر الدين الدمشقي حين قال: «ثمَّ من بعدهمْ إِلَى بعيد الأربعمائة وَثَلَاثِينَ عدَّة من نقاد الْمُحدثين كَعبد الْغَنِيّ بن سعيد، وَأحمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي، وَأبي بكر أَحْمد بن مرْدَوَيْه، وَمُحَمّد ابْن أبي الفوارس، وَأبي نعيم أَحْمد بن عبد الله الْأَصْفَهَانِي(٢).

ومما يدلل على اعتماد أقواله قول شمس الدين الذهبي: وقفت له على تأليف في أسماء الرجال، وعَلَّقْتُ منه(٣).

وعَدَّه ابن ناصر الدين من أبرز نقاد المحدثين في جيله الذين جاءوا بعد سنة أربع مئة فقال: «ثمَّ من بعدهمْ إِلَى بعيد الأربعمائة وَثَلَاثِينَ عدَّة من نقاد الْمُحدثين كَعبد الْغَنِيّ بن سعيد، وَأحمد بن عَليّ السُّلَيْمَانِي، وَأبي بكر أَحْمد بن مرْدَوَيْه، وَمُحَمّد ابْن أبي الفوارس، وَأبي نعيم أَحْمد بن عبد الله الْأَصْفَهَانِي»(٤).

(١) يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل» (صـ: ٢١٠-٢١٣).
(٢) يُنْظَر: «الرد الوافر»: (صـ: ١٦).
(٣) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (٣/١٦٠/٩٦٠).
(٤) يُنْظَر: «الرد الوافر»، لابن ناصر الدين الدمشقي: (صـ: ١٦).

وقد دافع الحافظ ابن حجر العسقلاني (ترجمة ابن جرير الطبري) [١]، وهو بصدد الرد على شبهة طعنه في الطبري، حيث قال: «والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل»[٢].

وقد أخذ النقاد الذين استفادوا منه شدته في الجرح، وتضعيفه لثقات لا يصح تضعيفهم، قال الذهبي أيضًا: رأيت للسليماني كتابًا فيه حَطٌّ على كِبَارٍ، فلا يُسْمَعُ منه ما شَذَّ فيه[٣]. وقال ابن عبد الهادي: «الحافظ المُعَمَّر، شيخ ما وراء النهر، وجمع وصَنَّفَ، وله عندي كتاب في أسماء الرجال فيه فوائد، وفيه أشياء لم يُتَابَع عليها»[٤].

وقال الذهبي في ترجمة: أبي بكر محمد بن أحمد بن خنب البخاري: «قال أبو كامل البصري: سمعت بعض مشايخي يقول: كنا في مجلس ابن خنب، فأملى في فضائل علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - بعد أن كان أملى فضائل الثلاثة، إذ قام أبو الفضل السليماني، وصاح: أيها الناس، هذا دجال فلا تكتبوا، وخرج من المجلس؛ لأنه ما سمع بفضائل الثلاثة. قلت: هذا يدل على زعارة السليماني، وغلظته، الله يسامحه»[٥].

(١) سنتعرض بإذن الله تعالى لترجمة الطبري في ثنايا هذا البحث، هذا وقد عَدَّ حازم الشربيني الإمام السليماني من الطبقة الحادية عشرة للنقاد. يُنْظَر: «المدخل إلى علم الجرح والتعديل»، لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني: (٣٧٤ - ٣٧٥)، تقديم أ د/ الشريف حاتم العوني، دار المودة، د ت.

(٢) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٠٠/٥)، وسنتعرض لترجمة الطبري في ثنايا هذا البحث، هذا وقد عَدَّ حازم الشربيني الإمام السليماني من الطبقة الحادية عشرة للنقاد. «المدخل إلى علم الجرح والتعديل»، لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني: (٣٧٤ - ٣٧٥)، تقديم أ د/ الشريف حاتم العوني، دار المودة، د ت.

(٣) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (١١٥/٢٠٠/١٧).

(٤) يُنْظَر: «طبقات علماء الحديث»، لابن عبد الهادي: (٢٣٤/٣)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، لابن عبد الهادي: (ص: ٣٥/ برقم: ٤٨).

(٥) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٢٤/١٥)، والزعارة: شراسة الطبع وسوء الخلق. «لسان العرب»: (٣٢٣/٤).

وقال في ترجمة: الزبير بن بكار القرشي الأسدي الزبيري: «وقال أحمد بن علي السليماني الحافظ: منكر الحديث. كذا قال، ولا يدري ما ينطق به»[(١)].

وقال ابن حجر في ترجمة محمد بن يحيى بن علي بن عبد الحميد بن عبيد بن غسان الكناني المدني: «وقد قال السليماني حديثه منكر، ولم يتابع السليماني على هذا، وقال الدارقطني: ثقة»[(٢)].

فتشدد الحافظ السليماني في الرجال ظاهر، كما أنه اتهم أئمة بالبدعة، وهي لا تصح عنهم، كما سيظهر في ثنايا البحث.

وفاته: قال أبو سعد: تُوفِيَ في بيكند ليلة الجمعة الخامس والعشرين من ذي القعدة، سنة أربع وأربع مئة (٤٠٤هـ)، وله ثلاث وتسعون (٩٣) سنة(٣). وقال الذهبي: عُمِّرَ ثلاثًا وتسعين سنة[(٤)].

وقال ابن سعد في موضع آخر: وتوفي في سنة اثنتي عشرة وأربعمائة[(٥)].

---

(١) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣١٤/١٢)، وقال في «الميزان»: (٢/ ٢٨٣٠/٦٦): «لا يلتفت إلى قول أحمد بن علي السليماني حيث ذكره في عداد من يضع الحديث. وقال - مرة: منكر الحديث»، وقال ابن حجر في «التهذيب»: (٣١٣/٣): «وقال أحمد بن علي السليماني في كتاب «الضعفاء» له: كان منكر الحديث، وهذا جرح مردود، ولعله استنكر إكثاره عن الضعفاء، مثل محمد بن حسن بن زبالة، وعمرو بن أبي بكر المؤملي، وعامر بن صالح الزبيري، وغيرهم، فإن في كتاب «النسب» عن هؤلاء أشياء كثيرة منكرة».

(٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥١٨/٩).

(٣) يُنْظَر: «الأنساب»: (١٢٣/٧)، و«القند في ذكر علماء سمرقند»، لنجم الدين النسفي: (صـ: ٨٨).

(٤) يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»، للذهبي: (صـ: ٢١١/ برقم: ٥٢١)، و«العبر في خبر من غبر»، للذهبي: (٢٠٨/٢)، ويُنْظر ترجمته أيضًا في: «المعين في طبقات المحدثين»، للذهبي: (صـ: ١٢٢/ برقم: ١٣٥٧)، و«تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (٩٦٠/١٦٠/٣)، و«الوافي بالوفيات»، للصفدي: (١٤٢/٧)، و«طبقات الشافعية الكبرى»، للسبكي: (٢٦٢/٤١/٤)، و«طبقات الشافعيين»: لابن كثير: (صـ: ٣٤٨)، و«العقد المذهب في طبقات حملة المذهب»، لابن الملقن: (صـ: ٢٥٠/برقم: ٨٥٢)، و«هدية العارفين»، للبغدادي: (٧١/١)، و«الروض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم»، لأبي الطيب المنصوري: (١٠٦/٢٤٧/١).

(٥) يُنْظَر: «الأنساب»: (٤٠٥/٢).

والقول الأول أرجح؛ لأنه هو الذي عليه جمهرة المؤرخين والمترجمين له، فضلًا عن أنه محدد تحديدًا دقيقًا، ففيه ذكر اليوم والشهر والسنة، وتحديد العمر، كما أنه اختلف قول ابن سعد فيه، فيؤخذ من قوليه القول الذي وافق فيه جماعة المؤرخين، وقد يكون التبس هذا التاريخ على ابن سعيد بتاريخ وفاة ابن الحافظ السليماني حيث ذكر المستغفري أن ابنه توفي سنة ثلاث عشرة وأربع مئة[1]، والعلم عند الله تعالى.

(١) «السابق نفسه»: (١٩٩/٧).

الفصل الثاني:
جهود الحافظ أبي الفضل السليماني في الجرح والتعديل

المبحث الأول:
ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيّ

المطلب الأول:
ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ:

١) «لا بأس به»: استعمل الحافظ أبو الفضل السليماني من صيغ التعديل لفظة: «لا بأس به»، وهو يترجم **لمحمد بن أشرس النيسابوري، أبي عبد الله السُّلَمِيّ**[(١)]، والصواب ليس فيما ذهب إليه السليماني، فقد قال الذهبي عن محمد بن أشرس: متهم في الحديث، وتركه ابن الأخرم الحافظ، وغيره، وهو أحد شيوخ نيسابور الضعفاء[(٢)]. وقال محمد بن صالح بن هانئ: كان مشايخنا يَنْهَوْنَ عنه[(٣)]. وقال البيهقي: ضَعِيفٌ بِمَرَّةٍ[(٤)]. وقال في موضع آخر: متروك الحديث[(٥)]، ونقل البيقي عن الحاكم أن أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ – يعني ابن الأخرم – لما سئل عنه، قال: لا تحل الرواية عنه[(٦)]. وقال البيهقي أيضًا: محمد بن أشرس هذا مرمي بالكذب، ولا يحتج بروايته إلا من غلب عليه هواه، نعوذ بالله من متابعة الهوى[(٧)]. وقال السيوطي[(٨)]، والشوكاني[(١)]: متروك. وقال

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٨٥/٧٢٤٦)، و«تاريخ الإسلام»: (٦/٣٩٥/٣٨٩).
(٢) المصدرين السابقين، و«المغني في الضعفاء»: (٢/٥٥٧/٥٣١٢).
(٣) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٣٩٦/٣٨٩).
(٤) يُنْظَر: «شعب الإيمان»: (١٣/٣٠٢).
(٥) يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»: (٢/٤٣٦).
(٦) يُنْظَر: «القراءة خلف الإمام»، للبيهقي: (صـ: ١٥٩).
(٧) «السابق نفسه»: (صـ: ١٦٢).
(٨) يُنْظَر: «جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، للسيوطي: (٢٢/٣٧١)، و«كنز العمال»، للمتقي الهندي: (٢/٢٤٥).

الخليلي: يروي عن الضعفاء، فما يقع في حديثه من المناكير فمنهم لا منه[٢]. وقال الخطيب البغدادي: كان ضعيفًا[٣]. وقال أبو العباس بن سعيد ابن عقدة: ضعيف الحديث[٤]. وقال ابن الجوزي: هُوَ ضَعِيف الحَدِيث[٥]. وقال الدارقطني: ضعيف[٦]، **وخلاصة حاله**: أنه متروك الحديث؛ وذلك لاتهامه بالوضع، وقد ملت إلى هذا الترجيح برغم أن بعض النقاد ذكر أنه ضعيف، وليس متروكًا؛ لأجل أن نقاد بلده هم الذين اتهموه، وبلدي الراوي أدرى الناس به، وأعرف النقاد بحاله، وقد كانوا ينهون عن روايته، وأما قول أبي الفضل السليماني عن محمد بن أشرس بأنه لا بأس به فلم يتابعه على هذا القول أحد، مما قد يعطينا إشارة إلى تساهل السليماني في التعديل، والله أعلم.

٢) «كَانَ ناسكًا صَدُوقًا من الأبدال»: استعملها الحافظ السليماني في ترجمة: **كعب بْن سَعِيد العامريّ، أَبي سَعِيدٍ الْبُخَارِيُّ الزاهد، المعروف بـ «كَعْبان»**[٧]، وتعديل السليماني له مهم ومؤثر ومنضبط، فقد ذكره الإمام ابن حبان في «الثقات»[٨]، وذكره

---

(١) يُنْظَر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: (ص: ٣٣).

(٢) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٨٢٧/٣).

(٣) يُنْظَر: «المتفق والمفترق»، للخطيب: (١٨١٧/٣/١٢١٠).

(٤) السابق نفسه: (١٨١٨/٣).

(٥) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢٨٩٢/٤٣/٣).

(٦) يُنْظَر: «لسان الميزان»، لابن حجر: (١٦٧/٤٩/٥)، و(٢٧٣/٨٤/٥)، ويُنظَر في ترجمته أيضًا: «فتح الباب في الكنى والألقاب»: (ص: ٤٩٦/برقم: ٤٥٤٣)، و«تاريخ نيسابور»: (ص: ٣٠/برقم: ٤٩٩)، و«رجال الحاكم في المستدرك»: (١٨٢/٢).

(٧) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٣٣/٩٠٥/٥)، والأبدال هم أناس صالحون أولياء عُبَّاد يحفظ الله بهم الأرض، ويُسْتَنْصَرُ بهم، ويُسْتَمْطَرُ بهم، ويرفع الله أنواع البلاء بدعائهم، كلما مات منهم وليٌّ أبدل الله مكانه وليًّا آخر، وقد وردت فيهم أحاديث تصل إلى درجة الحسن بمجموع طرقها وشواهدها. قال العجلوني: «إن رجال الحديث مختلف فيهم, فهو حسن على رأي جماعة من الأئمة، وقال الزركشي أيضًا: هو حسن، وقال في التمييز تبعًا للأصل: له طرق عن أنسٍ مرفوعًا بألفاظ مختلفة، وكلها ضعيفة, انتهى. وأقول: لكنه يتقوى بتعدد طرقه الكثيرة» «كشف الخفاء»: (٣٢/١/ح: ٣٥).

(٨) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٥٠٠٨/٢٨/٩).

البخاري في كتاب: «رفع اليدين» فيمن كان يرفع يديه من محدثي بخاري[١]، وقال ابن حجر: صدوق[٢].

٣) «كان ثقةً تقيًّا ورعًا زاهدًا»: استعملها الحافظ السليماني في ترجمة: **محمد بْن أَحْمَد بْن حَفْص الْبُخَارِيّ**[٣]، والحق مع السليماني فيما قال، فقد قال فيه ابن منده: عالم أَهْل بُخَارِي، وشيخهم، وقَالَ ابنُ مَنْدَه أيضًا: فقيه أَهْل خُراسان وما وراء النَّهر[٤]، وقال الذهبي: كان ثقةً إمامًا ورعًا زاهدًا ربانيًّا، صاحب سُنَّة واتباع، وانتهت إليه رئاسة الأحناف ببخارى بعد والده[٥]، تُوُفِّيَ فِي رمضان سنة أربعٍ وستّين ومائتين[٦].

٤) «كَانَ من أئمة اللغة»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة: **سهل بن المتوكل، أبي عِصْمة الْبُخَارِيّ**[٧]، وتعديله في محله، فقد ذكره ابن حبان في «الثقات»[٨]. وقال الخليلي: ثقة مرضي[٩]، تُوُفِّي سنة إحدى وثمانين ومائتين[١٠].

٥) «لزم الْبُخَارِيَّ، وتفقه بِهِ، ورحل وَسَمِعَ»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **عامر بن المُثَنَّى الكَرْمِيني**[١١]، وتعديله مهم ومؤثر ومطلوب؛ لقلة المعلومات عن

(١) يُنْظَر: «تهذيب الكمال» (٢٤/١٧٦/٤٩٧٢)، و«تهذيب التهذيب» (٨/٤٣٤/٧٨٧).
(٢) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ: ٤٦١/برقم: ٥٦٤٠)، و«نزهة الألباب في الألقاب»، لابن حجر: (٢/١٢٣/٢٣٩٤)، وينظر أيضًا: «تذهيب التهذيب»، للذهبي: (٧/٤٥١/٥٦٨٧)، و«الخلاصة»، للخزرجي: (صـ: ٣٢١).
(٣) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٣٩٠ - ٣٩١/٣٧٦).
(٤) السابق نفسه.
(٥) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/٦١٧/٢٤٠).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٣٩٠/٣٧٦)، وأيضًا: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»، لمحي الدين الحنفي: (٢/١٠/٢٦)، و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية»، لأبي الحسنات اللكنوي: (صـ: ١٨ - ١٩)، و«هدية العارفين»، لإسماعيل البغدادي: (٢/١٧)، و«معجم المؤلفين»، لرضا كحالة: (٨/٢٥٥).
(٧) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٧٥٨/٢٨٠).
(٨) يُنْظَر: «الثقات»: (٨/٢٩٤/١٣٥٢١).
(٩) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٣/٩٦٩).
(١٠) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٧٥٨/٢٨٠)، وينظر ترجمته أيضًا في: «رجال الحاكم في المستدرك»: (١/٤١٢/٨٢٨).
(١١) بفتح الكاف وسكون الراء وكسر الميم، نسبة إلى كرمينية، وهي إحدى بلاد ما وراء النهر على ثمانية عشر فرسخًا من بُخَارَى. يُنْظَر: «الأنساب»: (١٠/٤٠٥)، وقول السليماني نقله الذهبي في

صاحب الترجمة، فلم يترجم له سوى الذهبي، بحسب ما اطلعت عليه من المصادر، قال الذهبي: من حُفّاظ ما وراء النَّهْر[١].

٦) «كان حافظًا مُصَنّفًا»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **سهل بْن شاذويه الباهلي، أبي هارون البخاري**[٢]، قال عنه الحافظ ابن نقطة: هُوَ ثِقَة[٣]، تُوُفّي في ذي القعدة سَنَةَ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَمِائَتَيْنِ[٤].

٧) «أحد أئمّة أصحاب مالك»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **محمد بن إبراهيم بن سعيد البوشَنْجيّ، أبي عبد الله العَبْديّ**[٥]، قال الذهبي: الإمام الكبير، شيخ أهل الحديث في زمانه بنَيْسابور، رَحَلَ وطَوَّفَ وصَنَّفَ، وكان أبو عبد الله إمامًا في اللُّغة، وكلام العرب[٦]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كَانَ فَقِيهًا متقنًا[٧]، وقال ابن عساكر: أحد الأئمة الفقهاء والحفاظ العلماء[٨]، وقال المزي: الفقيه الأديب، شيخ أهل الحديث في عصره[٩]، وقال أبو إسحاق أحمد بن محمد بن يونس البزاز: كان ثقة فقيه البدن صحيح اللسان كتب الحديث مع أبي زرعة[١٠]، وقال ابن حجر: ثقة حافظ فقيه، عاش بضعًا وثمانين سنة[١١]، تُوُفّي أبو عبد الله في غرّة المُحَرَّم سنة إحدى وتسعين ومائتين، وَدفن يَوْم الْجُمُعَة، وصلى عليه إمام الأئمة محمد بن إسحاق بن

«تاريخ الإسلام»: (٦/٧٦٠/٢٩٤).

(١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٧٦٠ - ٧٦١/٢٩٤).

(٢) السابق نفسه: (٦/٩٥١/٢١٩).

(٣) يُنْظَر: «إكمال الإكمال لابن نقطة»: (٣/١١٥/٢٨٨٧).

(٤) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٩٥١)، و«الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»: (٧/٣١٣)، و«الأنساب»، للسمعاني: (١٣/٤٥٠)، و«اللباب في تهذيب الأنساب»: (٣/٣٩٧).

(٥) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٥٨٦)، و«تاريخ الإسلام»: (٦/١٠٠٣/٣٦٠).

(٦) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/١٠٠٣/٣٦٠).

(٧) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٩/١٥٢/١٥٧٢٣).

(٨) يُنْظَر: «تاريخ دمشق»، لابن عساكر: (٥١/٢٠٣/٦٠٣٨).

(٩) يُنْظَر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (٢٤/٣٠٨/٥٠٢٥).

(١٠) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٩/٨/١٢).

(١١) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٤٦٥/برقم: ٥٦٩٣).

خزيمة[١].

٨) «إمام الأئمّة الموفَّق من السّماء»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **محمد بن نصر، أبي عبد الله المَرْوَزيّ**[٢]. قال الخطيب: كان من أعلم النّاس باختلاف الصّحابة، ومَنْ بعدَهم. وقال الحاكم: إمام أَهْل الحديث فِي عصره بلا مُدَافعة. وقَالَ أبو بكر الصَّيْرفيّ: لو لم يصنّف المَرْوَزِيّ إلّا كتاب «القَسَامة» لَكَان من أفقه النّاس. وقال مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْحَكَمِ: كان محمد بن نصر بمصر إمامًا، فكيف بخُراسان؟! وقال ابن حزم في بعض تَوَاليفه: أعلم النّاس من كان أجمعهم للسنن، وأضبطهم لها، وأذكرهم لمعانيها وأدراهم بصحيحها، وبما أجمع الناس عليه مما اختلفوا فيه، وما نعلم هذه الصفة بعد الصحابة أتمّ منها في محمد بن نصر المَرْوَزِيّ، فلو قال قائل: ليس لرسول–ﷺ – علم حديث، ولا لأصحابه إلّا وهو عِنْد محمد بن نصر، لَما بَعُدَ عن الصّدْق. وقال الذهبي: أحد الأعلام في العلوم والأعمال، تُوُفّي بسَمَرْقَنْد، في المحرَّم سنة أربعٍ وتسعين ومائتين.

٩) «أحفظ من صالح بن محمد بن جزرة»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **نصر بن أحمد بن نصر الكندي البغدادي، الملقب بـ«نصرك»**[٣]. قال الحاكم: أحد أئمة الحديث[٤]. وقال الخطيب: كان أحد أئمة أهل الحديث، وكان خالد بن أَحْمَد الذهلي أمير بخارى قد حمله إليه فأقام عنده، وصنف له «المسند»[٥]. وقال ابن الجوزي: كان أحد أئمة الحديث[٦]. وقال الذهبي: كان من أئمة هذا العلم، مات في رجب،

---

(١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٦٠/١٠٠٣/٦)، وأيضًا: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (١٠٦٥/١٨٧/٧)، و«المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٩٨٦/٢٩/١٣)، و«شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (٣٨٠/٣)، «طبقات الحنابلة»: (٢٦٤/١)، «تذكرة الحفاظ»: (٦٧٨/١٦٨/٢).

(٢) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٠٤٨/٦)، و«تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (١٦٦/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٣٧/١٤).

(٣) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٦٩٨/١٨٠/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (٥٣٨/١٣)، و«طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ ٢٩٩).

(٤) يُنْظَر: «تاريخ نيسابور»: (صـ ٦٠/ برقم: ١١٧٥).

(٥) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٧٢١٧/٤٠٠/١٥).

(٦) يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (٤٧/١٣).

سنة ثلاث وتسعين ومائتين، وله سبعون سنة وأكثر [١]. وقال الذهبي أيضًا: حافظ، مُجَوِّدٌ، ماهر، رَحَّالٌ، جَمَعَ وَخَرَّجَ، وصَنَّفَ المُسْنَدَ، وبَرَعَ في هذا الشأن[٢]. وقال ابن عبد الهادي: حافظٌ ماهرٌ[٣]. وقال السيوطي: إِمَام حَافِظ ماهر، من أَئِمَّة هَذَا الْعلم، صَنَّفَ الْمسند[٤].

(١) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»، للذهبي: (٢/١٨٠)، و«تاريخ الإسلام»: (٦/١٠٦١).
(٢) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٥٣٨).
(٣) يُنْظَر: «طبقات علماء الحديث»: (٢/٣٩٠/٦٦٢).
(٤) يُنْظَر: «طبقات الحفاظ»، للسيوطي: (صـ ٢٩٩)، وينظر أيضًا: «الأعلام»، للزركلي: (٨/٢١)، و«مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (٣/٣٣٣)، و«معجم المؤلفين»: (١٣/٨٨)، و«هدية العارفين»: (٢/٤٩٠).

المطلب الثاني:
ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُلَيْمَانِيُّ

١) «اشتهر بوضع الحديث»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **حامد بن آدم المروزي**[(١)]. قال الجوزجاني: كان يكذب، ويحمق في كذبه[(٢)]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: رُبمَا أَخطَأَ[(٣)]، وتعقبه ابن حجر بقوله: ولقد شان ابن حبان «الثقات» بإدخاله هذا فيهم، وكذلك أخطأ الحاكم بتخريجه حديثه في «مستدركه»[(٤)]. وقال ابن عدي: لم أر في حديثه إذا روى عن ثقة شيئًا منكرًا، وإنما يؤتى ذلك إذا حَدَّثَ عن ضعيف[(٥)]. وقال الخليلي: ثقة[(٦)]. وقال ابن الجوزي: قال الأزدي: كذاب أحمق في كذبه[(٧)]. وقال السمعاني: كان من أهل العلم نظر في الرأي، وأسرف في الرواية عن عبد الله بن المبارك وغيره فاتهم- مع حفظه- فيه، وتَبَيَّنَ غلطه فيها، وتكلموا فيه[(٨)]. وقال البيهقي: كَانَ مُتَّهَمًا بِالْكَذِبِ[(٩)]. وقال الهيثمي: كذاب[(١٠)]. وقال في موضع آخر: مَشْهُورٌ

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٦٧١/٤٤٧/١)، و«لسان الميزان»: (٧٢٣/١٦٣/٢)، و«الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»: (صـ: ٨٨/برقم: ٢٠٥).
(٢) يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (صـ: ٣٥٠/برقم: ٣٨١).
(٣) يُنْظَر: «الثقات»: (١٣٠٨٥/٢١٨/٨).
(٤) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٦٤/٢).
(٥) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥٦٩/٤٠٩/٣).
(٦) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٩١٣/٣).
(٧) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»: (١٨٦/١).
(٨) يُنْظَر: «الأنساب»، للسمعاني: (٦٩/٣).
(٩) يُنْظَر: «شعب الإيمان»: (٣٥٦/٦).
(١٠) يُنْظَر: «مجمع الزوائد»: (١١١/٩)، (٢٢٥/١٠).

بِوَضْعِ الْحَدِيثِ[١]. وقال ابن حجر: كذاب مشهور بوضع الحديث[٢]. وقال السيوطي: يضع الحديث[٣]. وقال ابن حجر: قال النسائي: ليس بشيء[٤].

قلت: هذا الراوي متهم بالكذب من غالب النقاد، كما تقدم؛ ولهذا فلا مجال لتوثيقه، بل القول فيه قول من كذبه واتهمه، ولم يرد توثيق هذا الراوي إلا عند ابن حبان كما مرَّ، وعند الخليلي، وأما من سواهما فإنه يتهمه بالكذب.

٢) «يضع الحديث»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **الحسن بن شبل الكرميني الْعَبْدِيُّ البخاري**[٥]، وقال الذهبي: كَذَّبَهُ سهلُ بنُ شاذويه[٦].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني كذلك في ترجمة **عبد الرحمن بن قريش الهروي**[٧]، قال الخطيب: في حديثه غرائب وأفراد، ولم أسمع فيه إلا خيرًا[٨]. وقال الدارقطني: متأخر، له أحاديث غرائب[٩]. وقال الذهبي: له غرائب[١٠]. توفي سنة ثلاث وثلاثمائة[١١].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني أيضًا في ترجمة **عذال بن محمد**[١٢]، قال

(١) السابق نفسه: (٣٧/١).
(٢) يُنْظَر: «المطالب العالية»: (٣٩٢/١٢).
(٣) يُنْظَر: «جمع الجوامع»: (٥٥٧/٣)، و«كنز العمال»: (٣٣/١).
(٤) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٦٤/٢).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٨٦٢/٤٩٤/١)، و«لسان الميزان»: (٩٤٢/٢١٢/٢)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة»: (٤٩/١)، و«الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث»: (صـ: ٩٠/برقم: ٢١٤).
(٦) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٨٦٢/٤٩٤/١)، و«المغني في الضعفاء»: (١٤١١/١٦٠/١)، وينظر ترجمته في: «مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب» (٧٠١٣/٣٣٧/١).
(٧) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٩٤١/٥٨٢/٢)، «لسان الميزان»: (١٦٧١/٤٢٥/٣)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (٧٨/١)، و«الكشف الحثيث»: (صـ: ١٦٤/ برقم: ٤٣٠).
(٨) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٣٥٣/٥٧٤/١١).
(٩) يُنْظَر: «المؤتلف والمختلف»: (١٨٧٩/٤).
(١٠) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٤٢/٦٩/٧).
(١١) يُنْظَر: «تاريخ دمشق»: (٣٩٢٣/٣٣٨/٣٥).
(١٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٩٦/٦٢/٣)، و«لسان الميزان»: (٥١٨٤/٤٢٣/٥)، و«تنزيه الشريعة =

الحاكم: مجهول لا أعرفه بعدالة، ولا جرح. وقال ابن الجوزي: عذال في مقام المجهولين. وقال الذهبي: لا يدرى من هو[١]. وقال في موضع آخر: لا يعرف، وخبره منكر في الحجامة[٢]. وقال ابن ناصر الدين: ذُكِرَ فِيمَن يضع الحَدِيث[٣].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني أيضًا في ترجمة **محمد بن نمير الفارياب**ي[٤]. قال الذهبي: لا أعرفه[٥]. ولم أقف على ترجمته عند غير الذهبي في «الميزان».

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني أيضًا في ترجمة **موسى الأبني**[٦]، ولم أقف على ترجمته عند غير الذهبي في «الميزان».

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني أيضًا في ترجمة **أبي سعد السَّاعِدِيُّ**[٧]، قال أبو زرعة: مجهول[٨]. وقال في موضع آخر: لا أعرف اسمه[٩]. وقال أبو حاتم: مجهول لم يرو عنه غير رواد[١٠]. وقال الدارقطني: مجهول يترك حديثه[١١]. وقال ابن حبان: شيخ يروي عَن أنس ابْن مَالك الْمَنَاكِير الَّتِي لَا يُشَارِكهُ فِيهَا أحد لَا يجوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال[١٢]. وقال

المرفوعة»: (٨٤/١).

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٩٦/٦٢/٣).

(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٦٥٤/٣٣٣/٣)، و«لسان الميزان»: (١٢٧٦/٤١٧/٤)، و«المغني»: (٤٨٦٣/٥٠٥/٢).

(٣) يُنْظَر: «توضيح المشتبه»: (٤٢١/٦)، [وينظر ترجمته أيضًا في: «إكمال الإكمال»، لابن نقطة: (٤٥١٠/٣٧٢/٤)، و«تبصير المنتبه بتحرير المشتبه»: (١٠٤٤/٣)، و«مصباح الأريب»: (٢٠٥٤٢/٤٧٢/٢)].

(٤) يُنْظَر: «الميزان»: (٨٢٧١/٥٦/٤)، و«اللسان»: (١٣٤٥/٤٠٧/٥)، و«الكشف الحثيث»: (ص: ٢٥١/برقم: ٧٤٤).

(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٦/٤)، وينظر أيضًا: «مصباح الأريب» (٢٥٩٩٩/٢٤٣/٣).

(٦) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٩٤٨/٢٢٨/٤)، و«الكشف الحثيث»: (ص: ٢٦٤/برقم: ٧٩٩)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (٣٩٦/١٢١/١).

(٧) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٢٢١/٥٢٨/٤)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (٣٣/١٣٢/١).

(٨) يُنْظَر: «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي»: (٢٦٦/٨٣٧/٣).

(٩) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٧٥٩/٣٧٨/٩).

(١٠) يُنْظَر: «علل الحديث»، لابن أبي حاتم: (٩٢/٥)، و«الجرح والتعديل»: (١٧٥٩/٣٧٨/٩).

(١١) يُنْظَر: «سؤالات البرقاني للدارقطني»، ت القشقري: (ص: ٧٧/برقم: ٥٩٩).

(١٢) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (١٢٧٨/١٥٧/٣).

المزي: أحد المجاهيل[١]. وقال الذهبي: ليس بعمدة[٢]. وقال الذهبي[٣]، وابن حجر[٤]، والخزرجي[٥]: مجهول. وقال الحوت البيروتي: مَجْهُول وَلَيْسَ بعمدة[٦].

٣) «في عداد من يضع الحديث»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **حفص بن سلم الفزاري، أبي مقاتل السمرقندي**[٧]، صاحب كتاب «العالم والمتعلم»[٨]، قال الذهبي: وَهَّاه قتيبة شديدًا، وكَذَّبَهُ ابنُ مهدي[٩]. وقال الحاكم: حَدَّثَ بِأَحَادِيث مَوْضُوعَة، كَذَّبَهُ وَكِيعُ بنُ الْجراح بِالْكُوفَةِ[١٠]. وقال الجوزجاني: حُدِّثْتُ أن أبا مقاتل كان ينشئ للكلام الحسن إسنادًا[١١]. وقال أبو نعيم: حدث بالمناكير، تركه وكيع

(١) يُنْظَر: «تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف»: (٤٤٤/١).
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٢٢١/٥٢٨/٤)، و«المهذب في اختصار السنن الكبير»: (٤٢٢١/٨).
(٣) يُنْظَر: «الكاشف»: (٦٦٤١/٤٢٨/٢)، و«المغني في الضعفاء»: (٧٤٨٢/٧٨٦/٢).
(٤) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٦٤٣/برقم: ٨١١٩).
(٥) يُنْظَر: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال» (ص: ٤٥٠).
(٦) يُنْظَر: «أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب»: (ص: ٢٦٣)، وينظر أيضًا: «تذهيب تهذيب الكمال»: (٨١٧٠/٢٧٢/١٠)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٩٢/١٠٦/١٢)، و«لسان الميزان»: (٥٥٠٢/٤٦٥/٧)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٣٩١٧/٢٣١/٣)، و«أسد الغابة»: (٥٩٥٣/١٣٥/٦)، و«تهذيب الكمال»: (٧٣٨٦/٣٤٦/٣٣).
(٧) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٨/١)، و«لسان الميزان»: (١٣٢٢/٣٢٢/٢)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (٥٤/١).
(٨) رسالة «العالم والمتعلم»، هي رسالة بدأت بالإشارة إلى أهمية العلم والعمل، وأن العمل تبعٌ للعلم، وأن العلم مع العمل اليسير أنفع من الجهل مع العمل الكثير، ثم بين أهمية معرفة علم الكلام وشرح العدل والجور، ثم أشار إلى بعض آراء الفرق في نزع الإيمان عن الزاني، ثم فَرَّقَ بين الشريعة والدين، وأن الدين هو التوحيد، والتوحيد واحد أوصى الله أنبياءه بالدعوة إليه، ثم شرح مذهبه في الإيمان، وهل له ارتباط بالعمل، وهذه الرسالة تُشبه كتب السؤالات التي هي عبارة عن أجوبة عن أسئلة التلاميذ لشيوخهم في مسألة من مسائل العلم، يكتبها التلاميذ، وتنسب له الأسئلة، ومن هنا يمكن أن نُطلِق عليها اسم: «سؤالات السمرقندي لأبي حنيفة»، مثل «سؤالات الآجري لأبي داود»، و«سؤالات البرقاني للدارقطني»، وسؤالات أبي داود للإمام أحمد»، وغيرها. يُنْظَر: «أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة»: (ص: ١٢٣ - ١٢٤)، بتصرف.
(٩) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٨/١).
(١٠) يُنْظَر: «المدخل إلى الصحيح»: (ص: ١٣٠ – ١٣١/برقم: ٤٢).
(١١) يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (ص: ٣٤٥/ برقم: ٣٧٩).

وكَذَّبَهُ[1]. وقال ابن حبان: «كَانَ صَاحب تقشف وَعبادَة، وَلكنه يَأْتِي بالأشياء الْمُنكرَة الَّتِي يعلم من كتب الْحَدِيث أَنَّهُ لَيْسَ لَهَا أصل يرجع إِلَيْهِ، سُئِلَ بن الْمُبَارك عَنْهُ فَقَالَ: خُذُوا عَن أَبِي مقَاتل عِبَادَته وحسبكم، وَكَانَ قُتَيْبَة بْن سَعِيد يحمل عَلَيْهِ شَدِيدًا، ويضعفه بِمرَّة، وَقَالَ: كَانَ لَا يدْرِي مَا يحدث بِهِ، وَكَانَ عَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهْدي يكذبهُ، قَالَ نصر بْن الْحَاجِب الْمروزِي ذكرت أَبَا مقَاتل لعَبْد الرَّحْمَنِ بْن مهْدي فَقَالَ: وَالله لَا تحل الرِّوَايَة عَنْهُ»[2]. وقال ابن عدي: لَيْسَ هُوَ مِمَّنْ يُعْتَمَدُ عَلَى رِوَايَاتِهِ[3]. وقال ابن القيسراني: أَبُو مُقَاتِلٍ مَتْرُوكُ الْحَدِيثِ[4]. وقال أبو يعلى الخليلي: مشهور بالصدق، والعلم، غير مخرج في «الصحيح»، وكان ممن يفتي في أيامه، وله في العلم والفقه محل، يعنى بجمع حديثه[5]. وذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور»، وقال: يروي المناكير. وقال الذهبي: واه بمرة[6]. وقال في موضع آخر: أحد المتروكين[7]. وقال في موضع ثالث: متهمٌ واهٍ[8]. وقال ابن حجر: وَهَّاهُ الدارقطني[9]. وقال أيضًا: مقبول[10]. بقي إلى سنة ثمان ومائتين[11]. قلت: من المعلوم عند أهل الحديث، أن من أهل العبادة من هم أهل غفلة ووضع في الحديث؛ وذلك لانشغالهم بنوافل العبادات، والإكثار منها، وغفلتهم عن طلب الحديث، والاشتغال به.

ومما يدل على شدة غفلته وحمقه ما أخرجه الترمذي في «العلل الصغير» قال: أخبرني موسى بن خزام سمعت صالح بن عبد الله يقول: كنا عند أبي مقاتل السمرقندي

(١) يُنْظَر: «الضعفاء»، لأبي نعيم: (ص: ٧٥/برقم: ٥٢).
(٢) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٢٥٦/١).
(٣) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٩٦/٣).
(٤) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (ص: ٣٢٨)، و«ذخيرة الحفاظ»: (٨٢٣/٢).
(٥) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٩٧٥/٣).
(٦) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (١٦١٤/١٧٩/١).
(٧) «السابق نفسه»: (٧٧٥١/٨٠٩/٢).
(٨) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١١٥٩/٢).
(٩) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٣٢٣/٢).
(١٠) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٦٧٥/ برقم: ٨٣٨٩).
(١١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٧/١)، وينظر أيضًا: «الجرح والتعديل»: (٧٤٨/١٧٤/٣)، (٨١٠/١٨٧/٣)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٩٣٢/٢٢١/١)، و«تاريخ الإسلام»: (٩٠/٥٦/٥)، و«هدية العارفين»: (٣٣٣/١).

فجعل يروي عن عون بن أبي شداد الأحاديث الطوال التي كان يروي في وصية لقمان وقتل سعيد بن جبير وما أشبه هذه الأحاديث، فقال ابن أخ لأبي مقاتل: يا عم لا تقل حدثنا فإنك لم تسمع هذه الأشياء قال يا بني: «هو كلام حسن». وإسناد هذه القصة صحيح، ويدل على عدم الورع حال التحديث، فهذه هي حال أبي مقاتل، ومن كان بهذه المثابة لا يُقْبَل حديثه ولا روايته، وانفرد الخليلي بقوله: مشهور بالصدق غير مخرج في الصحيح.

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني أيضًا في ترجمة عمرو بن حميد الدينوري[١]، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: «روى عَنهُ أهل بَلَده صَدُوق فِي الرِّوَايَة وَفِي الْقلب مِنْهُ شَيْء لروايته عَنِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ عَنْ نَافِعٍ عَن بْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ-ﷺ - قَالَ انْتِظَارُ الْفَرَجِ بِالصَّبْرِ عِبَادَةٌ هَذَا الَّذِي وَهِمَ فِيهِ يَجِبُ أَنْ يَتَنَكَّبَ مَا أَخطَأَ فِيهِ وَيْحتج بِغَيْرِه»[٢]. قال الذهبي: هالك، أتى بخبر موضوع، اتهم به[٣]. وقال في موضع آخر: هالك وخبره موضوع[٤].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني أيضًا في ترجمة **زكريّا بن يحيى بن الحارث النيسابوري، أبي يحيى الْبَزَّازِ المزكي الفقيه**[٥]، قال الحاكم: شيخ أهل الرأي وعصره، وله مصنّفات كثيرة في الحديث، وكان من العُبّاد[٦]. وقال الذهبي: شيخ الحنفيّة بنيسابور، تُوفي في ربيع الآخر سنة ثمانٍ وتسعين ومائتين[٧]. وقال الذهبي في موضع آخر: شيخ الحنيفة، وصاحب التصانيف، توفي بنيسابور في ربيع الآخر، وقد ناهز الثمانين، وكان ذا عبادة وتقى[٨]. وقال الصفدي: الإِمَام الْفَقِيه شيخ الْحَنَفِيَّة بنيسابور، وَشَيخ أهل الرَّأْي فِي عصره،

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٢٥٦/٦٣٥٦)، و«لسان الميزان»: (٤/٣٦٢/١٠٦٠)، و«الكشف الحثيث»: (صـ ٢٠١/برقم: ٥٦٦)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (١/٩٣).
(٢) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٨/٤٨٣/١٤٥٦٢).
(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٢٥٦).
(٤) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٢/٤٨٣/٤٦٤٧).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٥٨٧/١٠٧٣٩)، و«لسان الميزان»: (٧/١٢٢/١٣٣٣)، و«الكشف الحثيث»: (صـ ٢٨٩/برقم: ٨٧٨)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (١/١٣٣/٤٢).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ نيسابور»: (صـ ٤٧/برقم: ٨٧٨).
(٧) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٩٤٤/٢٠٣).
(٨) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (١/٤٣٥ - ٤٣٦)، و«شذرات الذهب»: (٣/٤١٨).

لَهُ مصنفاتٌ كَثِيرَة فِي الحَدِيث، وَكَانَ من الْعُبَّاد[١]. وقال محيي الدين الحنفي القرشي: أحد مشائخ أَصْحَاب أبي حنيفَة في عصره، وَأحد الْعُبَّاد[٢]. وقال كاتب جلبي: أحد أصحاب أبي حنيفة[٣]. وقال رضا كحالة: فقيه، محدث، له تصانيف كثيرة في الحديث[٤].

٤) «كان يضع هذا الإسناد على هذا المتن، وهذا المتن على هذا الإسناد»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **عبد الله بن محمد بن يعقوب الحارثي، أبي مُحَمَّد الكلاباذي الفقيه البخاري، ويُعْرَف بعبد اللَّه الأستاذ** [٥]. وهو صاحب تصانيف. قال ابن الجوزي: قال أبو سعيد الرواس: يتهم بوضع الحديث. وأجاب محيي الدين الحنفي بقوله: «عبد الله بن مُحَمَّد أكبر وَأجل من ابْن الْجَوْزِيّ، وَمن أبي سعيد الرواس»[٦]. وقال أبو زرعة: ضعيف[٧]. وقال الحاكم: هو صاحب عجائب وأفراد عن الثقات سكتوا عنه. وقال الخطيب: صاحب عجائب ومناكير وغرائب، وليس بِموضع الحجة[٨]. وقال الخليلي: يعرف بالأستاذ، له معرفة بهذا الشأن، وهو لين ضَعَّفُوه، حدثنا عنه الملاحمي، وأحمد بن محمد البصير بعجائب، كان يدلس. وقال البيهقي: أما حديث عبد الله بن محمد بن يعقوب فإنه كذاب، لا يحتج به، أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: سمعت أبا أحمد الحافظ يقول: كان عبد الله الأستاذ ينسج الحديث[٩]. وقال البيهقي أيضًا: ولست أرتاب فيما ذكره أبو أحمد من حاله، فقد رأيت في حديثه عن الثقات من الأحاديث الموضوعة ما يطول بذكره الكتاب، وليس يخفى حاله على أهل الصنعة، قال: وأرى

(١) يُنْظَر: «الوافي بالوفيات»: (١٣٦/١٤).
(٢) يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٢٤٥/١).
(٣) يُنْظَر: «سلم الوصول إلى طبقات الفحول»: (١١٤/٢).
(٤) يُنْظَر: «معجم المؤلفين»: (١٨٤/٤).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٥٧١/٤٩٦/٢)، و«لسان الميزان» ت أبي غدة (٤٤٣٠/٥٧٩/٤)، و«الكشف الحثيث»: (ص: ١٥٩/برقم: ٤١١)، وقال الذهبي: وهذا ضَرْبٌ من الوضع.
(٦) يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٢٨٩/١).
(٧) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٢١٥/٣٤٩/١١)، و«موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (٣٧٧/٢).
(٨) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥٢١٥/٣٤٩/١١).
(٩) يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»: (٤٨٢/٢).

جماعة من المتروكين يلتجئون في هذه المناكير والموضوعات إلى الحسن بن سهل البصري[١]. وقَالَ السمعاني: كَانَ غير ثِقَة، وَله مَنَاكِير. وقال محيي الدين الحنفي: له كتاب: «كشف الآثار الشريفة في مَنَاقِب أبي حنيفَة»[٢]. وقال الذهبي: كان محدثًا جوّالًا، رأسًا في الفقه، صَنَّفَ التصانيف[٣]. وقال أيضًا: شيخ الحنفيّة بما وراء النَّهر، كَانَ كبير الشّأن كثير الحديث، إمامًا فِي الفقه، صَنَّفَ كتاب «الكشف عن وهم الطبقة الظلمة أَبَا حنيفة»، وقد جمع «مُسْنَد أبي حنيفة»، ولكن فيه أوابد ما تَفَوَّهَ بها الإمام، راجت على أبي محمد[٤]. وقال في موضع ثالث: الشيخ، الإمام، الفقيه، العلامة، المحدث، عالم ما وراء النهر، وكان شيخ المذهب الحنفي بما وراء النهر[٥]. وقال أبو الحسنات اللكنوي: كان شيخًا مكثرًا من الحديث غير أنه كان ضعيف الرواية غير موثوق به فيما ينقله من الرواية[٦]. توفي سنة ليلة الجمعة لِخمس مضين من شوال سنة أربعين وثلاث مائة، عن إحدى وثمانين سنة[٧].

٥) «وضع حديثًا»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **عمر بن صبح الخراساني**[٨]. قال إسحاق بن راهويه: أخرجت خراسان ثلاثة لم يكن لهم في الدنيا نظير في البدعة والكذب جهم بن صفوان، وعمر بن الصبح، ومقاتل بن سليمان[٩]. واعترف

(١) يُنْظَر: «القراءة خلف الإمام»، للبيهقي: (صـ ١٧٨).
(٢) يُنْظَر: «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٢٨٩/١).
(٣) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (٦٠/٢).
(٤) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣١٧/٧٣٧/٧)، «سير أعلام النبلاء»: (٤٢٥/١٥).
(٥) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٧/٤٢٤/١٥).
(٦) يُنْظَر: «الفوائد البهية في تراجم الحنفية»: (صـ ١٠٦).
(٧) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٢٥/١٥)، [وينظر في ترجمته أيضًا: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (٢١٩/٤)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٢٨٩/١)، «تاج التراجم»، لابن قطلوبغا: (صـ ١٧٥/برقم: ١٢٣)، «معجم المؤلفين»: (١٤٥/٦)، «هدية العارفين»: (٤٤٥/١)، و«كشف الظنون»: (صـ ١٤٨٥].
(٨) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦١٤٧/٢٠٦/٣)، «لسان الميزان»: (٤١٩٢/٣١٨/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٦٤/٧)، و«الكشف الحثيث»: (صـ ١٩٧/برقم: ٥٤٩).
(٩) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٧١/٤٦٣/٧).

على نفسه بالوضع كما روى البخاري في «التاريخ الأوسط» بسنده إليه[١]. وقال أبو حاتم، وابن عدي: منكر الحديث[٢]. وقال ابن عدي أيضًا: عامة ما يرويه غير محفوظ، لا متنًا، ولا إسنادًا[٣]. وقال النسائي: ليس بثقة[٤]. وقال ابن حبان: كان ممن يضع الحديث على الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على وجه التعجب لأهل الصناعة[٥]. وقال الدارقطني[٦]، وعبد الحق الأشبيلي[٧]، والذهبي[٨]: متروك. وقال الأزدي: كذاب[٩]. وقال العقيلي: حديثه ليس بالقائم، وليس بمعروف بالنقل[١٠]. وقال أبو نعيم الأصبهاني: روى عن قتادة، ومقاتل الموضوعات[١١]. وقال الذهبي: ليس بثقة ولا مأمون[١٢]. وقال في موضع آخر: مُتَّهم[١٣]. وقال أيضًا: تركوه[١٤]. وقال ابن كثير: عمر بن صبح هذا متروك كذاب متهم بالوضع[١٥]. وقال أيضًا: أحد الكذابين[١٦]. وقال ابن ناصر الدين الدمشقي: كذاب، أحد الوضاعين[١٧]. وقال ابن الملقن: كَذَّاب، اعْترف بِالْوَضْعِ[١٨]. وقال الهيثمي: متروك كذبه ابن راهويه[١٩]. وقال في موضع آخر: ضَعِيفٌ جِدًّا[١]. وقال ابن حجر:

(١) يُنْظَر: «التاريخ الأوسط»: (٢/٢١٠/٢٣٣٥).
(٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٦/١١٧/٦٢٩)، و«الكامل في ضعفاء الرجال»: (٦/٤٧/١١٩٧).
(٣) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٦/٥٠).
(٤) نقله عنه الدولابي في: «الكنى والأسماء»: (٣/١٠٩٤).
(٥) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٢/٨٨/٦٤٧).
(٦) يُنْظَر: «سنن الدارقطني»: (٢/٤٠٥).
(٧) يُنْظَر: «الأحكام الوسطى»: (٢/١٣٩).
(٨) يُنْظَر: «المهذب في اختصار السنن الكبير»: (٦/ ٣٢١٤).
(٩) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٢٠٦/٦١٤٧).
(١٠) يُنْظَر: «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٣/١٧٥/١١٧٠).
(١١) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧/٤٦٤).
(١٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٢٠٦/٦١٤٧).
(١٣) يُنْظَر: «تنقيح التحقيق»: للذهبي: (١/٢٥٥).
(١٤) يُنْظَر: «الكاشف»: (٢/٦٣/٤٠٧٤).
(١٥) يُنْظَر: «البداية والنهاية»: (٢/٢٧٥)، و«جامع المسانيد والسنن»: (٣/٩٧).
(١٦) يُنْظَر: «جامع المسانيد والسنن»: (٤/١٩٥).
(١٧) يُنْظَر: «مجلس في حديث جابر»: (ص: ٤٠ - ٤١).
(١٨) يُنْظَر: «البدر المنير»، لابن الملقن: (١/٤٢٧).
(١٩) يُنْظَر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (٥/٢٨١)، وفي: (١٠/١٤١).

متروك كذبه ابن راهويه[٢]. وقال مغلطاي: ذكره أبو محمد ابن الجارود، وأبو العرب القيرواني في جملة الضعفاء[٣]. وقال السيوطي: أجمعوا على تركه[٤].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **عمران بن عبد الرحيم الباهلي**[٥]، قال الخطيب: كَانَ ثِقَةً[٦]. وقال أبو نعيم الأصبهاني: كَثِيرُ الْحَدِيثِ[٧]. وقَالَ أَبُو الشَّيْخ الأصبهاني: كان يُرْمَى بالرفض، كثير الحديث، حَدَّثَ بعجائب، ورُمي بالرَّفض، تُوُفِّي في ذي الحجة، سنة إحدى وثمانين ومئتين[٨].

٦) «كان يضع على الروافض»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **عمرو بن شمر الجعفي**[٩]، قال ابن سعد: كان قاصًّا، وكانت عنده أحاديث وكان ضعيفًا جدًّا، متروك الحديث[١٠]. وقال ابن معين: ليس بشيء[١١]. وقال ابن معين أيضًا: لا يكتب حديثه[١٢]. وقال البخاري: منكر الحديث[١٣]. وقال أبو حاتم: منكر الحديث جدًّا، ضعيف الحديث، لا يشتغل به، تركوه، لم يزد على هذا شيئًا[١٤]. وقال أبو زرعة الرازي:

---

(١) يُنْظَر: «مجمع الزوائد»: (١٩٢/٧).
(٢) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٤١٤/ برقم: ٤٩٢٢).
(٣) «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٠٠٢/٧٥/١٠).
(٤) يُنْظَر: «الجامع الكبير»: (٣٩٨/١٥)، و«تهذيب الكمال»: (٤٢٥٩/٣٩٦/٢١)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٤١/١٦٣/٤).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٢٩٤/٢٣٨/٣)، و«لسان الميزان»: (١٠١١/٣٤٧/٤)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٧٤/٧٨٥/٦)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (٩٢/١).
(٦) يُنْظَر: «تلخيص المتشابه في الرسم»: (٦٩٦/٢).
(٧) يُنْظَر: «تاريخ أصبهان»: (٤٦٦/١).
(٨) يُنْظَر: «طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها»: (٣٣٣/٢٣٥/٣)، وينظر ترجمته أيضًا في: «مصباح الأريب»: (١٩٧٧٣/٤٣٨/٢).
(٩) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٣٨٤/٢٦٨/٣)، و«لسان الميزان»: (١٠٧٥/٣٦٦/٤)، و«الكشف الحثيث»: (صـ ٢٠٢/برقم: ٥٧١).
(١٠) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٨٠/٦).
(١١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٣٢٤/٢٣٩/٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٦٣٨٤/٢٦٨/٣).
(١٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٣٢٤/٢٣٩/٦)، و«المجروحين»: (٦٢٣/٧٥/٢).
(١٣) يُنْظَر: «التاريخ الأوسط»: (٢٣١٦/٢٠٤/٢)، و«التاريخ الكبير»: (٢٥٨٣/٣٤٤/٦).
(١٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٤٠/٦).

ضعيف الحديث[١]. وقال الجوزجاني: زائغ كذاب[٢]. وقال ابن حبان: رافضي يشتم الصحابة، ويروي الموضوعات عن الثقات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب[٣]. وقال النسائي، والدارقطني، وغيرهما: متروك الحديث[٤]. وقال النسائي في «التمييز»: ليس بثقة، ولا يُكْتَب حديثه[٥]. وَقَالَ عَمْرو بن عَليّ: واهي الحَدِيث، حَدَّث بِأَحَادِيث مُنكرَة[٦]. وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوى عندهم[٧]. وقال ابن عدي: عَامَّةُ مَا يَرْوِيهِ غَيْرُ مَحْفُوظٍ[٨]. وقال الحاكم أبو عبد الله: كان كثير الموضوعات عن جابر الجعفي، وليس يروي تلك الموضوعات الفاحشات عن جابر غيره، فَوَجَبَ أَن يكون الْحمل فِيهَا عَلَيْه[٩]. وقال أبو نعيم: يروى عن جابر الجعفي الموضوعات المناكير[١٠]. وقال البيهقي: عَمْرُو بْنُ شَمِرٍ وَجَابِرٌ الْجُعْفِيُّ لَا يُحْتَجُّ بِهِمَا[١١]. وقال في موضع آخر: ضعيف[١٢]. وقال الخطيب: عُمَرُ بْنُ شِمْرٍ مَتْرُوك[١٣]. وقال أبو الحسن ابن القطان الفاسي: هُوَ أحد الهالكين[١٤]. وقال ابن الملقن: ضَعِيف جدًّا[١٥]. وقال ابن حجر[١٦]، والسيوطي[١٧]:

---

(١) السابق نفسه.
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٣٨٤/٢٦٨/٣).
(٣) يُنْظَر: «المجروحين»: (٦٢٣/٧٥/٢).
(٤) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٢٦/٦)، و«علل الدارقطني»: (٢١٩/١٤)، و«سؤالات البرقاني للدارقطني»: (صـ: ٥٣/برقم: ٣٧١).
(٥) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٠٧٥/٣٦٦/٤).
(٦) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢٥٦٥/٢٢٨/٢).
(٧) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٦٨/٣).
(٨) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٣٠/٦).
(٩) يُنْظَر: «المدخل إلى الصحيح»: (صـ: ١٥٧/ ١٠٢).
(١٠) يُنْظَر: «الضعفاء»، لأبي نعيم: (صـ: ١٦٥/١١٨).
(١١) يُنْظَر: «السنن الكبرى»، للبيهقي: (٤٤٠/٣).
(١٢) يُنْظَر: «الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه»، للبيهقي: (٢٠٢/٣).
(١٣) يُنْظَر: «ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا»: (صـ: ٣٧).
(١٤) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (١٠٣/٣).
(١٥) يُنْظَر: «البدر المنير»: (٩/ ٥٩٩).
(١٦) يُنْظَر: «التلخيص الحبير»: (٤٧٢/١)، .
(١٧) يُنْظَر: «تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي»، للسيوطي: (صـ: ٤٠).

متروك. وذكره العقيلي، والدولابي، وابن الجارود، وابن شاهين في الضعفاء[1]. تُوفي سنة سبع وخمسين ومائة[2].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **محمد بن جرير الطبري**، قال الذهبي: ثقة صادق فيه تشيع يسير، وموالاة لا تضر، أقذع أحمد بن علي السليماني الحافظ، فقال: كان يضع للروافض. وتعقبه الذهبي بقوله: «كذا قال السليماني: وهذا رجم بالظن الكاذب، بل ابن جرير من كبار أئمة الإسلام المعتمدين، وما نَدَّعِي عصمته من الخطأ، ولا يحل لنا أن نؤذيه بالباطل والهوى، فإن كلام العلماء بعضهم في بعض ينبغي أن يتأنى فيه، ولا سيما في مثل إمام كبير، فلعل السليماني أراد الآتي»[3]. وأضاف الحافظ ابن حجر قائلًا: «ولو حلفت أن السليماني ما أراد إلا الآتي لبررت، والسليماني حافظ متقن، كان يدري ما يخرج من رأسه، فلا أعتقد أنه يطعن في مثل هذا الإمام بهذا الباطل، والله أعلم، وإنما رُمِيَ بالتشيع؛ لأنه صَحَّحَ حديث غدير خم، وقد اغتر شيخ شيوخنا أبو حيان بكلام السليماني ...»[4]. وقال الخطيب: استوطن الطبري بغداد، وأقام بها إلى حين وفاته، وكان أحد أئمة العلماء يحكم بقوله، ويرجع إلى رأيه لمعرفته وفضله، وكان قد جمع من العلوم ما لم يشاركه فيه أحد من أهل عصره، وكان حافظًا لكتاب الله، عارفًا بالقراءات،

(١) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٤/٣٦٦/١٠٧٥).

(٢) [ينظر ترجمته أيضًا في: «تاريخ الإسلام»: (٤/١٧٠/٢٦٢)، و«المغني في الضعفاء»: (٢/٤٨٥/٤٦٦٣)].

(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٩٨/٧٣٠٦)، ومقصوده بصاحب الترجمة الآتي: محمد بن جرير بن رستم، أبي جعفر الطبري، قال عنه: رافضي له تواليف، منها كتاب: «الرواة عن أهل البيت»، رماه بالرفض عبد العزيز الكتاني «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٩٩/٧٣٠٧). قلت: يظهر لي أن سبب الإشكال هو إطلاق نسبة «الطبري» على «محمد بن رستم» هذا، وهو أحد علماء الرافضة، وتكنيته بأبي جعفر مضاهاةً للإمام الجليل: «محمد بن جرير الطبري»، المفسر المؤرخ الشهير، فاجتمع معه في الاسم، والكنية، واللقب، فحصل بذلك لبس عظيم، حتى إن الإمام الحافظ: أحمد بن علي السليماني نسب الإمام الطبري للرفض، وهو من أبعد الناس عن ذلك، لكن السليماني اختلط عليه الإمام بالآخر الرافضي، وهذا ما أشار إليه الإمام الذهبي - رحمه الله، وقد ورد ذكر محمد بن رستم في «طبقات أعلام الشيعة»: (٢٥٠ – ٢٥٣).

١) (٤) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٥/١٠٠).

بصيرًا بالمعاني، فقيهًا في أحكام القرآن، عالمًا بالسنن وطرقها، صحيحها وسقيمها، وناسخها ومنسوخها، عارفًا بأقوال الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين في الأحكام، ومسائل الحلال والحرام، عارفًا بأيام الناس وأخبارهم، وله الكتاب المشهور «في تاريخ الأمم والملوك»، وكتاب في «التفسير»، لم يصنف أحد مثله، وكتاب سماه: «تهذيب الآثار»، لم أر سواه في معناه إلا أنه لم يتمه، وله في أصول الفقه، وفروعه كتب كثيرة، واختيار من أقاويل الفقهاء[١]. وقال الذهبي: الإمام الجليل المفسر، صاحب التصانيف الباهرة[٢]. وقال أيضًا: الإمام، العلم، المجتهد، عالم العصر، صاحب التصانيف البديعة، ولد: سنة أربع وعشرين ومائتين، وطلب العلم بعد الأربعين ومائتين، وأكثر الترحال، ولقي نبلاء الرجال، وكان من أفراد الدهر علمًا، وذكاء، وكثرة تصانيف، قَلَّ أن ترى العيون مثله، وكان من كبار أئمة الاجتهاد، كان ثقة، صادقًا، حافظا، رأسًا في التفسير، إمامًا في الفقه، والإجماع والاختلاف، علامة في التاريخ وأيام الناس، عارفا بالقراءات وباللغة، وغير ذلك، وكان ابن جرير من رجال الكمال، وشنع عليه بيسير تشيع، وما رأينا إلا الخير، وبعضهم ينقل عنه أنه كان يجيز مسح الرجلين في الوضوء، ولم نر ذلك في كتبه[٣]. مات في شهر شوال، سنة عشر وثلاثمائة.

٧) «عُرِفَ بوضع الحديث»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **أبي عاتكة البصري**[٤]، قال أبو حاتم: ذاهب الحديث، ضعيف الحديث[٥]. وقال البخاري: منكر الحديث[٦]. وَقَالَ النَّسَائِيّ: لَيْسَ بِثِقَة[٧]. وَقَالَ الدَّارَقُطْنِيّ: ضَعِيف[٨]. وقال الترمذي:

(١) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٢/٥٤٨).
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٤٩٨/٧٣٠٦).
(٣) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/٢٦٧/١٧٥).
(٤) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٥٤٢/١٠٣٣٩)، و«لسان الميزان»: (٧/٤٧١/٥٥٥٥)، و«الكشف الحثيث»: (صـ ١٣٩/برقم: ٣٥٤)، و«تنزيه الشريعة المرفوعة»: (١/٦٩).
(٥) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/٤٩٤/٢١٦٩).
(٦) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٤/٣٥٨)، و«الضعفاء الكبير»: (٢/٢٣٠/٧٧٧).
(٧) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، للنسائي: (صـ ٦٠/ برقم: ٣١٩).
(٨) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، للدارقطني: (٢/١٥٩/٣٠٢)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢/٦٣/١٧٢٨).

يُضَعَّف[١]. وقال ابن حبان: طريف بْن سُلَيْمَان أَبُو عَاتِكَة شيخ من أهل الْعرَاق يَرْوِي عَن أَنَس بْن مَالِك إِن كَانَ رَآهُ روى عَنْهُ الْحَسَن بْن عَطِيَّة والكوفيون مُنكر الْحَدِيث جدًّا يروي عَن أنس مَالا يشبه حَدِيثه وَرُبمَا روى عَنْهُ مَا لَيْسَ من حَدِيثه[٢]. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه، عَن أَنَس لا يتابعه عليه أحد من الثقات[٣]. وقال أبو القاسم الكعبي: ضعيف الحديث[٤]. قال الذهبي: مختلف في اسمه، مجمع على ضعفه[٥]. وقال أيضًا: ضعفوه[٦]. وقال ابن عبد الهادي: وهو ضعيفٌ[٧]. وقال ابن حجر: ضعيف، وبالغ السليماني فيه[٨]. وقال عبد الحق الدهلوي: ضعفوه[٩].

٨) «منكر الحديث»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **إسحاق بن الفرات قاضي مصر**[١٠]، قال أبو عوانة الإسفرائيني، ومسلمة بن قاسم: ثقة. وقال أحمد بن يحيى بن الوزير: كان من أكابر أصحاب مالك، ولقي أبا يوسف، وأخذ عنه وكان يتخير في الأحكام. وقال بحر بن نصر: سمعت إبراهيم بن علية يقول: ما رأيت ببلدكم أحدًا يحسن العلم إلا إسحاق بن الفرات. وقال ابن الحكم: ما رأيت فقيهًا أفضل منه، وكان عالمًا. وقال أبو حاتم: شيخ ليس بالمشهور[١١]. وفَسَّرَه الذهبي بقوله: يعني: ليس بمشهور بالحديث[١٢]، بل هو مشهور بالإمامة في الفقه. وقال ابن يونس: كان فقيهًا، وَلِيَ القضاء بمصر خليفة

(١) يُنْظَر: «سنن الترمذي»، ت شاكر: (٣/٩٦).
(٢) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (١/٣٨٢/٥١٧).
(٣) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥/١٩٠).
(٤) يُنْظَر: «قبول الأخبار ومعرفة الرجال»: (٢/٣٦٥/٩٥٠).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٥٤٢/١٠٣٣٩).
(٦) يُنْظَر: «الكاشف»: (٢/٤٣٧/٦٧٠٠)..
(٧) يُنْظَر: «تنقيح التحقيق»، لابن عبد الهادي: (٢/٤٢٨)، وفي: (٣/٢٤٧).
(٨) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ٦٥٣/برقم: ٨١٩٣).
(٩) يُنْظَر: «لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح»: (١٠/١٨٣/٦٩٣)، وينظر أيضًا: «تاريخ بغداد»: (١٠/٤٩٧/٤٨٨٤)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (١٠/٣٠٩/٨٢٥٣)، و«تاريخ الإسلام»: (٣/١٠٢١/٥١٠)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/٣٣٥/٣٩٨٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١٢/١٤١/٦٧٥).
(١٠) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١/١٩٥/برقم: ٧٧٨)، و«تهذيب التهذيب»: (١/٢٤٦-٢٤٧/٤٦٢).
(١١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢/٢٣١/٨١٠).
(١٢) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٥/٣٠/٢٥).

لمحمد بن مسروق الكندي، وفي أحاديثه أحاديث كأنها منقلبة[١]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أغرب[٢]. وخرج ابن حبان، والحاكم حديثه في «صحيحيهما»[٣]. وقال أحمد بن سعيد الهمداني: قرأ علينا إسحاق بن الفرات «الموطأ» بمصر من حفظه، فما أسقط حرفًا فيما أعلم. وقال ابن عبد الحكم: قال لي الشافعي: أشرت على بعض الولاة أن يُوَلِّيَ إسحاقَ بنَ الفرات القضاء، وقلت: إنه يتخير، وهو عالم باختلاف مَنْ مضى. وقال الشافعي أيضًا: ما رأيت بمصر أحدًا أعلم باختلاف الناس منه. وقال العقيلي: لا بأس به. وقال عبد الحق في «الأحكام»: إسحاق ضعيف[٤]. وأنكر عليه ابن القطان بقوله: وطوى ذكر من دون إِسْحَاق، وَإِسْحَاق خير مِمَّن دونه[٥]. وقال الذهبي: صدوق فقيه، ما ذكرته إلا لأن غيري ذكره متشبثًا بشيء لا يدل، وهو قول أبي حاتم: شيخ ليس بالمشهور، نعم، وقال أبو سعيد بن يونس: في أحاديثه أحاديث كأنها مقلوبة[٦]. وقال الذهبي في موضع آخر: ثقة يُغْرِبُ[٧]. وقال أيضًا: الإمام الكبير، فقيه الديار المصرية، وقاضيها، تلميذ مالك الإمام، ليس هو بدون ابن القاسم[٨]. وقال ابن حجر: صدوق فقيه[٩]. توفي بمصر لليلتين خلتا من ذي الحجة سنة ٢٠٤هـ، وله ٧٠ سنة.

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **بشر بن الوليد الكندي**

(١) يُنْظَر: «تاريخ ابن يونس المصري»: (١/٣٩/١١٣).
(٢) يُنْظَر: «الثقات»: (٨/١١٠/١٢٤٧٦).
(٣) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٢/١٠٧/٤١٥).
(٤) يُنْظَر: «الأحكام الوسطى»: (٣/٣٥٥).
(٥) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٣/٢١٧).
(٦) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١/١٩٥/برقم: ٧٧٨).
(٧) يُنْظَر: «الكاشف»: (١/٢٣٨/٣١٥).
(٨) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٩/٥٠٣/١٩١).
(٩) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص ١٠٢/برقم: ٣٧٧)، وينظر أيضًا في ترجمته: «العبر في خبر من غبر»: (١/٢٧٠)، و«شذرات الذهب»: (٣/٢٤)، و«الولاة والقضاة»، للكندي: (ص ٢٨٤)، و«ترتيب المدارك وتقريب المسالك»: (٣/٢٨١)، «تهذيب الكمال» (٢/٤٦٦/٣٧٦)، «الوافي بالوفيات»: (٨/٢٧٣)، «الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (١/١٣٨/٣٠٠)، «الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب»: (١/٢٩٨)، «تذهيب تهذيب الكمال»: (١/٣٣٣/٣٧٧).

الفقيه، قاضي العراق، صَاحِبُ أَبِي يُوسُفَ[١]، قال الآجري: سألت أبا داود: أبشر بن الوليد ثقة؟ قال: لا. وقال الدارقطني[٢]، ومسلمة بن قاسم[٣]: ثقة. وزاد مسلمة: وكان ممن امتحن، وكان أحمد يثني عليه. وقال صالح بن محمد جزرة: هو صدوق، ولكنه لا يعقل، كان قد خرف[٤]. وقال البرقاني: ليس هو من شرط الصحيح[٥]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦]. وقال الذهبي: كان واسع الفقه متعبدًا، سعى به رجل إلى الدولة أنه لا يقول: القرآن مخلوق، فأمر به المعتصم أن يحبس في منزله، فلما ولى المتوكل أطلقه، ثم إنه شاخ واستولى عليه الهرم، وفي آخره أمره يقال: إنه وقف في القرآن، فأمسك أصحاب الحديث عنه، وتركوه لذلك[٧]. وقال أيضًا: القاضي، العلامة وولي قضاء مدينة المنصور، وكان محمود الأحكام كثير العبادة والنوافل[٨]. وقال الذهبي أيضًا: كان جميل المذهب، حسن الطريقة، وكان واسع الفقه عالمًا دَيِّنًا[٩]. وقال في موضع آخر: الإمام، العلامة، المحدث، الصادق، قاضي العراق، كان حسن المذهب، وله هفوة لا تزيل صدقه وخيره - إن شاء الله[١٠]. وقال ابن الجوزي: كان عالمًا دَيِّنًا فقيهًا ثقة، جميل المذهب، حسن الطريقة[١١]. وقال سبط ابن الجوزي: كان علمًا من أعلام الإسلام، صالحًا ديِّنًا خشعًا حسنًا في العلم، واسع الفقه، جميلَ المذهب، حسنَ الطريقة، اتَّفقوا على فضله وثقته ودينه وصدقه[١٢]. وقال البدر العيني: أحد أعلام المسلمين وأحد المشاهير، وهو أحد أصحاب أبي يوسف خاصة، وعنه أخذ الفقه، وكان جميل المذهب حَسَنَ الطريقة، صالحًا، عابدًا، دَيِّنًا، واسع

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣٢٦/١/برقم: ١٢٢٩).
(٢) يُنْظَر: «سؤالات السلمي للدارقطني»: (صـ ١٣٢/برقم: ٧٦).
(٣) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٢٠/٣٥/٢).
(٤) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٧١/٥٦١/٧).
(٥) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٢٠/٣٥/٢).
(٦) يُنْظَر: «الثقات»: (١٢٦٥٤/١٤٣/٨).
(٧) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣٢٦/١/برقم: ١٢٢٩).
(٨) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (٣٣٥/١).
(٩) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٧٧/٧٩٩/٥).
(١٠) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٦٧٣/١٠).
(١١) يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (١٤١٢/٢٦٠/١١).
(١٢) يُنْظَر: «مرآة الزمان في تواريخ الأعيان»: (٦٢/١٥).

الفقه، خشنًا في باب الحكم، حمل الناس عنه من الفقه والنوادر والمسائل ما لا يُحصى، وكان مُقَدَّمًا عند أبي يوسف، وروى عنه كتبه، وأماليه[١]. توفي في ذي القعدة، سنة ثمان وثلاثين ومائتين، وله سبع وتسعون سنة[٢].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة صالح بن محمد الترمذي[٣]. ذكره ابن أبي حاتم، وسكت عنه، فلم يذكر جرحًا، ولا تعديلًا[٤]. وقال ابن حبان: مرجئ، دجال من الدجاجلة. وقال أيضًا: لا يحل كتب حديثه، كان رجل سوء، مرجئًا جهميًّا داعية إِلَى الْبدع، لا تحل كتابة حديثه، ولا الرواية عنه، لم يكتب أصحاب الحديث، وإنما وقع روايته عند أهل الرأي[٥]. وقال الذهبي: متهم ساقط.

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة معمر بن الحسن الهذلي[٦]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ[٧]. وقال الذهبي: لا يُعْرَف، وأتى بحديث منكر. وقال في موضع آخر: لا يُعْرَف، وحديثه منكر[٨]. وقال السمعاني: مات في جمادى الأولى من سنة ست وثلاثين ومائتين[٩].

---

(١) يُنْظَر: «مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»: (٢١٨/١٠١/١).
(٢) يُنْظَر: أيضًا: «الجرح والتعديل»: (٣٦٩/٢)، و«سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود»: (٢٨٦/٢)، و«الكواكب النيرات»: (صـ ١٠٩/ برقم: ١٠)، و«شذرات الذهب»: (١٧٣/٣)، و«الطبقات الكبرى» (٣٥٥/٧)، و«أخبار القضاة»: (٢٧٢/٣)، و«المتفق والمفترق»: (٢٤٥/٥٢١/١)، و«طبقات الفقهاء»: (صـ ١٣٨)، و«المغني في الضعفاء»: (٢٧٩/١٠٨/١)، و«الوافي بالوفيات»: (٩٨/١٠)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٣٧٤/١٦٦/١)، و«الفوائد البهية في تراجم الحنفية»: (صـ ٥٤).
(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣٨٢٥/٣٠٠/٢).
(٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٨١٢/٤١٢/٤).
(٥) يُنْظَر: «المجروحين»: (٤٩٣/٣٧٠/١)، وينظر ترجمته أيضًا في: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (١٦٦٩/٤٩/٢)، و«المغني في الضعفاء»: (٢٨٤١/٣٠٥/١)، و«تاريخ الإسلام»: (١٨٨/٨٤٠/٥)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٥٧/٥٣٩/١١)، و«الكشف الحثيث»: (صـ ١٣٥/برقم: ٣٤٣)، و«لسان الميزان»: (٧٠٨/١٧٦/٣).
(٦) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٦٨١/١٥٣/٤).
(٧) يُنْظَر: «الثقات»: (١٥٩٦٩/١٩٦/٩).
(٨) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٦٣٦٤/٦٧١/٢).
(٩) يُنْظَر: «الأنساب»، للسمعاني: (٤٦٤/١٠)، وينظر في ترجمته أيضًا: «لسان الميزان»:

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة موسى بن عبد العزيز العدني[١]، قال ابن معين: لا أرى به بأسًا[٢]. وقال في موضع آخر: ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحاكم: سئل عنه عبد الرزاق فأحسن عليه الثناء[٣]. وقال ابن الجوزي: مجهول عندنا[٤]. وتعقبه ابن حجر بقوله: إنه لم يصب؛ لأن من يوثقه ابن معين، والنسائي لم يضره أن يجهل حاله من بعدهما. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، تُوفِّيَ سنة خمس وسبعين ومائة[٥]. وذكره ابن شاهين أيضًا في «الثقات»[٦]. وقال ابن المديني: ضعيف. وقال الذهبي: لم يذكره أحد في كتب الضعفاء أبدًا، ولكن ما هو بالحجة، وحديثه من المنكرات لاسيما والحكم بن أبان ليس أيضًا بالثبت[٧]. وقال ابن حجر: صدوق، سيئ الحفظ، توفي سنة خمس وسبعين ومئة[٨]. وقال في موضع آخر: صدوق صالح[٩]. وقال في موضع ثالث في رجال سند حديث هذا أحدهم: رجال هذا لإسناد لا بأس بهم[١٠]. وقال مغلطاي: خَرَّجَ ابن خزيمة حديثه في صلاة التسابيح في «صحيحه»، وكذلك الحاكم النيسابوري في «مستدركه»[١١]. وأما قول ابن المديني فيه ضعيف فهو قول مردود؛ لأنه جرح مبهم غير مفسر، وهو في مقابل تعديل ابن معين والنسائي، وهما من المتشددين في التوثيق.

(٢٥٥/٦٦/٦).

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٨٩٣/٢١٢/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٣٥/٣٥٦/١٠).

(٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٦٨٣/١٥١/٨).

(٣) يُنْظَر: «المستدرك»: (٣١٩/١).

(٤) يُنْظَر: «الموضوعات»، لابن الجوزي: (١٤٥/٢).

(٥) يُنْظَر: «الثقات»: (١٥٧٦٤/١٥٩/٩).

(٦) يُنْظَر: «تاريخ أسماء الثقات»: (ص: ٢٢٣/برقم: ١٣٦٠).

(٧) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٨٩٣/٢١٢/٤).

(٨) يُنْظَر: «التقريب»: (ص: ٥٥٢/برقم: ٦٩٨٨).

(٩) يُنْظَر: «التلخيص الحبير»: (١٤/٢).

(١٠) يُنْظَر: «الخصال المكفرة»: (٤٣).

(١١) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٤٨٠٩/٢٦/١٢)، وينظر ترجمته أيضًا في: «العلل»، للإمام أحمد: (١١/٣)، و«التاريخ الكبير»: (١٢٤٦/٢٩٢/٧)، و«الكنى والأسماء»، للإمام مسلم: (١٦٠٦/٤٢٦/١)، و«تهذيب الكمال»: (٦٢٧٩/١٠٤ – ١٠١/٢٩)، و«المغني»: (٦٨٥/٢)، و«الكاشف»: (٣٠٥/٢)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٧٦/٢٠٥/٥)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٧٠٣٠/١٤٧/٩)، و«التهذيب»: (٦٣٥/٣٥٦/١٠)، و«لسان الميزان»: (٤٩٦٩/٤٠٣/٧).

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة يونس بن نافع المروزي الخراساني السعدي[١]. ذكره البخاري[٢]، وابن أبي حاتم[٣]، ولم يذكرا فيه جرحًا، ولا تعديلًا. وقال النسائي: ثِقَةٌ مَرْوَزِيٌّ[٤]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطىء، وذكر قول ابْن الْمُبَارك: أول من اخْتلفت إِلَيْهِ أَبُو غَانِم[٥]. وقال في موضع آخر: كان يهم في الأحايين[٦]. وخرَّج الحاكم حديثه في «مستدركه»[٧]، وحكم عليه بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي. وكذا خرَّج له الضياء في «المختارة»[٨]، ومقتضى هذا أن يكون عنده ثقة. وقال الخليلي: عزيز الحديث، يُجْمَع حديثه[٩]. وقال ابن حجر: صدوق يخطىء[١٠].

٩) «حديثه منكر»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة محمد بن يحيى الكناني الغساني[١١]. وقال ابن حجر: ثقة، لم يصب السليماني في تضعيفه[١٢]. وقال ابن حجر أيضًا: وقد قال السليماني حديثه منكر، ولم يتابع السليماني على هذا[١٣]. قال أبو حاتم: شيخ[١٤]. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الدارقطني: ثقة[١]. وقال في موضع

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٤٨٤/٩٩٢١).
(٢) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٨/٤١٣/٣٥٣٤).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩/٢٤٧/١٠٣٨).
(٤) يُنْظَر: «السنن الكبرى»، للنسائي: (٢/٤١٣/٢٠٤٢).
(٥) يُنْظَر: «الثقات»: (٧/٦٥٠/١١٨٩٦).
(٦) يُنْظَر: «مشاهير علماء الأمصار»: (ص: ٣١١/برقم: ١٥٨٢).
(٧) (١/٢٨٢).
(٨) (١/١٨٣).
(٩) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٣/٩٠٠).
(١٠) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٦١٤/برقم: ٧٩١٧)، وينظر ترجمته أيضًا في: «الكنى والأسماء»، للإمام مسلم: (٢/٦٧١/٢٧١٥)، و«تهذيب الكمال»: (٣٢/٥٤٨/٧١٨٦)، و«الكاشف»: (٢/٤٠٤/٦٤٧٨)، و«تاريخ الإسلام»: (٤/٢٥٧/٤٤٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١١/٤٤٩/٨٦٦)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (١٠/١٧٠/٧٩٦٤)، و«الكنى والأسماء»، للدولابي: (٢/٨٨٩).
(١١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٦٢/٨٣٠٠).
(١٢) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٥١٣/برقم: ٦٣٩٠).
(١٣) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٩/٥١٧/٨٤٨).
(١٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨/١٢٣/٥٥٣).

آخر: حجة[٢]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما خالف[٣]. وقال الحافظ أبو بكر بن مفوز الشاطبي رَدًّا على ابن حزم في دعواه أن أبا غسان مجهول: كان أحد الثقات المشاهير، يحمل الحديث، والأدب، والتفسير، ومن بيت علم ونباهة. وخرَّج الحاكم حديثه في «مستدركه»: (٨٠٢٩/٣٩٠/٤)، وحكم عليه بقوله: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ»، ووافقه الذهبي. وقال العراقي: قَالَ ابْن حزم: مَجْهُول، وتعقبه بقوله: بل مَعْرُوف بالثقة[٤].

١٠) «عُرِفَ بالمناكير»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة مختار بن فلفل المخزومي[٥]. قال أحمد: ما أعلم إلا خيرًا[٦]. وقال أحمد أيضًا[٧]، وابن معين[٨]، وأبو حاتم، والعجلي[٩]، والنسائي، ومحمد بن عبد الله بن عمار: ثقة. وقال أبو حاتم أيضًا: شيخ كوفي[١٠]. وقال يعقوب بن سفيان: كوفي ثقة[١١]. وقال أبو داود: ليس به بأس[١٢]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ كثيرًا[١٣]. وقال أبو بكر البزار: صالح

---

(١) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٥١٣/برقم: ٦٣٩٠).
(٢) يُنْظَر: «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (٣٤١٤/٦٣٦/٢).
(٣) يُنْظَر: «الثقات»: (١٥٢٥٥/٧٤/٩).
(٤) يُنْظَر: «ذيل ميزان الاعتدال»: (ص: ١٨٨/برقم: ٦٧٥)، و«التاريخ الكبير»: (٨٥٢/٢٦٦/١)، و«الكنى والأسماء»، للدولابي: (٨٨٥/٢)، و«التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»: (٥٨٣/٦٨٧/٢)، و«تهذيب الكمال»: (٥٦٩٠/٦٣٦/٢٦)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (٤٣٥٤/٣٩٠/١٠)، و«غاية النهاية في طبقات القراء»: (٣٥٢٧/٢٧٧/٢)، و«لسان الميزان»: (٤٧٧١/٣٧٨/٧)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٦٤٣٠/٣٣٤/٨).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٣٧٩/٨٠/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (١١٨/٦٨/١٠).
(٦) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٤٣٢/٣١٠/٨).
(٧) يُنْظَر: «سؤالات الأثرم لأحمد بن حنبل»: (ص: ٥٢/برقم: ٩٠).
(٨) يُنْظَر: «من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال»: (ص: ٣٥/برقم: ٢٩).
(٩) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١٦٩٣/٢٦٧/٢).
(١٠) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٤٣٢/٣١٠/٨).
(١١) يُنْظَر: «المعرفة والتاريخ»: (١٥١/٣).
(١٢) السابق نفسه.
(١٣) يُنْظَر: «الثقات»: (٥٥٥٢/٤٢٩/٥).

الحديث، وقد احتملوا حديثه. وقال الذهبي: ثقة[١]. وقال في موضع آخر: كوفي، ثقة، بكاء، عابد، توفي سنة اثنتين وثلاثين ومائة[٢]. وقال مغلطاي: وخرج ابن حبان حديثه في «صحيحه»، وكذلك أبو عوانة الإسفرائيني، وأبو عبد الله النيسابوري، وأبو محمد الدارمي[٣]. وقال ابن حجر: صدوق له أوهام[٤].

١١) «يُرْمَى بالإرجاء»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة إبراهيم بن طهمان[٥].قال يحيى بن أكثم: كان إبراهيم بن طهمان من أنبل من حدث بخراسان والعراق والحجاز، وأوثقهم، وأوسعهم علمًا[٦]. وقال ابن المبارك: إبراهيم بن طهمان صحيح العلم والحديث[٧]. وقال ابن المبارك في موضع آخر: كَانَ إِبْرَاهِيم بن طهْمَان ثبتًا فِي الحَدِيث[٨]. وقال أحمد[٩]، وأبو حاتم[١٠]، وأبو داود[١١]: ثقة, زاد أبو حاتم: صدوق حسن الحديث. وقال أحمد بن حنبل في موضع آخر: صدوق اللهجة. وقال أحمد في موضع ثالث: هو صحيح الحديث مقارب، يرى الإرجاء، وكان شديدًا على الجهمية[١٢]. وقال أبو زرعة: ذُكِرَ عند أحمد، وكان متكئًا فاستوى جالسًا, وقال: لا ينبغي أن يُذْكَرَ الصالحون فنتكي. وقال ابن معين[١٣]، والعجلى[١٤]: لا بأس به. وقال ابن معين[١٥] في

(١) يُنْظَر: «الكاشف»: (٢/٢٤٨/٥٣٣١).
(٢) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٦/١٢٣/٣٤).
(٣) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١١/١٠٦/٤٤٥٨).
(٤) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٥٢٣/برقم: ٦٥٢٤)، وينظر أيضًا: «تاريخ الإسلام»: (٣/٧٣٢/٢٦٩).
(٥) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»، للذهبي: (٧/٣٨٢).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٧/١٣/٣٠٩٦).
(٧) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (١/٢٧٠)، و(٢/١٠٨).
(٨) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٦/٢٧/٦٥٧٩).
(٩) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢/١٠٧/٣٠٧).
(١٠) السابق نفسه.
(١١) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٧/١٣/٣٠٩٦).
(١٢) السابق نفسه.
(١٣) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي»: (ص: ٧٧/برقم: ١٧٩).
(١٤) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (ص: ٥٢/برقم: ٢٧).
(١٥) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين - رواية الدوري»: (٤/٣٥٤/٤٧٤٩).

موضع آخر: لا بأس به. وقال ابن معين في موضع ثالث: ليس به بأس، يُكْتَبُ حديثه. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: كان ثقة في الحديث، لم يزل الأئمةُ يشتهون حديثه، ويرغبون فيه، ويوثقونه. وقال صالح بن محمد: ثقة حسن الحديث يميل شيئًا إلى الإرجاء في الإيمان، حَبَّبَ اللهُ حديثه إلى الناس, جيد الرواية. وقال إسحاق بن راهويه: كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع, ما كان بخراسان أكثر حديثًا منه، وهو ثقة. وقال أبو إسحاق الجوزجاني: فاضل رُمِيَ بالإرجاء. وقال مالك بن سليمان: لم يخلف مثله. وقال الحسين بن إدريس: سمعت محمد بن عبد الله بن عمار الموصلي يقول فيه: ضعيف مضطرب الحديث, قال: فذكرته لصالح - يعني جزرة – فقال: ابن عمار من أين يعرف حديث إبراهيم، إنما وقع إليه حديث إبراهيم في الجمعة, يعني الحديث الذي رواه ابن عمار عن المعافى بن عمران، عن إبراهيم عن محمد بن زياد، عن أبي هريرة: «أول جمعة جمعت بجواثا», قال صالح: والغلط فيه من غير إبراهيم؛ لأن جماعة رووه عنه عن أبي جمرة، عن ابن عباس, وكذا هو في تصنيفه, وهو الصواب، وتفرد المعافى بذكر محمد بن زياد فعلم أن الغلط منه، لا من إبراهيم. وقال الدارقطني: ثقة، إنما تكلموا فيه للإرجاء. وقال ابن حبان في «الثقات»: قد روى أحاديث مستقيمة تُشْبِهُ أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات[1]. وقال ابن حجر: الحق فيه أنه ثقة صحيح الحديث إذا روى عنه ثقة, ولم يثبت غلوه في الإرجاء، ولا كان داعية إليه, بل ذكر الحاكم أنه رجع عنه - والله أعلم[2]. وقال ابن خراش: صدوق في الحديث، وكان مرجئًا خراسانيًّا[3]. وقال الذهبي: ثقة من علماء خراسان، أقدم من ابن المبارك، ورمز له برمز: «صح»[4]. وقال الذهبي: فلا عبرة بقول مُضَعِّفِهِ،

(١) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٦٥٧٩/٢٧/٦).
(٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٣١/١٣٠/١).
(٣) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٣٠٩٦/١٣/٧).
(٤) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»، للذهبي: (٣٨/١/برقم: ١١٦).

وكذلك أشار إلى تليينه السليماني(١). وقال الذهبي أيضًا: من أئمة الاسلام، وفيه إرجاء(٢).

١٢) «من الرافضة» استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **ثابت بن أبي صفية الثُمَالِيّ**(٣). قال أحمد: ضعيف الحديث، ليس بشيء(٤). وقال ابن معين: ليس بشيء(٥). وقال في موضع آخر: كان ضعيفًا(٦). وقال البخاري: أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ يَتَكَلَّمُ فِيهِ, وَهُوَ عِنْدِي مُقَارِبُ الْحَدِيثِ لَيْسَ لَهُ كَبِيرِ حَدِيثٍ(٧). وقال ابن حبان: كثير الْوَهم فِي الْأَخْبَار حَتَّى خرج عَن حد الاحتجاج به إِذَا انْفَرد، مَعَ غلوه فِي تشعيه(٨). وقال أبو زرعة: لين(٩). وقال أبو حاتم: لين الحديث، يُكْتَبُ حديثه، ولا يُحْتَجّ به(١٠). وقال النسائي: ليس بثقة(١١). وقال النسائي أيضًا: ليس بالقوي(١٢). وقال الجوزجاني: واهي الحديث(١٣). وقال عمر بن حفص بن غياث: ترك أبي حديث أبي حمزة الثمالي(١٤). وقال ابن عدي: وضعفه بَيِّنٌ على رواياته، وهو إلى الضعف أقرب(١٥). وقال ابن سعد: كان

---

(١) السابق نفسه.
(٢) يُنْظَر: «الكاشف»: (١٤٨/٢١٤/١)، وأيضًا: «التاريخ الكبير»، للبخاري: (٩٤٥/٢٩٤/١)، و«تهذيب الكمال»: (١٨٦/١٠٨/٢)، و«سير أعلام النبلاء»: (١٤٠/٣٧٨/٧).
(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٣٥٨/٣٦٣/١)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠/٧/٢).
(٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٤٥١/٢)، و«الضعفاء الكبير»: (٢١٤/١٧٢/١)، و«تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين»: (ص: ٦٣/برقم: ٨٣)، و«بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم»: (ص: ٣١/برقم: ١٣٢).
(٥) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٤٥١/٢).
(٦) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (١٦٥/٢٠٦/١)، و«الضعفاء الكبير»: (٢١٤/١٧٢/١).
(٧) يُنْظَر: «العلل الكبير»، للترمذي: (ص: ٣٠٥).
(٨) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (١٦٥/٢٠٦/١).
(٩) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٤٥١/٢).
(١٠) السابق نفسه.
(١١) يُنْظَر: «السنن الكبرى»، للنسائي: (١٨٠/٣)، و«الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٩٤/٢).
(١٢) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، للنسائي: (ص: ٢٧/برقم: ٩٣).
(١٣) يُنْظَر: «أحوال الرجال»: (ص: ١٠٤/برقم: ٨٢).
(١٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٤٥١/٢).
(١٥) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٩٥/٢).

ضعيفًا[١]. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال عَليّ بن الْجُنَيْد[٢]، والدارقطني[٣] في موضع آخر: متروك. وقال ابن عبد البر: ليس بالمتين عندهم، في حديثه لين. وقال الفلاس: ليس بثقة. وذكره العقيلي، والدولابي، وابن الجارود وغيرهم في الضعفاء. وقال الذهبي: ضعفوه[٤]. وقال أيضًا: ضعيف[٥]. وقال في موضع آخر: متفق على ضعفه[٦]. وقال الذهبي في موضع ثالث: واه جدًّا[٧]. وقال ابن الملقن: وَهُوَ ضَعِيف جدًّا[٨]. وقال مغلطاي: ذكره أبو العرب التميمي، وأبو محمد بن الجارود، وأبو القاسم البلخي، وأبو جعفر العقيلي في «جملة الضعفاء»، وذكره البرقي في «باب من ينسب إلى الضعف ممن حمل بعض أهل الحديث روايته وتركها بعضهم»، وذكره يعقوب في: «باب من يرغب عن الرواية عنهم وكنت أسمع أصحابنا يضعفونهم» قال: وهو ضعيف[٩]. وقال ابن حجر: ضعيف رافضي[١٠].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني أيضًا في ترجمة **عمار بن رُزَيْق الضَّبِّيُّ التميمي، أبي الأحوص الكوفي**[١١]، قال الذهبي: ما رأيت لاحد فيه تليينًا إلا قول السليماني: إنه من الرافضة، فالله أعلم بصحة ذلك. وقال ابن معين[١٢]، وأبو زرعة[١٣]: ثقة. وقال أبو

(١) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٦٤/٦).
(٢) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (١/ ٦٠٨/١٥٨).
(٣) يُنْظَر: «سؤالات البرقاني للدارقطني»: (صـ ٢٠/برقم: ٦٤).
(٤) يُنْظَر: «الكاشف»: (٦٨٧/٢٨٢/١).
(٥) يُنْظَر: «المقتنى في سرد الكنى»: (١٧٩٤/٢٠٢/١).
(٦) يُنْظَر: «ديوان الضعفاء»: (صـ ٥٦).
(٧) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (١٠٣٦/١٢٠/١).
(٨) يُنْظَر: «البدر المنير»: (٣١٣/٩).
(٩) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٧٢/٣).
(١٠) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ١٣٢/برقم: ٨١٨)، وأيضًا: «التاريخ الكبير»: (٢٠٧٣/١٦٥/٢)، و«تهذيب الكمال»: (٨١٩/٣٥٧/٤)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (٨٥١/٧١/٣)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٨٤/١٠).
(١١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩٨٦/١٦٤/٣).
(١٢) يُنْظَر: «تاريخ ابن معين - رواية الدارمي»: (صـ ١٥٩/برقم: ٥٦٣).
(١٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢١٨٢/٣٩٢/٦).

حاتم: لا بأس به[١]. وَقَال النَّسَائي: ليس بِهِ بأس. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢]. وذكره الدارقطني في «ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم»[٣]. وقال البزار: ليس به بأس جيد الحديث[٤]. وقال أحمد بن حنبل: كان من الأكياس الأثبات[٥]. وقال أحمد: صالح الحديث[٦]. وقال أبو داود: سمعت أحمد قال: عمار بن رزيق، ليس به بأس[٧]. ولما ذكره ابن شاهين في كتاب «الثقات»، قال: قال فيه علي بن المديني: ثقة[٨]. وقال الذهبي: ثقة[٩]. وقال أيضًا: كان عالمًا كبير القدر، تُوفِيَ سنة تسع وخمسين ومائة[١٠]. وقال ابن حجر: لا بأس به[١١].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **الفضل بن الحباب الجمحي**[١٢]، قال الذهبي: ما علمت فيه لينًا إلا ما قال السليماني: إنه من الرافضة، ثم قال: فهذا لم يصح عن أبي خليفة. ذكره ابن حبان في «الثقات»[١٣]. وقال الخليلي: احترقت كتبه منهم من وثقه، ومنهم من تكلم فيه، وهو إلى التوثيق أقرب، والمتأخرون أخرجوا له في الصحيح. وقال أبو بكر الزبيدي: كان من أجلاء أصحاب الحديث. وذكر الدارقطني في الغرائب حديثًا أخطأ في سنده. وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة مشهورًا كثير الحديث. قال

(١) السابق نفسه.
(٢) يُنْظَر: «الثقات»: (١٠٠٩٥/٢٨٦/٧).
(٣) يُنْظَر: (٩٢٥/١٨٦/٢).
(٤) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٩٢/٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٤٧/٤٠٠/٧).
(٥) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٠٠/٧).
(٦) يُنْظَر: «سؤالات ابن هانىء»: (٢١٧٢)، نقلًا عن «الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال»: (١٩٢٤/٢٩٤/١٨).
(٧) يُنْظَر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (ص: ٣١٥/برقم: ٤١٩).
(٨) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٩٣/٩).
(٩) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩٨٦/١٦٤/٣).
(١٠) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٢٢٢/١٥٧/٤).
(١١) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٤٠٧/برقم: ٤٨٢١)، وينظر أيضًا في: «التاريخ الكبير»: (١٢٩/٢٩/٧)، و«تهذيب الكمال»: (٤١٥٩/١٨٩/٢١)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٣٤/٢٢)، و«مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار»: (١٨٩٠/٣٦٦/٢).
(١٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٧١٧/٣٥٠/٣).
(١٣) يُنْظَر: «الثقات»: (١٤٨٨٨/٨/٩).

الذهبي: كان ثقة عالمًا[١]. وقال أيضًا: الإمام، العلامة، المحدث، الأديب، الأخباري، شيخ الوقت، سمع وهو صغير، ولقي الأعلام، وكتب علمًا جمًّا، وكان ثقة، صادقًا، مأمونًا، أديبًا، فصيحًا، مفوهًا، رحل إليه من الآفاق[٢]. وقال في موضع ثالث: كان محدثًا متقنًا ثبتًا أخباريًّا عالمًا[٣]. وقال أيضًا: الإمام الثقة محدث البصرة[٤]. توفِّي بِالْبَصْرَةِ سنة خمس وثلاثمائة، وَكَانَ أعمى، وَولي الْقَضَاء بِالْبَصْرَةِ[٥]. وقال ابن حجر: وقد ذكره أبو علي المحسن التنوخي في «نشوان المحاضرة»، وحكى عن صديق له أنه قرأ على أبي خليفة أشياء من جملتها ديوان عمران بن حطان الخارجي المشهور أنه أملى عنه مواضع منه من جملتها قول عمران المشهور في رثاء عبد الرحمن بن ملجم، وأن المفجع البصري بلغه ذلك فقال:

أبو خليفة مطوى على دخن ... للهاشمين في سر وإعلان

ما زلت أعرف ما يخفى وأنكره ... حتى اصطفى شعر عمران بن حطان

فهذا ضد ما حكاه السليماني، ولعله أراد أن يقول ناصبى فقال رافضي، والنصب معروف في كثير من أهل البصرة[٦].

وخلاصة حاله: أنه ثقة مكثر اتهم بالوقف، واحترقت كتبه، فأخطأ في بعض ما روى.

١٣) «كان من المرجئة»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **حماد بن مسلم الكوفي الفقيه**[٧]، قال ابن سعد: كان حماد ضعيفًا في الحديث، واختلط في آخر أمره، وكان مرجئًا كثير الحديث[٨]. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث[١]. وَقَالَ شُعْبَة: كان

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٣٥٠/٦٧١٧).
(٢) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/٧/٢).
(٣) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (١/٤٤٩).
(٤) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/١٧٧/٦٩٠).
(٥) يُنْظَر: «الوافي بالوفيات»: (٢٤/٢٧).
(٦) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٤/٤٣٨ - ٤٣٩)، وأيضًا: «شذرات الذهب في أخبار من ذهب»: (٤/٢٧)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (ص: ٤٢٣/برقم: ٥٦٦)، و«تاريخ الإسلام»: (٧/٩٢/٢٤٠)، و«طبقات الحفاظ»: (ص: ٢٩٦/برقم: ٦٦٨).
(٧) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١/٥٩٩/٢٢٧١).
(٨) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٦/٣٣٣).

حماد صدوق اللسان، لا يحفظ الحديث[٢]. وَقَالَ يحيى بن معِين: حَمَّاد بن أبي سُلَيْمَان ثِقَة[٣]. وَقَالَ النَّسَائِيّ: ثِقَة إِلَّا أَنه يرى الإرجاء، وَهُوَ أحد الْفُقَهَاء معلم أبي حنيفَة. وَقَالَ أَبُو حَاتِم: صَدُوق، وَلَا يحْتَج بحَديثه، وَهُوَ مُسْتَقِيم فِي الْفِقْه، وَإِذا جَاءَت الْآثَار شوش[٤]. وقال الأعمش: حدثني حماد - وكان غير ثقة[٥]. وقال العجلي: ثقة، كان أفقه أصحاب إبراهيم[٦]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يخطئ، وكان مرجئًا، وأكثر روايته عن إبراهيم النخعي، والتابعين[٧]. وقال ابن عدي: حماد كثير الرواية، له غرائب، وهو متماسك، لا بأس به[٨]. وقال الذهبي: أحد الاعلام بالكوفة، ومن صغار التابعين، وهو صدوق[٩]. وقال الذهبي: أحد أئمة الفقهاء، تكلم فيه للارجاء، ولولا ذكر ابن عدي له في كامله لما أوردته، مات حماد - رَحِمَهُ ٱللَّهُ - سنة عشرين ومائة[١٠]. وقال الذهبي أيضًا: العلامة، الإمام، فقيه العراق، وهو أنبل أصحاب إبراهيم النخعي، وأفقههم، وأقيسهم، وأبصرهم بالمناظرة والرأي، وكان أحد العلماء الأذكياء، والكرام الأسخياء، له ثروة وحشمة وتجمل[١١]. وقال الذهبي أيضًا: ثقة إمام مجتهد كريم جواد[١٢]. وقال ابن حجر: فقيه صدوق له أوهام، ورُمِيَ بالإرجاء[١٣]. وقال مغيرة: إنما

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩٩/١).
(٢) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٧/٣).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٤٧/٣).
(٤) السابق نفسه.
(٥) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٤/٥).
(٦) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (ص: ١٣١/برقم: ٣٣١).
(٧) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٦٠/٤).
(٨) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٨/٣).
(٩) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩٩/١/٢٢٧١).
(١٠) السابق نفسه: (٥٩٥/١/٢٢٥٣).
(١١) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣١/٥/٩٩).
(١٢) يُنْظَر: «الكاشف»: (٣٤٩/١/١٢٢١).
(١٣) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ١٧٨/برقم: ١٥٠٠).

تكلم حماد في الإرجاء لجاجة[١]. وقال الثوري: كان الأعمش يلقى حمادًا حين تكلم في الإرجاء، فلم يكن يُسَلِّم عليه[٢]. وقال الذهلي: كثير الخطأ والوهم[٣].

واستعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **مسعر بن كدام الهلالي العامري الرَّوَّاسِيُّ الكوفي**، قال الذهبي: مسعر بن كدام حجة إمام، ولا عبرة بقول السليماني: كان من المرجئة: مسعر، وحماد بن أبي سليمان، والنعمان، وعمرو بن مرة، وعبد العزيز ابن أبي رواد، وأبو معاوية، وعمرو بن ذر ... وسرد جماعة[٤]. ثم قال: الإرجاء مذهب لعدة من جلة العلماء، لا ينبغي التحامل على قائله. قال يحيى بن سعيد: ما رأيت مثل مِسْعَر، وكان من أثبت الناس[٥]. وقال سفيان الثوري: لم يكن فِي زمانه مثله. وَقَالَ سفيان بْن عيينة: مَا لقيت أحدًا أُفَضِّلُهُ عَلَى مسعر. وقال أحمد: كان ثقة خيارًا، وكان مؤدِّبًا، حديثه حديث أهل الصدق[٦]. وقال أحمد أيضًا: الثقة كشعبة، ومسعر. وقال شعبة: كنا نسميه المُصْحَفَ، يعني من إتقانه[٧]. وقال ابن معين، وأبو زرعة: ثقة[٨]. وقال ابن عمار: مسعر حجة، ومن بالكوفة مثله. وقال إبراهيم بن سعيد الجوهري: كان يسمى الميزان. وقال وكيع: شكُّ مِسْعَر كيقينِ غيرِهِ. وقال ابن عيينة: كان من معادن الصدق. وقال العجلي: ثقة ثبت في الحديث[٩]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كَانَ مرجئًا ثبتًا فِي الحَدِيث، قال عبد الله بن دَاوُد الْخُرَيْبِي: كَانَ مسعر بْن كدام يُسمى الْمُصحف لقلَّة خطئه،

(١) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٥١/٤).
(٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (١٧/٣).
(٣) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (١٧/٣)، وينظر ترجمته أيضًا في: «التاريخ الكبير»: (٧٥/١٨/٣)، و«المغني في الضعفاء»: (١٧٢٨/١٩٠/١)، و«غنية الملتمس إيضاح الملتبس»: (صـ ١٦٧/برقم: ١٥١)، و«تاريخ الإسلام»: (٥٩/٢٢٥/٣)، و«من تكلم فيه وهو موثق»: (صـ ١٧٧/برقم: ٩٤)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (١٣٤١/١٤٩/٤)، و«الوافي بالوفيات»: (٣/٨٤/١٣)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٥٦٥/٢٢٦/١).
(٤) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٤٧٠/٩٩/٤).
(٥) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (١٩٧١/١٣/٨).
(٦) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٦٨٥/٣٦٨/٨).
(٧) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٦٢/٢١٢/٤).
(٨) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٦٨٥/٣٦٨/٨).
(٩) يُنْظَر: «معرفة الثقات»: (١٧١٠/٢٧٤/٢).

وَشدة حفظه[١]. وقال ابن حبان أيضًا: كان متقنًا[٢]. وقال السمعاني: كان مرجئًا ثبتًا في الحديث، وكان يُسَمَّى بالمصحف؛ لقلة خطئه، ولجودة حفظه[٣]. وقال الذهبي: كان من العُبَّادِ القانتين[٤]. وقال أيضًا: أحد الأعلام[٥]. وقال أيضًا: الإمام، الثبت، شيخ العراق[٦]. وقال ابن حجر: ثقة ثبت فاضل. تُوفِيَ سنة ١٥٣هـ، وقيل: سنة ١٥٥ هـ[٧]. وقال ابن سعد: كان مرجئًا فمات فلم يشهده سفيان الثوري، ولا الحسن بن صالح بن حي[٨]، يعني من أجل الإرجاء. وقال أحمد في رواية ابن إبراهيم: أما مسعر فلم أسمع منه أنه كان مرجئًا، ولكن كانوا يقولون: إنه كان يستثني[٩].

ولعل من المفيد أن نذكر أن أهل السنة يُطْلِقُون الارجاء على المعتزلة الذين يزعمون تخليد صاحب الكبيرة في النار؛ لأنهم لا يقطعون بعقاب الفساق الذين يرتكبون الكبائر، ويعتبرونهم في منزلة بين المنزلتين، كما يُطْلِقُ المحدثون - القائلون بدخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأنه يزيد وينقص - الإرجاء على من يقول بعدم دخول الأعمال في مسمى الإيمان، وأن الإيمان لا يزيد ولا ينقص - وهو مذهب أبي حنيفة وأصحابه.

ويُطْلِقُون الإرجاء أيضًا على من يقول: أنه لا يضر مع الإيمان ذنب، كما أنه لا تنفع مع الكفر طاعة، وهذا القسم الأخير من الارجاء هو المذموم صاحبه، المتهم في دينه.

---

(١) يُنْظَر: «الثقات»: (١١٢٠٨/٥٠٧/٧).
(٢) يُنْظَر: «مشاهير علماء الأمصار»: (صـ ٢٦٧/برقم: ١٣٤٤).
(٣) يُنْظَر: «الأنساب»، للسمعاني: (١٥٣/٩).
(٤) يُنْظَر: «الكاشف»: (٥٣٩٥/٢٥٦/٢).
(٥) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٦٢/٢١٢/٤).
(٦) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٥٥/١٦٣/٧).
(٧) يُنْظَر: «التقريب»: (صـ ٥٢٨/برقم: ٦٦٠٥).
(٨) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٣٦٥/٦).
(٩) يُنْظَر: «بحر الدم»: (صـ ١٤٩/برقم: ٩٨٤)، وأيضًا «الطبقات الكبرى»: (٣٦٤/٦)، و«المنتظم»: (٨١٥/١٥٩/٨)، و«تهذيب الكمال»: (٥٩٠٦/٤٦١/٢٧)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (٤٥١٨/١٥٧/١١)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٠٩/١١٣/١٠)، و«مغاني الأخيار»: (٢٢٥٥/٣١/٣)، و«طبقات الحفاظ»: (صـ ٨٨/برقم: ١٧٣).

١٤) «كان من الشيعة»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي**[١]، قال الذهبي: كان ممن جمع علو الرواية، ومعرفة الفن، وله الكتب النافعة ككتاب «الجرح والتعديل»، و«التفسير الكبير»، وكتاب «العلل»، وما ذكرته لولا ذكر أبي الفضل السليماني له، فبئس ما صنع، فإنه قال: ذكر أسامي الشيعة من المحدثين الذين يُقَدِّمُون عَلِيًّا على عثمان: الأعمش، النعمان بن ثابت، شعبة بن الحجاج، عبد الرزاق، عبيد الله بن موسى، عبد الرحمن بن أبي حاتم. وقال الخليلي: أخذ علم أبيه، وأبي زرعة، وكان بحرًا في العلوم، ومعرفة الرجال، والحديث الصحيح من السقيم، وله من التصانيف ما هو أشهر من أن يوصف في الفقه، والتواريخ، واختلاف الصحابة، والتابعين، وعلماء الأمصار، وكان زاهدًا يُعَدُّ من الأبدال. وقال أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي: عبد الرحمن بن أبي حاتم، ثقة حافظ[٢]. وقال مسلمة بن قاسم: كان ثقة جليل القدر، عظيم الذكر إمامًا من أئمة خراسان[٣]. وقال ابن نقطة: الإمام ابن الإمام، طاف البلاد[٤]. وقال الذهبي: الحافظ الثبت ابن الحافظ الثبت[٥]. وقال أيضًا: الحافظ العلم الثقة[٦]. وقال أيضًا: العلامة، الحافظ، توفي في المحرم، سنة سبع وعشرين وثلاث مائة بالري، وله بضع وثمانون سنة[٧]. وقال أيضًا: الإمام ابن الإمام حافظ الري وابن حافظها[٨]. وقال أيضًا: الحافظ صاحب التصانيف[٩].

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٥٨٧/٤٩٦٥).
(٢) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٣٣).
(٣) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٣/٤٣٣).
(٤) يُنْظَر: «التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (صـ ٣٣١/برقم: ٤٠٢).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٥٨٧/٤٩٦٥).
(٦) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (٢/٢٧).
(٧) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٢٦٣/١٢٩).
(٨) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٧/٥٣٣).
(٩) يُنْظَر: «ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل»: (صـ ٢٠٥/برقم: ٤٥٧)، وأيضًا «شذرات الذهب»: (٤/١٣٩)، «طبقات الشافعية الكبرى»: (٣/٣٢٤/٢٠٨).

١٥) «من القدرية»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، قال الذهبي: ذكره السليماني في أسامي القدرية، فالله أعلم. وتعقبه الذهبي بقوله: وقد نفى القدر عنه الواقدي، وغيره[١]. قال أحمد: كان رجلًا صالحًا يأمر بالمعروف، وكان يُشَبَّهُ بسعيد بن المسيب، كان ثقة، صدوقًا، أفضل من مالك، إلا أن مالكًا أشد تنقية للرجال منه[٢]. وقال ابن معين، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي: ابن أبي ذئب ثقة[٣]. وقال الشافعي: ما فاتني أحد فأسفت عليه ما أسفت على الليث، وابن أبي ذئب. وقال يعقوب بن شيبة: ابن أبي ذئب ثقة صدوق غير أن روايته عن الزهري خاصة تَكَلَّمَ فيها بعضهم بالاضطراب. وقال يعقوب بن سفيان: كان ثقة صدوقًا رجلًا صالحًا ورعًا. وقال ابن المديني: كان عندنا ثقة ثبتًا، وكانوا يوهنونه في أشياء رواها عن الزهري. وسئل أحمد بن حنبل عنه فَوَثَّقَهُ، ولم يرضه في الزهري. قال الواقدي: كان ابن أبي ذئب يفتي بالمدينة، وكان عالمًا ثقة فقيهًا ورعًا عابدًا فاضلًا، وكان يرمي بالقدر. وقال ابن حبان في «الثقات»: كان من فقهاء أهل المدينة، وعُبَّادهم، وكان من أقول أهل زمانه للحق، وكان مع هذا يرى القدر، ويقول به، وكان مالك يهجره من أجله[٤]. وقال الخليلي: ثقة أثنى عليه مالك، فقيه من أئمة أهل المدينة، حديثه مخرج في الصحيح. وقال ابن الجوزي: كَانَ فقيهًا ورعًا صالحًا ثقة، يأمر بالمعروف، وينهى عَنِ المنكر[٥]. قال الذهبي: أحد الاعلام الثقات، متفق على عدالته[٦]. وقال أيضًا: أحد الاعلام، كان كبير الشأن، ثقة[٧]. وقال في موضع ثالث: الإمام الثبت العابد شيخ الوقت[٨]. وقال ابن حجر: ثقة فقيه فاضل، مات سنة ثمان وخمسين ومئة، وقيل:

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٦٢٠/٧٨٣٧).
(٢) يُنْظَر: «بحر الدم»: (صـ: ١٤٠/برقم: ٩١٨).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/٣١٤).
(٤) يُنْظَر: «الثقات»: (٧/٣٩٠/١٠٥٥٦).
(٥) يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (٨/٢٣٢/٨٥٨).
(٦) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٦٢٠/٧٨٣٧).
(٧) يُنْظَر: «الكاشف»: (٢/١٩٤/٥٠٠١).
(٨) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (١/١٤٣/١٨٥).

سنة تسع، وله تسع وَسَبْعُونَ سنة[1]. وقال أحمد بن علي الأبار: سألت مصعبًا الزبيري عن ابن أبي ذئب وقلت له: حدثوني عن أبي عاصم إنه كان قدريًّا فقال: معاذ الله إنما كان في زمن المهدي قد أخذوا أهل القدر، فجاء قوم فجلسوا إليه فاعتصموا به، فقال قوم: إنما جلسوا إليه؛ لأنه يرى القدر. وقال الواقدي: كان من أورع الناس، وأفضلهم، وكانوا يرمونه بالقدر، وما كان قدريًّا، لقد كان ينفي قولهم ويعيبه، ولكنه كان رجلًا كريمًا، يجلس إليه كل أحد، ويغشاه فلا يطرده، ولا يقول له شيئًا، وإن هو مرض عاده؛ فكانوا يتهمونه بالقدر لهذا وشبهه، وكان يُصَلِّي الليل أجمع ويجتهد في العبادة، ولو قيل له إن القيامة تقوم غدًا ما كان فيه مزيد من الاجتهاد، وأخبرني أخوه أنه كان يصوم يومًا، ويفطر يومًا، وكان شديد الحال، وكان من أجل الناس صرامة وقولًا بالحق، وكان يحفظ حديثه، لم يكن له كتاب[2].

١٦) «يستغرب حديثه، ولا أعرفه»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **جَنَابِ بنِ الْخَشْخَاشِ الْعَنْبَرِيّ الميسانيّ البصري**[3].

١٧) «ليس بشئ»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **خالد بن هياج بن بسطام**[4]. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يُعْتَبَرُ حَدِيثُهُ من غَيْرِ رِوَايَته عن أبيه[5].

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة: الحسين بن إدريس الأنصاري المعروف بابن خرم الهروي

---

(١) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٤٩٣/برقم: ٦٠٨٢)، وينظر ترجمته أيضًا في «تهذيب التهذيب»: (٥٠٥/٣٠٣/٩)، و«العبر»: (١٧٧/١)، و«شذرات الذهب»: (٢٦٥/٢)، و«التاريخ الكبير»، السفر الثالث، لابن أبي خيثمة: (٣٢٣٥/٣٣٦/٢)، و«تاريخ بغداد»: (١٠٥١/٥١٥/٣)، و«التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح»: (٥٣٢/٦٦٠/٢)، و«تهذيب الأسماء واللغات»: (١٦/٨٦/١)، و«وفيات الأعيان»: (١٨٣/٤)، و«تهذيب الكمال»: (٥٤٠٨/٦٣٠/٢٥)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٤٠/٢٠٣/٤)، و«الوافي بالوفيات»: (١٨٦/٣)، و«طبقات الحفاظ»: (صـ ٨٩/برقم: ١٧٥)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٦١٤٠/١٨٨/٨).

(٢) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٤٥٦/٥).

(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٥٦٧/٤٢٤/١)، و«لسان الميزان»: (٥٩٦/١٣٨/٢)، وأيضًا: «المؤتلف والمختلف»، للدارقطني: (٤٦٣/١)، و(٢ ٩١٧)، و«الإكمال»: (١٤٦/٣)، و«الأنساب»، للسمعاني: (٥٢٤/١٢).

(٤) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٤٧٠/٦٤٤/١).

(٥) يُنْظَر: «الثقات»: (١٣١٣٦/٢٢٥/٨).

روى عن خالد بن الهياج بن بسطام كتب إلي بجزء من حديثه عن خالد بن الهياج بن بسطام فأول حديث منه باطل وحديثه الثاني باطل، وحديثه الثالث ذكرته لعلي بن الحسين بن الجنيد فقال لي احلف بالطلاق أنه حديث ليس له أصل، وكذا هو عندي فلا أدري منه أو من خالد بن هياج بن بسطام[١]. وقال ابن عساكر: البلاء في هذه الأحاديث المذكورة من خالد بلا شك[٢]. قَالَ يحيى بن أَحْمد بن زِيَاد الْهَرَوِيّ: كل ما أنكر على الْهياج فَهُوَ من جِهَة ابْنه خَالِد[٣]. وقال الحاكم: أما أفراد خالد بن الهياج عن أبيه، فإنها أكثر من أن يمكن ذكرها في موضع، وقال صالح بن محمد جزرة: هياج بن بسطام منكر الحديث، ليس فيه مغنى، ولا يكتب من حديثه إلا حديثين ثلاثة للاعتبار، ولم أعلم أنه بكل ذلك منكر الحديث، فلما قدمت هراة رأيت عند الهرويين أحاديث كثيرة مناكير له، قال الحاكم: الأحاديث التي رآها صالح بن محمد بهراة من حديث الهياج الذنب فيها لابنه خالد، والحمل عليه فيها[٤]. قال الذهبي: متماسك[٥]. وقال الذهبي في موضع آخر: خالد له مناكير، عن أبيه[٦]. وقال ابن القطان الفاسي: لَا أعرفهُ فِي شَيْء من كتب الرِّجَال مَذْكُورًا بِذكر يَخُصُّهُ، مترجمًا باسمه، وَهِي مظان وجوده وَوُجُود أَمْثَاله[٧]. وقال ابن القطان أيضًا: لَا تعرف حَاله[٨]. وقال ابن الملقن: خَالِد بن الْهياج لَا أعرفهُ[٩]. وقال ابن حجر[١٠]، والسيوطي[١١]: خالد بن هياج متروك. وقال ابن حجر في موضع آخر: أحد الضعفاء[١٢]. توفي سنة تسع وعشرين ومئتين بهراة[١].

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢٠٦/٤٧/٣).
(٢) يُنْظَر: «تاريخ دمشق»: (٤٣/١٤).
(٣) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٥٩٤/٣٨٨/٢).
(٤) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٣٨٩/٢)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (١٨٥/١٢).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢٤٧٠/٦٤٤/١).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٤/٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (١١٤/١٤).
(٧) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (١٠٦/٣).
(٨) السابق نفسه: (٥٥٨/٣).
(٩) يُنْظَر: «البدر المنير»: (٤٧٣/٩).
(١٠) يُنْظَر: «الإصابة في تمييز الصحابة»: (٦٠/٢).
(١١) يُنْظَر: «جمع الجوامع»: (٢٧٨/٧).
(١٢) يُنْظَر: «الإصابة»: (٢٤٥/٢).

١٨) «يُتَّهَمُ بسرقة الحديث»: استعملها الحافظ أبو الفضل السليماني في ترجمة **عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي**[٢]، وتعقبه الذهبي بقوله: هذا القول مردود، ما يتهم أبا القاسم أحد يدري ما يقول، الرجل ثقة مطلقًا، فلا عبرة بقول السليماني[٣]. قال الخطيب: كان ثقة ثبتًا مكثرًا فَهِمًا عارفًا[٤]. وقال الدارقطني: كان البغوي قَلَّ أن يتكلم على حديث، فإذا تكلم كان كلامه كالمسمار في الساج[٥]. وقال الدارقطني أيضًا: ثقة جبل إمام من الأئمة ثبت، أقل المشايخ خطأ، وكان ابن صاعد أكثر حديثًا من ابن منيع، إلا أن كلام ابن منيع في الحديث أحسن من كلام ابن صاعد[٦]. وقال الدارقطني أيضًا: ثقة. وقال أبو بكر مُحَمَّد بْن عَلي النقاش: كان ثقة رَحِمَهُ ٱللَّهُ. وقال موسى بن هارون الحافظ: كان ابن بنت مَنِيعٍ ثِقَةً صَدُوقًا، لو جاز لإنسان أن يقَال له فوق الثقة لقيل له، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّ هَاهُنَا ناسًا يتكلمون فيه؟ فقال: يحسدونه، ابن بنت مَنِيعٍ لَا يَقُولُ إِلَّا الْحَقَّ. وقال ابن أبي حاتم، وأبو بكر ابن عبدان: أحاديثه تدخل في الصحيح بل شك. وقال الخليلي: ثقة كبير كتب عن العلماء قديمًا وعُمِّرَ مائة وعشر سنين، أدرك الكبار من شيوخ البصرة وبغداد، وقريبًا من مائة شيخ لم يدركهم أحد في عصره[٧]. وقال ابن القطان الفاسي: الْبَغوِيّ ثِقَة[٨]. وقال ابن كثير: كَانَ ثِقَةً حَافِظًا ضَابِطًا، رَوَى عَنِ الحفاظ، وله مصنفات[٩]. وقال أبو مسعود البجلي: روى أبو القاسم حديثًا فتكلم فيه جماعة من شيوخ وقته؛ فقطع الإملاء، ولم يزل يجتهد في تتبع الكتب حتى وجد أصله بخط جده[١٠].

---

(١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٢٢/٥٦٢/٥)، وينظر أيضًا: «الكشف الحثيث»: (ص: ١٠٧/برقم: ٢٧٠).
(٢) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٤٥٥/١٤).
(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٥٦٢/٤٩٢/٢)، و«لسان الميزان»: (٤٤٠٩/٥٦٣/٤).
(٤) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥١٩١/٣٢٥/١١).
(٥) السابق نفسه.
(٦) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٥١٩١/٣٢٥/١١).
(٧) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٦١٠/٢).
(٨) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٦٢٥/٥).
(٩) يُنْظَر: «البداية والنهاية»: (١٦٣/١١).
(١٠) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٥٦٧/٤).

وقال مسلمة بن قاسم: بغدادي ثقة، يُكْنَى أبا القاسم، وكانت إليه الرحلة في زمانه[١].

وقال ابن عدي: كان صاحب حديث، وكان وراقًا من ابتداء أمره، يورق على جده وعمه وغيرهما، وكان يبيع أصل نفسه في كل وقت .. ووافيت العراق سنة سبع وتسعين ومِئَتَين والناس أهل العلم والمشايخ معهم مجتمعين على ضعفه، وكانوا زاهدين من حضور مجلسه، وما رأيت في مجلسه قط في ذلك الوقت إلا دون العشرة غرباء بعد أن يسأل بنيه الغرباء مرة بعد مرة حضور مجلس أبيهم فيقرأ عليهم لفظًا، وكان مجانهم يقولون في دار ابن منيع شجرة تحمل داود بن عَمْرو الضبي من كثرة ما يروي عنه، وما علمت أحدًا حدث عن علي بن الجعد أكثر مما حدث هو، وسمعه قاسم المطرز يومًا يقول، حَدَّثَنا عُبَيد الله العيشي فقال قاسم: في حرم مَن يكذب، وتكلم قومه فيه عند عَبد الحميد الوراق، ونسبوه إلى الكذب، وقال عَبد الحميد: هو أنغش من أن يكذب، أي يحسن الكذب، وكان بذيء اللسان يتكلم في الثقات، وسمعته يقول يوم مات المروزي أنا قد ذهب بي عمي إلى أبي عُبَيد القاسم بن سلام، وعاصم بن علي وسمعت منهما ولم يذكرهما قبل موت المروزي، فلما كبر وأسن ومات أصحاب الإسناد احتمله الناس، واجتمعوا عليه، ونفق عندهم، ومع نفاقه وإسناده كان مجلس ابن صاعد أضعاف مجلسه[٢]. وتعقبه ابن الجوزي بقوله: قد تكلم فيه أَبُو أَحْمَد بْن عدي بكلام حاسد لا يخفى سوء قصده .. هذا كلام لا يخفى أنه صادر عن تعصب، والوراقة لا تضره، وقلة الجمع عليه لا تؤذيه، وكلام المجان لا أثر له، وقول المطرز خارج عن كلام أهل العلم، وقد ذكرنا قصته مع ابن صاعد على أن ابن صاعد قد سمع منه، وأما الذي أنكر عليه فما عرفنا أحدًا أنكر عليه شيئًا قط إلا أنه سها مرة في حديث، ثم أعلمهم أنه غلط، وهذا لا عيب فيه؛ لأن الآدمي لا يخلو من الغلط[٣]. وقال ابن الجوزي في موضع آخر: قَالَ ابْن عدي: رَأَيْت الْعلمَاء بِبَغْدَاد مُجْتَمعين على ضعفه، قلت – أي ابن الجوزي: وَهَذَا

(١) السابق نفسه: (٥٦٨/٤).
(٢) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٤٣٧/٥ - ٤٣٨).
(٣) يُنْظَر: «المنتظم في تاريخ الملوك والأمم»: (٢٨٨/١٣ - ٢٨٩).

تحامل من ابْن عدي، وَمَا لِلطَّعْنِ فِيهِ وَجه[١]. وقال الذهبي: الحافظ الصدوق، مسند عصره، تكلم فيه ابن عدي بكلام فيه تحامل، ثم في أثناء الترجمة أنصف، ورجع عن الحط عليه، وأثنى عليه بحيث أنه قال: «والبغوي كان معه طرف من معرفة الحديث ومن معرفة التصانيف، وَهو من أهل بيت الحديث جده وعمه، وطال عمره، واحتمله الناس، واحتاجوا إليه، وقبله الناس، ولولا أني شرطت في الكتاب أن كل من تكلم فيه متكلم ذكرته، وإلا كنت لا أذكره»[٢].

وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ: الحافظ الثقة الكبير مسند العالم، جَمَعَ وصَنَّفَ «معجم الصحابة»، وطال عمره، وتَفَرَّدَ في الدنيا[٣]. وقال أيضًا: الحافظ، الإمام، الحجة، المعمر، مسند العصر[٤]. وقال أيضًا: الحافظ الحبر الحجة[٥]. وقال أيضًا: مسند الدنيا، وبقية الحفاظ، وتفرد في الدنيا بعلو السند، واحتج به عامة من خرج الصحيح كالدارقطني، والإسماعيلي، والبرقاني، وله كتاب «معجم الصحابة» في مجلدين، يدل على سعة حفظه وتبحره، وكذلك تأليفه لـ «الجعديات»؛ أحسن ترتيبها وأجاد تأليفها، قال الخليلي: هو حافظ عارف، صنف مسند عمه علي بن عبد العزيز، وقد حسدوه في آخر عمره، فتكلموا فيه بشيء لا يقدح فيه[٦]. وقال أيضًا: كان مُحَدِّثًا حافظًا مُجَوِّدًا مُصَنِّفًا، انتهى إليه علو الإسناد في الدنيا، فانه سمع في الصغر بعناية جده لأمه أحمد بن منيع، وعمه علي بن عبد العزيز، وحضر مجلس عاصم بن علي، وروى الكثير عن علي بن الجَعد، ويحيى الحمّاني، وأبي نصر التمار، وعلي بن المديني، وخلق، وأول ما كتب الحديث، سنة خمس وعشرين ومِئتين[٧]، وكان ناسخًا مليح الخط، نسخ الكثير لنفسه ولجده وعمه، وكان يبيع أصول

(١) يُنْظَر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢/١٣٩/٢١٠٩).
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٤٩٢/٤٥٦٢)، و«الكامل في ضعفاء الرجال»: (٥/٤٣٨).
(٣) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٢/٢١٧/٧٣٨).
(٤) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٤/٤٤٠/٢٤٧).
(٥) يُنْظَر: «ديوان الإسلام»: (١/٢٧٤).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٧/٣٢٣/٣٠٩).
(٧) قلت: يعني كتب الحديث وهو ابن ثنتي عشرة سنة.

نفسه[1]. وقال الذهبي في موضع آخر: الحافظ الصدوق، مسند عصره، تُوفِّيَ ليلة الفطر سنة سبع عشرة وثلاثمائة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، عن عمرٍ ١٠٣ سنة[2].

وخلاصة حاله: أنه ثقة ثبت حافظ، تكلم فيه بعضهم بلا حجة.

(١) يُنْظَر: «العبر في خبر من غبر»: (٤٧٦/١).

(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤٥٦٢/٤٩٢/٢)، وينظر في ترجمته أيضًا: «المختصر في أخبار البشر»، لابن كثير: (٧٢/٢)، و«شذرات الذهب»: (٨٣/٤)، و«التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد»: (ص: ٣١٢/برقم: ٣٧٧)، و«الوافي بالوفيات»: (٢٥٩/١٧)، و«تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ»، لابن عبد الهادي: (ص: ١٤١/برقم: ٣٩١)، و«إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني»: (ص: ٣٩٠/برقم: ٦٠٤).

المطلب الثالث:
مَنْ سكت عنهم الحافظ السليماني، ولم يذكرهم بجرح ولا تعديل

هناك رواة سكت عنهم الحافظ السليماني، ولم يذكرهم بجرح ولا تعديل، منهم: **عليّ بن محمد المَنْجُورِيّ**(١). قال الحاكم: ثقة(٢). وقال الخليلي: ثقة يخالف في بعض حديثه(٣). وقال الدارقطني: ضعيف(٤). وقال الذهبي: أبو جعفر الرازي سيء الحفظ. وقال ياقوت الحموي: كان من العُبَّادِ، تُوفِيَ في ذي القعدة سنة: ٢١١هـ(٥).

وإبراهيم بن الأشعث البخاري(٦). روى حديثًا موضوعًا، فقال أبو حاتم: هذا حديث باطل موضوع، كنا نظن بإبراهيم بن الأشعث الخير فقد جاء بمثل هذا(٧). وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: يروي عن الفُضَيْلِ الرقائق، يُغْرِب ويتفرد ويخطئ وَيُخَالف(٨). وقال في المجروحين في ترجمة دَاوُد بْن الْحصين بْن عقيل: إِبْرَاهِيمَ بْنَ الأَشْعَثِ يُقَالُ لَهُ اللَالمٌ مِنْ أَهْلِ بُخَارَى ثِقَةٌ مَأْمُونٌ(٩). وتعقبه الدارقطني بقوله: إِبْرَاهِيم بْن الْأَشْعَث ضَعِيف، يحدث عَن الثِّقَات بِمَا لَا أصل لَهُ، وَزَعَمُوا أَنه كَانَ من الْعباد(١٠). وقال الهيثمي: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْأَشْعَثِ صَاحِبُ الْفُضَيْلِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ(١١). وقال البوصيري: هو ضعيف(١٢). وقال الحاكم في «التاريخ»: قرأت بخط المستملي ثنا علي بن الحسن الهلالي ثنا إبراهيم بن الأشعث خادم

---

(١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٥/٤٠٧/٢٨٧).
(٢) يُنْظَر: «سؤالات السجزي»، للحاكم: (صـ ١٥٩/برقم: ١٧١).
(٣) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٣/٩٥١).
(٤) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٤/٢٥٧/٧٠٣).
(٥) يُنْظَر: «معجم البلدان»: (٥/٢٠٨)، و«نسبة ومنسوب»: (صـ ٧٦٩)، وينظر أيضًا: «الرواة عن مالك»، للرشيد العطار: (صـ ٣١٥/برقم: ١٢٩٨).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٥/٥١٥/٣٢).
(٧) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢/٨٨/٢١٧).
(٨) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٨/٦٦/١٢٢٧٦).
(٩) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (١/٢٩١).
(١٠) يُنْظَر: «تعليقات الدارقطني على المجروحين»، لابن حبان: (صـ ٩٥).
(١١) يُنْظَر: «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (١٠/٣٠٣).
(١٢) يُنْظَر: «إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة»: (٨/٢٢١).

الفضيل وكان ثقة كتبنا عنه بنيسابور[١]. قلت: وتوثيق علي بن الحسن الهلالي، لا يغير من الأمر شيئًا؛ لأن الجرح فيه مُفَسَّرٌ، والهلالي مع كونه ثقة ليس معدودًا من أهل الجرح والتعديل، وأئمة النقد المعتبرين. وقال ابن حجر: ضعيف[٢]. وقال الشوكاني: زاهد يتكلف الرواية فيأتي بالأباطيل[٣].

وعبد الله بن أبي عَرابة الشّاشيّ[٤]: وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: روى عَنهُ أهل بَلَده[٥]. وقال السمعاني: رحل إلى مرو والعراق، مات سنة ست وثمانين وَمِائَتَيْنِ[٦]. قال الذهبي: حافظ من عُلماء الحديث[٧].

وحمدان بن سهل البلخي الفقيه[٨]. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: روى عَنهُ أهل بَلَده كَانَ مِمَّن جمع وصنف وَحفظ وذاكر وقمع الْمُخَالفين وذب عَن من انتحل السّنَن مَعَ الْوَرع الشَّديد والجهد الجهيد[٩]. وقال قوام السنة: كَانَ حَافِظًا وَرِعًا، حَسَنَ الْمُذَاكَرَةِ فِي الْحِفْظِ، شَدِيدَ الْوَرَعِ، يَذُبُّ عَنْ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَيَرُدُّ عَلَى الْمُخَالِفِينَ، – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – [١٠]. وقال الذهبي: حافظ[١١]. وقال الصفدي: حمدَان بن سهل الْحَافِظ توفّي سنة سِتّينَ وَمِائَتَيْنِ[١].

(١) يُنْظَر: «لسان الميزان» (٦٧/٣٦/١).
(٢) يُنْظَر: (٤/ ٣٤٤).
(٣) يُنْظَر: «الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة»: (صـ: ٤٨٦)، وينظر ترجمته أيضًا في: «لسان الميزان»: (٢٤٥/١)، و«النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد المعلّمي»: (٧/١٥٢/١)، و«موضح أوهام الجمع والتفريق»: (٤٠٨/١)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٣١/٢٣/١)، و«المغني في الضعفاء»: (٤١/١٠/١)، و«ميزان الاعتدال»: (٤٤/٢٠/١)، و«نزهة الألباب في الألقاب»: (٢٤٢٨/١٣٥/٢).
(٤) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٢١٩/٦٠٧/٥).
(٥) يُنْظَر: «الثقات»: (١٣٨٨٠/٣٦٢/٨).
(٦) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٢١٩/٦٠٧/٥).
(٧) يُنْظَر: «الأنساب» للسمعاني: (١٣/٨)، وينظر ترجمته أيضًا في: «إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني»: (صـ: ٣٨٣/برقم: ٥٨٩).
(٨) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٨٣/٧٥/٦).
(٩) يُنْظَر: «الثقات»: (١٣٠٩٩/٢٢٠/٨).
(١٠) يُنْظَر: «سير السلف الصالحين»، لإسماعيل بن محمد الأصبهاني: (صـ: ١٠٩٩).
(١١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٨٣/٧٥/٦).

ومحمد بْن الفَضْل بْن خِداش الْبُخَارِيُّ: قال الذهبي: ترجمه السُّليمانيّ وقال: رَوَى عَنْهُ شيوخنا[٢]. ولم أقف فيه على جرح ولا تعديل[٣].

وعبد العزيز بن حاتم المَرْوَزِيُّ: قال الذهبي: ذكره السُّلَيمانيّ، وروى عَنْهُ[٤]. وصف في سند الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»: (٨٦٠٩/٥٧٣/٤)، بـ «الْعَدْل». ووصفه الدارقطني كذلك في «المؤتلف والمختلف»: (٢١٣٥/٤) بـ «الْمُعَدِّل»، وكذا وُصِف في «فضائل شهر رجب»، للخلال: (صـ ٤٧). وقال الذهبي: محدّث رحّال[٥].

وإِسْحَاق بْن أَحْمَد بْن إِسْحَاق السُّرْماريّ[٦] الْبُخَارِيُّ: قال الذهبي: ذكره أبو الفضل السليمانيّ فقال: روى أيضًا عَنْ: عُبَيْد الله بْن موسى، وأشهل بن حاتم سماعه مع أبيه[٧]. قال السمعاني: كان ثقةً في الحديث[٨]. وقال الذهبي: إمام ثقة[٩]. وقال الذهبي أيضًا: ثقة صدوق، تُوُفِّيَ في رمضان سنة ست وسبعين ومائتين[١٠].

وخلف بْن عامر بْن سَعِيد الْبُخَارِيّ: قال الذهبي: أورده السُّليمانيّ مختصرًا[١١]. قال الذهبي: الحافظ، مصنِّف المُسْنَد[١٢]. وقال الصفدي: مصنِّف الْمسند، كَانَ من الحفَّاظ، وَتُوفِّي فِي حُدُود الثَّمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ[١]. وقال ابن حجر: أحد الحفاظ[٢].

---

(١) يُنْظَر: «الوافي بالوفيات»: (١٠٠/١٣).
(٢) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٤٨٩/١٨٨/٦).
(٣) يُنْظَر: «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»: (٤٢٧/٢).
(٤) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٠٤/٣٥٩/٦).
(٥) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٠٤/٣٥٩/٦)، وينظر في ترجمته أيضًا: «رجال الحاكم في المستدرك»: (٩٠٩/١٣/٢).
(٦) يُنْظَر: بضم السين وسكون الراء: نسبة إلى سرماري من قرى بخارى. يُنظَر: «لب اللباب»: (صـ ١٣٥).
(٧) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٠١/٥١٢/٦).
(٨) يُنْظَر: «الأنساب»: (١٢٦/٧).
(٩) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢١/٣٥/١٣).
(١٠) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٠١/٥١٢/٦)، وينظر ترجمته أيضًا في: «رجال الحاكم في المستدرك»: (٤١٩/٢٢٠/١).
(١١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (١٨٣/٥٤٤/٦).
(١٢) السابق نفسه.

وعُبَيْد الله بْن واصل بْن عَبْد الشَّكور الْبُخَارِيّ: قال الذهبي: قَالَ السُّليمانيّ: روى عنه شيوخنا[٣]. قال ابن ناصر الدين: حافظ[٤]. وقال السمعاني: كان من الشجعان[٥]. وقال ابن عبد الهادي: الإمامُ الحافظُ البَطَل، أبو الفضل البُخاري، محدثُ بخارى[٦]. وقال الذهبي: الحافظ الإمام البطل الكَرَّارُ[٧]. وقال الذهبي أيضًا: الإمام، الحافظ، البطل، الكرار، مُحَدِّثُ بخارى في وقته، رحل ولقي الأعلام، كان موصوفًا بالشّجاعة، له شأن بين المجاهدين، رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى[٨].

وعبد الصمد بن الفضل بن موسى البلخي[٩]. ذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: روى عَنهُ أهل بَلَده مَاتَ سنة اثْنَتَيْنِ أَو ثَلَاث وَثَمَانِينَ وَمِائَتَيْنِ[١٠]. وقال الدارقطني: ثقة[١١]. وقال الخليلي: ثقة متفق عليه[١٢].

(١) يُنْظَر: «الوافي بالوفيات»: (٢٢٣/١٣).
(٢) يُنْظَر: «فتح الباري»: (٣١٨/٢).
(٣) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٨/١٣)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٧٤/٥٧٤/٦).
(٤) يُنْظَر: «توضيح المشتبه»: (٣٢٩/٤).
(٥) يُنْظَر: «الأنساب»، للسمعاني: (٣٧٣/٦).
(٦) يُنْظَر: «طبقات علماء الحديث»: (٣٠٤/٢).
(٧) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٦٢٨/١٣٥/٢).
(٨) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٢٣٨/١٣)، وينظر ترجمته أيضًا في: «الإكمال»: (٢٢/٤)، و«تبصير المنتبه»: (٦٦٨/٢).
(٩) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٣٣٦/٧٧٤/٦).
(١٠) يُنْظَر: «الثقات» لابن حبان: (١٤١٦٥/٤١٦/٨).
(١١) يُنْظَر: «علل الدارقطني»: (١٣٨/٥)، و«سؤالات السلمي للدارقطني»: (ص: ٢٠٦/ برقم: ٢٠٨).
(١٢) يُنْظَر: «الإرشاد»: (٩٤٢/٣)، وينظر ترجمته أيضًا في: «رجال الحاكم في المستدرك»: (٩٠٥/١٠/٢).

المبحث الثاني:
الرواة الذين قال فيهم الحافظ السليماني: «فيه نظر»

*****

(١) أحْمَد بن مُحَمَّد بن عمر المنكدري:

قَالَ الذهبي: قَالَ السُّلَيْمَانِي: فِيهِ نظر[١].

أقوال النقاد فيه:

هو أحْمَد بن مُحَمَّد بن عمر بن عبد الرحمن بن عمر بن الحافظ محمد بن المنكدر، القرشي، التيمي، المدني، المُنْكَدِرِيُّ، أبو بكر الخراسانيُّ. روى عن أبي زرعة الرازي، وعبدان بنِ محمد بن عيسى المروزيّ الفقيه، ويونس بن عبد الأعلى، وغيرهم. وروى عنه: أَبُو حَامِدٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ القَاضِي، وابنه أبو عمر عبد الواحد بن أحمد، وأبو أحمد محمد بن أحمد الحنفي، وغيرهم. قَالَ الْحَاكِم: لَهُ أَفْرَاد وعجائب، وكان الحافظ أبو جعفر الأرزناني الثقة المأمون اجتمع معه بهراة، وأنكر عليه[٢]. قال الذهبي: يُضَعِّفُهُ بذلك. وقال أبو نعيم: قَدِمَ أَصْبَهَانَ أَيَّامَ أُسَيْدِ بْنِ عَاصِمٍ، وَكَتَبَ عَنِ الْمَشَايِخِ[٣]. وقال الإدريسي: دخل المُنْكدريُّ سَمَرْقند، وحَدَّثَ بها، ودَوَّنَ من الإفرادات والعجائب ما اللهُ به عليم، ويقع في حديثه المناكير، وما أراها تقع من جهتِه، فإنَّ مثلَه لا يتعمَّد -إن شاء اللَّه- الكذب. قال: وسألتُ محمدَ بنَ أبي سعيد الحافظ السَّمَرقندي عنه، فرأيتُه حسنَ الرأي فيه. قال: وسمعته يقول: سمعتُ المنكدريَّ يقول: أُناظرُ في ثلاث مئة ألف حديث، فقلتُ: هل رأيتَ بعد ابن عُقدة أحفظَ من المُنْكَدري؟ قال: لا. وقال السمعاني: يقع في حديثه المناكير والعجائب والإفرادات[٤]. وقال أبو الحسن ابن القطان: لا يُعْرَف حاله[٥]. وقال الذهبي: كان المنكدري

(١) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٤٣٦/٥٦/١).
(٢) يُنْظَر: «تاريخ نيسابور»: (صـ ٤٣/برقم: ٧٩٥)، وأيضًا: «لسان الميزان»: (٢٨٨/١).
(٣) يُنْظَر: «تاريخ أصبهان»: (١١٤/١٥١/١).
(٤) يُنْظَر: «الأنساب»: (٤٦٤/١٢).
(٥) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (١٧٢/٣).

حافظ خراسان في عصره[١]. وقال الذهبي أيضًا: الحافظ البارع، الجوال، الإمام، نزل البصرة، ثم أصبهان، ثم الري، ونيسابور، وسمع بمكة، ومصر، والعراق، والجزيرة، وفارس، والكوفة، والشام، جمع فأوعى، وصَنَّفَ وأفاد، على لين فيه، توفي بمرو سنة ٣١٤ هـ[٢].

وخلاصة حاله: أنه حافظ مصنف، له مناكير، ضُعِّف من أجلها، ويظهر لي مراد قول السليماني: «**فيه نظر**» أنه قد لَيَّنَه النقاد وضعفوه لأجل غرائب انفرد بها، واستنكرت عليه، ويظهر هذا من كلام الحاكم، والأرزناني، والإدريسي، والسمعاني، والذهبي.

نموذج تطبيقي:

أخرج الخطيب في «تاريخ بغداد»، ترجمة: الهيثم بْن خلف: (٤٦٣١/٩١/١٦)، قال: أَخْبَرَنَا الْبَرْقَانِيُّ، حَدَّثَنِي أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمُعَدَّلُ الْهَرَوِيُّ بِهَا، أَخْبَرَنَا **أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّد بْنِ عُمَرَ بْنِ مُحَمَّد بْنِ الْمُنْكَدِرِ الْمُنْكَدِرِيُّ**، حَدَّثَنَا أَبُو مُحَمَّدٍ عَبْدَانُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عِيسَى الْمَرْوَزِيُّ الْفَقِيهُ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ خَلَفٍ، بِبَغْدَادَ، حَدَّثَنَا الْهَيْثَمُ بْنُ جَمِيلٍ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ النَّبِيَّ،-ﷺ- قَالَ: «**مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ**».

قَالَ عَبْدَانُ: «دَخَلْتُ مَعَ أَحْمَدَ بْنِ السُّكَّرِيِّ عَلَى هَذَا الشَّيْخِ فَسَأَلَهُ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، وَسَمِعْتُهُ مِنْهُ، وَاسْتَغْرَبَهُ جِدًّا».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال أَحْمَد بْن مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْمُنْكَدِرِيّ، والهيثم بن جميل حافظ له مناكير وغرائب[٣].

---

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٧٤/١٤٧/١).

(٢) يُنْظَر: «تذكرة الحفاظ»: (٧٨٥/١١/٣)، «سير أعلام النبلاء»: (٣٠٦/٥٣٢/١٤)، وأيضًا: «العبر»: (٤٦٨/١)، و«شذرات الذهب»: (٧٠/٤)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب»: (ص: ١٤٩/برقم: ١١٣٤)، و«تاريخ دمشق»: (١٩٦/٤٢٧/٥)، و«تاريخ الإسلام»: (١٤٤/٢٧٩/٧)، و«طبقات علماء الحديث»: (٥٠٤/٢).

(٣) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢٠١٩/٣٩٩/٨)، و«ميزان الاعتدال»: (٩٢٩٣/٣٢٠/٤).

والحديث يرتقي متنه إلى درجة الحسن لغيره بشاهده الذي أخرجه أبو داود في «سننه»، كتاب: الصلاة، بَابٌ: فِي الرَّجُلِ يُؤَذِّنُ وَيُقِيمُ آخَرُ (١/١٤٢/ح: ٥١٤)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ بْنِ غَانِمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادٍ يَعْنِي الْأَفْرِيقِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ نُعَيْمٍ الْحَضْرَمِيَّ، أَنَّهُ سَمِعَ زِيَادَ بْنَ الْحَارِثِ الصُّدَائِيَّ، قَالَ: لَمَّا كَانَ أَوَّلُ أَذَانِ الصُّبْحِ أَمَرَنِي يَعْنِي النَّبِيَّ-ﷺ- فَأَذَّنْتُ، فَجَعَلْتُ أَقُولُ: أُقِيمُ يَا رسول الله ؟ فَجَعَلَ يَنْظُرُ إِلَى نَاحِيَةِ الْمَشْرِقِ إِلَى الْفَجْرِ، فَيَقُولُ: «لَا» حَتَّى إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ نَزَلَ فَبَرَزَ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَيَّ وَقَدْ تَلَاحَقَ أَصْحَابُهُ - يَعْنِي فَتَوَضَّأَ - فَأَرَادَ بِلَالٌ أَنْ يُقِيمَ، فَقَالَ لَهُ نَبِيُّ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ أَخَا صُدَاءٍ هُوَ أَذَّنَ وَمَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ»، قَالَ: فَأَقَمْتُ.

والترمذي في «جامعه»، كتاب: الصلاة، بَابٌ: مَا جَاءَ أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ (١/٣٨٣/ح: ١٩٩)، قال: من طريق عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زِيَادِ بْنِ أَنْعُمٍ الْإِفْرِيقِيِّ، به بنحوه، وقال الترمذي: «وَفِي البَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ، «وَحَدِيثُ زِيَادٍ إِنَّمَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ الْإِفْرِيقِيِّ»، وَالْإِفْرِيقِيُّ هُوَ ضَعِيفٌ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ، ضَعَّفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ وَغَيْرُهُ، قَالَ أَحْمَدُ: «لَا أَكْتُبُ حَدِيثَ الْإِفْرِيقِيِّ». وَرَأَيْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يُقَوِّي أَمْرَهُ، وَيَقُولُ: «هُوَ مُقَارِبُ الحَدِيثِ»، وَالعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ العِلْمِ: أَنَّ مَنْ أَذَّنَ فَهُوَ يُقِيمُ».

(٢) الحارث بن مسلم الرازي المقري:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١].

أقوال النقاد فيه:

هو الحارث بن مسلم الرازي الرُّوذِيُّ المقري. روى عن الثوري، والربيع بن صبيح، وبحر بن كنيز الباهلي السقَّاء، وغيرهم. وروى عنه عثمان بن مطيع، وإِسْحَاقُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وإبراهيم بن موسى، وغيرهم. قال أبو حاتم: عابد، شيخ ثقة صدوق، رأيتُهُ، وصليتُ خلفَهُ[٢]. وقال أبو زرعة: صدوق لا بأس به، كان رجلًا صالحًا[٣]. وقال الخليلي: هو ثقة كبير،

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١/٤٤٣/١٦٤٦)، و«لسان الميزان»، لابن حجر: (٢/٢٥٩).
(٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٣/٨٨/٤٠٦).
(٣) يُنْظَر: «الضعفاء لأبي زرعة الرازي في أجوبته على أسئلة البرذعي»: (٣/٨٥٥/١٠٩)، و«الجرح

إلا فيما يرويه عن الضعفاء كزياد بن ميمون، والحمل فيه على زياد؛ لأنه يروي عن أنس المناكير التي لا يتابع عليها[1]. وأخرج أبو بكر ابن أبي الدنيا في «**الزهد**» قال: حَدَّثَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، ثَنَا الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ الرَّازِيُّ، وَكَانُوا يَرَوْنَهُ مِنَ الْأَبْدَالِ[2]. وذكره زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا في «**الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة**»[3].

وخلاصة حاله: أنه ثقة كما قال عنه أبو حاتم الرازي، وكذا عدَّله أبو زرعة، وحسبنا توثيق أبي حاتم الرازي له؛ فإنه من المعروفين بالتشدد في التعديل، ومما يرشح قوله ويُرَجِّحُهُ أنه عايش الرجل، والتقى به، وصلى معه، كما هو واضح من قوله، وأما قول السليماني: «فيه نظر» فقد نتفهمه من خلال قول الخليلي السابق، فإنه وإن كان قد وثقه إلا أنه استثنى ما يرويه عن الضعفاء، والحمل فيه على الضعيف الذي يرويه عنه، لكن لعل عذر الحافظ السليماني في قوله هذا أنَّ رواية الثقات عن الضعفاء كانت محل نظر النقاد قديمًا، ويعتبرون أن هذا ليس مناسبًا، فإن رواية الثقة عن الضعيف قد يظن البعض أنها تقوية لأمره، والحال بخلاف ذلك؛ لذا فقد اعتبر مثل هذا عند النقاد محل نظر وتأمل وانتقاد لديهم، وعليه يكون مراد السليماني- والله أعلم - النظر في حاله عند الرواية عن الضعفاء، والله تعالى أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٢٧٨/٧/ح: ٧٤٩٥)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ شُعَيْبٍ، ثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِسْحَاقَ الدِّمَشْقِيُّ، نَا **الْحَارِثُ بْنُ مُسْلِمٍ**، عَنْ بَحْرٍ السَّقَّاءِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ، قَالَتْ: صُمْنَا يَوْمَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يَفْرِضَ اللَّهُ صِيَامَ

والتعديل»: (٤٠٦/٨٨/٣).

(١) يُنْظَر: «الإرشاد»، للخليلي: (٦٦٣/٢ - ٦٦٤).

(٢) يُنْظَر: «الزهد»، لابن أبي الدنيا: (ص: ٣٨/برقم: ٤٦)، و«ذم الدنيا»، لابن أبي الدنيا: (ص: ٣١/برقم: ٤٦).

(٣) يُنْظَر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٢٥١٩/٢٥٧/٣)، وينظر ترجمته أيضًا في: «المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري»: (٦٤٢/١٠٠/١)، و«مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب»: (٦٣٣١/٣٠٨/١)، و«الأماكن، ما اتفق لفظه وافترق مسماه»: (ص: ٤٨٢/برقم: ٣٨٧).

رَمَضَانَ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ صِيَامَ رَمَضَانَ، قَالَ رسول الله ﷺ: «**مَنْ شَاءَ مِنْكُمْ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ شَاءَ فَلْيَتْرُكْهُ**»، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُ فِيهِ الْكَعْبَةُ.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: صحيح؛ لاتصاله، ولثقة رجاله، ولسلامته من الشذوذ ومن العلة القادحة، وله متابعات صحيحة في «الصحيحين»، منها أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَاب: الحج، بَاب: قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿جَعَلَ ٱللَّهُ ٱلْكَعْبَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ قِيَـٰمًا لِّلنَّاسِ﴾ [المائدة: ٩٧] (٢/١٤٨/ح: ١٥٩٢)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ – رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا – وحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ هُوَ ابْنُ المُبَارَكِ، قَالَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَفْصَةَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ – رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا – قَالَتْ: كَانُوا يَصُومُونَ عَاشُورَاءَ قَبْلَ أَنْ يُفْرَضَ رَمَضَانُ، وَكَانَ يَوْمًا تُسْتَرُ فِيهِ الكَعْبَةُ، فَلَمَّا فَرَضَ اللَّهُ رَمَضَانَ، قَالَ رسول الله ﷺ: «**مَنْ شَاءَ أَنْ يَصُومَهُ فَلْيَصُمْهُ، وَمَنْ شَاءَ أَنْ يَتْرُكَهُ فَلْيَتْرُكْهُ**». وكذا أخرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَاب: الصيام، بَاب: صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ (٢/٧٩٢/ح: ١١٢٥).

(٣) حفص بن عبد الرحمن الفقيه:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[(١)].

أقوال النقاد فيه:

هو حفص بن عبد الرحمن بن عمر بن فروخ بن فضالة البلْخيُّ، أبو عمر الفقيه، قاضي نيسابور. روى عن سفيان الثوري، وسليمان التيمي، وسعيد بن أبي عروبة، وتَفَقَّهَ بأبي حنيفة. وروى عنه محمد بن رافع، وسلمة بن شبيب، وأَبُو داود الطيالسي، وجماعة. قال ابن المبارك: اجتمع فيه الفقه، والوقار، والورع، وقيل: كان ابن المبارك يزوره لدينه وتعبده، وكان ولي القضاء، ثمّ ندم، وأقبل عَلَى العبادة. قال أبو حاتم: صدوق، مضطرب

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١/٥٦٠/٢١٢٦)، و«لسان الميزان»: (٢/٣٢٤/١٣٢٥).

الحديث[١]. وقال النسائي: صدوق، وقال الذهبي: قَدِ احْتَجَّ بِهِ النَّسَائِيُّ فِي «سُنَنِهِ»[٢]. وذكره ابنُ حِبَّان في «الثقات»، وقال: كان مرجئًا[٣]. وقال الحاكم: حفص أفقه أصحاب أبي حنيفة الخراسانيين، كان محمد بن إسماعيل البخاري إذا ورد نيسابور لا يحدث إلا في مسجده[٤]. وقال أبو أحمد الفراء: كان حفص من فقهاء الناس[٥]. وذكره ابن خلفون في جملة «الثقات»[٦]. وقال الآجري: سألت أبا داود عنه فقال: خراساني مرجئ، ولكنه صدوق[٧]. وقال الحاكم: هو ثقة إلا أن البخاري نقم عليه الإرجاء[٨]. وقال الدارقطني: صالح[٩]. وقال الخليلي: كان على قضاء نيسابور، مشهور، روى عنه شيوخ نيسابور وبلخ، تعرف وتنكر[١٠]. وقال الذهبي: صدوق[١١]. وقال أيضًا: إمام فقيه مشهور، أحد الأعلام[١٢]. وقال أيضًا: الإِمَامُ، الفَقِيْهُ، مُفْتِي خُرَاسَانَ[١٣]. توفي في ذي القعدة سنة تسع وتسعين ومائة، وكان من أبناء الثمانين[١٤]. وقال ابن حجر: صدوق عابد رمي بالإرجاء[١٥].

وخلاصة حاله: أنه ثقة ربما وهم رمي بالإرجاء. ولعل وصف السليماني له بذلك من

---

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»، لابن أبي حاتم: (٧٥٨/١٧٦/٣)، وينظر: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٩٣٥/٢٢٢/١).
(٢) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣١١/٩).
(٣) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٢٩٧٠/١٩٩/٨).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب الكمال»: (١٣٩٥/٢٢/٧)، «التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال»: (ص: ٢٣٤/برقم: ١٣٧).
(٥) يُنْظَر: «التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال لمغلطاي»: (ص: ٢٣٤/برقم: ١٣٧).
(٦) السابق نفسه.
(٧) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٤٠٤/٢).
(٨) يُنْظَر: «سؤالات السجزي»، للحاكم: (ص: ١٠١/برقم: ٧٣).
(٩) يُنْظَر: «موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله»: (١٠٥٣/٢٢٠/١).
(١٠) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٩٤٤/٣).
(١١) يُنْظَر: «الكاشف»: (١١٥٠/٣٤١/١).
(١٢) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٧١/١٠٩٣/٤).
(١٣) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٩٦/٣١٠/٩).
(١٤) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (٣١١/٩).
(١٥) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ١٧٢/برقم: ١٤١٠)، وأيضًا «العبر»: (٢٥٧/١)، و«تهذيب الكمال»: (١٣٩٥/٢٢/٧)، و«سير أعلام النبلاء»: (٩٦/٣١٠/٩)، و«الجواهر المضية في طبقات الحنفية»: (٥٥٣/٢٢١/١)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (١٤٠٨/٣٩٣/٢).

أجل ما نُقِمَ عليه من الإرجاء، أو من قبل بعض الروايات التي استنكرت عليه، والعلم عند الله تعالى.

نموذج تطبيقي:

أخرج النسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: الْقَسَامَةِ، باب: عَقْلُ الْأَسْنَانِ (٨/٥٥/ح: ٤٨٤٢)، وفي «الكبرى»، نفس الكتاب والباب، (٦/٣٧٠/ح: ٧٠١٧)، قال: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا **حَفْصُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ**، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ، عَنْ مَطَرٍ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: **«الْأَسْنَانُ سَوَاءٌ خَمْسًا خَمْسًا»**، يعني من الإبل.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: حسن؛ لحال مطر بن طهمان الوراق[(١)]، وعمر بن شعيب[(٢)]، وأبيه[(٣)]، ثلاثتهم صدوقون.

وتابع حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ مطرًا فيما أخرجه أيضًا أبو داود في «سننه»، كِتَابُ: الْقَسَامَةِ، باب: عَقْلُ الْأَسْنَانِ (٤/١٨٩/ح: ٤٥٦٣)، قال: حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ حَرْبٍ أَبُو خَيْثَمَةَ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ، حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ الْمُعَلِّمُ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ به بمثله.

والنسائي في «المجتبى»، كِتَابُ: الْقَسَامَةِ، باب: عَقْلُ الْأَسْنَانِ (٨/٥٥/ح: ٤٨٤١)، وفي «الكبرى»، نفس الكتاب والباب، (٦/٣٧٠/ح: ٧٠١٧)، وفي «الكبرى»، أيضًا نفس الكتاب، والباب (٦/٣٦٩/ح: ٧٠١٦)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُعَاوِيَةَ بْنِ مَالِجٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨/٢٨٧/١٣١٩)، و«معرفة الثقات»: (٢/٢٨١/١٧٣٦)، و«الثقات»: (٥/٤٣٥/٥٥٨٣)، و«المغني»: (٢/٦٦٢/٦٢٨٣)، و«تهذيب التهذيب»: (١٠/١٥٢/٣١٨)، و«التقريب»: (ص: ٥٣٤/برقم: ٦٦٩٩).

(٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٦/٢٣٨/١٣٢٣)، و«معرفة الثقات»: (٢/١٧٧/١٣٨٨)، «الكامل»: (٥/١١٤/١٢٨١)، و«الكاشف»: (٢/٧٨/٤١٧٣)، و«ذكر من تكلم فيه وهو موثق»: (ص: ١٤٥/برقم: ٢٦٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٨/٤٣/٨٠)، و«التقريب»: (ص: ٤٢٣/برقم: ٥٠٥٠)، و«لسان الميزان»: (٧/٣٢٥/٤٢٦٤)، و«طبقات المدلسين»: (ص: ٣٥/برقم: ٦٠).

(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤/٣٥١/١٥٣٩)، و«الثقات»: (٤/٣٥٧/٣٣٢٧)، و«الكاشف»: (١/٤٨٨/٢٢٩٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/٣١١/٦٠٧)، و«التقريب»: (ص: ٢٦٧/برقم: ٢٨٠٦)، و«طبقات المدلسين»: (ص: ٣٤/برقم: ٥٧)، و«إسعاف المبطأ»: (ص: ١٣).

الْعَوَّامِ، عَنْ حُسَيْنٍ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، به بمثله.

(٤) خازم بن خزيمة البخاري:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١]. وقال زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا: قال السليماني: فيه نظر[٢].

أقوال النقاد فيه:

هو خازم بن عبد الله بن خُزَيْمَة البصريُّ، مِنْ تَيْمِ الرَّبَابِ، مولى بني سدوس، أبو خُزَيْمَة البخاري، سكن بُخَارَى، ويُنْسَب إلى جده. روى عَنْ: خُلَيْد بن حسّان العبدي، والثوري، ومجاهد بن جبر، وغيرهم، ولَقِيَ أبا حنيفة.

وروى عنه: أسلم بن بِشْر، ومحمد بن الحسين بن غَزْوان، وحفص بن داود الرَّبْعيّ، وَعِيسَى بن مُوسَى «غُنْجَار»، وغيرهم. ذكره العقيلي في «الضعفاء»، وقال: يخالف في حديثه[٣]. وقال العسكري: قليل الحديث[٤].

وقال محمود بن غيلان: ضَرَبَ أحمدُ، وابنُ معين، وأبو خيثمةَ على اسمه، وأَسقطوه[٥]. وقال ابن ماكولا: كان من الزُهَّاد[٦]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ، يُعْتَبَر حديثه بروايته عن الثقات[٧]. وقال الذهبي أيضًا: لَيَّنَهُ العقيليُّ[١]. مات أبو

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٢٦/١/٢٤٠٠)، و«لسان الميزان»: (٣٧٢/٢/١٥٣٦)، (٣٧١/٢/١٥٣٥)، و«تاريخ الإسلام»: (١١٣١/٥/١٧٨)، وظهر من خلال التراجم أن هناك راويين يحملان اسم خازم بن خزيمة، أحدهما: خازم بن خزيمة - من تيم الرِّباب- وخازم بن خزيمة السدوسي مولاهم، وفَرَّق بينهما الدارقطني، والخطيب البغدادي، وابن ماكولا، والذهبي، وأما أبو أحمد العسكري، وابن حجر العسقلاني، فجعلوهما واحدًا، قال الحافظ ابن حجر: «قد تبين أنه هو الذي قبله، وأنه بصري سكن بُخَارَى»، وهذا هو نفس الذي ظهر لي، فهو شخص واحد، وليس شخصين، والله أعلم.

(٢) يُنْظَر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (٣٣٩٣/٨٦/٤).

(٣) يُنْظَر: «الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٤٤٨/٢٦/٢).

(٤) يُنْظَر: «تصحيفات المحدثين»: (٥٤٧/٢ - ٥٤٨).

(٥) يُنْظَر: «التذييل علي كتب الجرح والتعديل»: (٣٣٩/٨٥/١).

(٦) يُنْظَر: «الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب»: (٢٨٤/٢).

(٧) يُنْظَر: «الثقات»: (١٣١٧٤/٢٣٢/٨).

خزيمة في سنة ٢٠٦هـ[٢].

وخلاصة حاله: أنه ضعيف، وأما قول السليماني «فيه نظر» فينسجم مع قول بقية النقاد، فهو ضعيف يُعْتَبَر به، وأنه غير معتمد الرواية بمفرده بدون متابعة، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرج أبو القاسم الأصبهاني قوام السنة في «الترغيب والترهيب»، فصل: في الترهيب من طلب العلم لغير الله وترك العمل بالعلم (١٠٢/٣/ح: ٢١٦٣)، قال: حدثنا ابن أبي عاصم، حدثنا الحسن بن علي، حدثنا **خازم بن خزيمة**، ثنا عثمان بن عمر القرشي، عن مكحول، عن أبي أمامة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله ﷺ: «**يجاء بالعالم السوء يوم القيامة فيقذف في جهنم فيدور بقصبه** - قال: قلت: ما قصبه؟ قال: **أمعاؤه - كما يدور الحمار بالرحى فيقال: يا ويله بما لقيت هذا و إنما اهتدينا بك؟ قال: كنت أخالفكم إلى ما أنهاكم عنه**».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال خازم بن خزيمة البخاري ضعيف، وبقية رجاله ثقات، عدا عثمان بن عمر القرشي فإنه صدوق[٣].

(٥) خليد بن حسان:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[٤]. وقال زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا: قال السليماني: فيه نظر[٥].

---

(١) يُنْظَر: «ديوان الضعفاء»: (ص: ١٠٩/برقم: ١١٩٩).

(٢) يُنْظَر في ترجمته أيضًا: «التاريخ الكبير»: (٢١٣/٣/٧٢٤)، و«الجرح والتعديل»: (٣٩٣/٣/١٨٠٦)، و«المؤتلف والمختلف»، للدارقطني: (٢/ ٨٨٠)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب»: (ص: ٣٠٠/٢٦٠٦)، و«تهذيب مستمر الأوهام»: (ص: ١٧٧)، و«تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق»: (١٨٩/١)، و«المغني في الضعفاء»: (٢٠٠/١/١٨٢٣).

(٣) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٢٠٠/٧/٩٦٦٥)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٩٧/٩٢٦/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٢٩١/١٤٣/٧)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٣٨٦/برقم: ٤٥٠٥).

(٤) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٦٣/١/٢٥٥١)، و«لسان الميزان»: (٤٠٦/٢/١٦٦٧).

(٥) يُنْظَر: «الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة»: (١٥٩/٤/٣٥٩٩).

أقوال النقاد فيه:

هو خُلَيْدُ بنُ حَسَّان العَصْرِيُّ البحري، أبو حسان العَبْديُّ الهجري، سكن بُخَارَى.

روى عن الحَسَنِ، ومُجَاهِدٍ، ومحمدِ بنِ سِيرين، وحفص بْن سُلَيْمَان الْأَزْدِيّ، وغيرهم.

وروى عنه أبو خزيمة خازم بن خزيمة، ويَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَالِمٍ، وَعِيسَى بن مُوسَى «غُنْجَار»، وصَالِحٌ الْمُرِّيُّ، وغيرهم. وذكره ابن حبَّان في «الثقات»، وقال: يخطئ ويهم[(١)]. وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: من أهل البصرة، من أصحاب الحسن[(٢)]. وقال أبو يعلى الخليلي: خُلَيْدُ بْنُ حَسَّانَ الْبُخَارِيُّ رَوَى عَنِ الْحَسَنِ، عَنِ ابْنِ سَمُرَةَ، بِإِسْنَادٍ لَا يُتَّفَقُ عَلَيْهِ، وَأَكْثَرُ هَذِهِ النُّسَخِ إِنَّمَا تُكْتَبُ لِلِاعْتِبَارِ وَالمَعْرِفَةِ[(٣)]. وقال ابن الأثير: كَانَ كثير الْخَطَأ وَالوهم[(٤)].

وخلاصة حاله: أنه ضعيف، وقول السليماني فيه يتماشى مع أقوال بقية النقاد، فهو ضعيف يُعْتَبَر به، وقد اعتمد قول السليماني من النقاد المتأخرين الذهبي، وابن حجر، وابن قُطْلُوْبَغَا، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرج ابن المبارك في «الزهد والرقائق»، بَابُ: مَا جَاءَ فِي قَبْضِ الْعِلْمِ (١/٢٨٢/ح: ٨٢١)، قَالَ: أَخْبَرَنَا صَالِحٌ الْمُرِّيُّ، حَدَّثَنَا **خُلَيْدُ بْنُ حَسَّانَ**، عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: **«لَا تَزَالُ هَذِهِ الْأُمَّةُ تَحْتَ يَدِ اللَّهِ، وَفِي كَنَفِهِ، مَا لَمْ تُمَالِ قُرَّاؤُهَا أُمَرَاءَهَا، وَمَا لَمْ يُزَكِّ صَالِحُوهَا**

(١) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (٦/٧٦٩٢/٢٧١).
(٢) يُنْظَر: «مشاهير علماء الأمصار» (صـ: ٣١٢/برقم: ١٥٨٧).
(٣) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٣/٩٥٤).
(٤) يُنْظَر: «اللباب في تهذيب الأنساب»: (٢/٣٤٣)، وأيضًا: «الكنى والأسماء»، للإمام مسلم: (١/٢٥٥/٨٧٧)، و«الجرح والتعديل»: (٣/٣٨٤/١٧٦٠)، و«التاريخ الكبير»، للبخاري: (٣/١٩٨/٦٧٤)، و«المؤتلف والمختلف»، للدارقطني: (٢/٨٨٠)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب»: (صـ: ٢٧٠/برقم: ٢٣٠٢)، و«المقتنى في سرد الكنى»: (١/١٧٣/١٤٠٠)، و«معرفة علوم الحديث»، للحاكم: (صـ: ٢٢٣)، و«الأنساب»، للسمعاني: (٩/٣١٣).

فُجَّارَهَا، وَمَا لَمْ يُمَنِّ خِيَارُهَا شِرَارَهَا، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ رَفَعَ اللَّهُ عَنْهُمْ يَدَهُ، ثُمَّ سَلَّطَ عَلَيْهِمْ جَبَابِرَتَهُمْ، فَسَامُوهُمْ سُوءَ الْعَذَابِ، وَضَرَبَهُمْ بِالْفَاقَةِ وَالْفَقْرِ، وَمَلَأَ قُلُوبَهُمْ رُعْبًا».

ومن طريق ابن المبارك أخرجه أبو عمرو الداني في «السنن الواردة في الفتن»، بَابُ: مَا جَاءَ فِيمَا يَنْزِلُ مِنَ الْبَلَاءِ وَيَحِلُّ مِنَ الْعُقُوبَةِ بِهَذِهِ الْأُمَّةِ إِذَا عَمِلَتْ بِالْمَعَاصِي, وَاشْتَهَرَتْ بِالذُّنُوبِ (٣/٦٩٦/ح: ٣٣١).

وأخرجه ابن أبي الدنيا في «العقوبات»، باب: أَسْبَابُ الْعُقُوبَاتِ وَأَنْوَاعُهَا (صـ:٢٠/ح:٤)، قال: حَدَّثَنِي إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ بَسَّامٍ، قَالَ: حَدَّثَنِي صَالِحٌ الْمُرِّيُّ، عَنْ خُلَيْدِ بْنِ حَسَّانَ، به بنحوه.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال صَالِحِ بْنِ بَشِيرٍ الْمُرِّيِّ ضعيف[(١)]، وخليد بن حسان العبدي، كما تقدم.

(٦) عبد المؤمن بن خالد الحنفي:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[(٢)].

أقوال النقاد فيه:

هو عبد المؤمن بن خالد الحنفي الْخُرَاسَانِيُّ، أبو خالد المروزي، قاضي مرو.

روى عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيّ، وعِكْرِمَة، ونَجْدَةِ بن نفيع الْخُرَاسَانِيّ، وغيرهم.

وروى عنه أبو تُمَيْلَة يَحْيَى بْنُ وَاضِحٍ، وزيد بن الحباب العكلي، والفضل بن موسى السيناني، وهو أكبر شيخ لنعيم بن حماد، وغيرهم. قال ابن معين: ثقة[(٣)]. وقال أبو حاتم: لا

(١) يُنْظَر: «الضعفاء الصغير»: (صـ: ٧٥/برقم: ١٦٩)، و«الجرح والتعديل»: (٤/٣٩٥/١٧٣٠)، و«الكامل»: (٥/٩٨)، و«اللباب»: (٣/٢٠١)، و«الكاشف»: (١/٤٩٣/٢٣٢٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٢/٢٨٩/٣٧٧٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٤/٣٨٢/٦٥١)، و«التقريب»: (صـ: ٢٧١/برقم: ٢٨٤٥)، والمُرِّيُّ بِضَم الْمِيم وَتَشْدِيد الرَّاء نِسْبَةٌ إِلَى عدَّة قبائل مِنْهَا مرّة غطفان وَهُوَ مرّة بن عَوْف بن سعد بن ذبيان بن بغيض بن ريث بن غطفان «الأنساب المتفقة»: (صـ: ٢١٨).

(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٢/٦٧٠/٥٢٧٣)، و«لسان الميزان»: (٧/٢٩٣/٣٨٩٦).

(٣) يُنْظَر: «سؤالات ابن الجنيد»: (صـ: ٢٨٠/برقم: ٣٠).

بأس به[١]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٢]. وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وقال: كان مُتْقِنًا ثَبْتًا[٣]. وقال ابن القطان: لَا بَأْس بِهِ[٤]. وقال الحافظ مغلطاي: خَرَّجَ الحاكم حديثه في «المستدرك»، وذكره ابن خلفون في كتاب «الثقات»[٥]. وقال الحاكم في «المستدرك»: مروزي ثقة يجمع حديثه[٦]. وقال الذهبي: صدوق[٧]. وقال ابن حجر: لا بأس به[٨].

وخلاصة حاله: أنه ثقة متقن، ومن أنزله عن هذه الرتبة لم يذكر سببًا، ولم ينزله إلى درجة «لا بأس به» من أئمة النقد المتقدمين إلا أبو حاتم، ولعل من أنزله لأجل هذا، ولكن باستقراء صنيع الإمام أبي حاتم تبين أنه يستعمل هذه اللفظة في أحايين كثيرة في الرواة الثقات الذين لم يغمزهم أحد بجرح، وأجيب عن هذا بأنه من تشدد أبي حاتم رَحِمَهُ ٱللَّهُ ورضي عنه، فضلًا عن تفرده.

وأما قول السليماني فهو تشدد منه أيضًا، ولعله متابع لأبي حاتم – رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُ –، فحكم له بإنزاله عن درجة التوثيق، وأنه بحاجة إلى نظر وتأمل، فكأنه أنزله عن درجة التوثيق إلى درجة لا بأس به، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرج البخاري في «التاريخ الكبير»، ترجمة: الصَّلْت بْن إِيَاسٍ الْحَنَفِيّ (٢٩٩/٤)، قال: نا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، نا أَبُو تُمَيْلَةَ، نا **عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَالِدٍ**، حَدَّثَنِي الصَّلْتُ بْنُ إِيَاسَ الْحَنَفِيُّ، قُلْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ: مَتَى كَانَ النَّبِيُّ – ﷺ – يُوتِرُ؟ قَالَ: «مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ».

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣٤٧/٦٦/٦).
(٢) يُنْظَر: «الثقات»: (٩٣٥٥/١٣٧/٧).
(٣) يُنْظَر: «مشاهير علماء الأمصار»: (ص: ٣١٠/برقم: ١٥٧٣).
(٤) يُنْظَر: «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام»: (٤٥١/٢).
(٥) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (٣٣٨٦/٣٦٠/٨).
(٦) يُنْظَر: «المستدرك على الصحيحين»، للحاكم: (٢٠٦٨/٧٥١/١).
(٧) يُنْظَر: «الكاشف»: (٣٤٩٨/٦٧١/١).
(٨) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٣٦٦/برقم: ٤٢٣٦)، وأيضًا: «التاريخ الكبير»: (١٨٨٦/١١٧/٦)، و«تهذيب الكمال»: (٣٥٨١/٤٤٢/١٨)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٥٣/٤٤٦/٤)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٤٢٦٢/١٧٦/٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٨١١/٤٣٢/٦).

والطبراني في «المعجم الأوسط»: (٤/٢٢٠/ح: ٤٠٢٩)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ سَعِيدٍ، نا زُنَيْجٌ أَبُو غَسَّانَ، نا أَبُو تُمَيْلَةَ، نا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ بْنُ خَالِدٍ به بلفظه. وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الصَّلْتِ بْنِ إِيَاسٍ إِلَّا عَبْدُ الْمُؤْمِنِ، تَفَرَّدَ بِهِ: أَبُو تُمَيْلَةَ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال علي بن سعيد الرازي، المعروف بـ«عُلَيّك»، تفرد بأشياء لا يُتابَع عليها[(١)]، وجهالة الصَّلْتِ بْنِ إِيَاسٍ الْحَنَفِيّ[(٢)].

(٧) عبيد بن سليمان المروزي:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[(٣)].

أقوال النقاد فيه:

هو عبيد بن سليمان الباهلي، مولى عبد الرحمن بن مسلم الباهلي، أبو الحارث الكوفي المروزي، سكن مرو. كناه البخاري أبا الحارث[(٤)]. روى عن الضَّحَّاكِ بْنِ مُزَاحِمٍ، وروى عنه عبدان بن عثمان، والْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ النحوي، وأَبُو تميلة يَحْيَى بْن واضح، وزيد بن الحباب، وغيرهم. قال أبو حاتم: لا بأس به[(٥)]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[(٦)]. وقال ابن حجر: لا بأس به[(٧)]. وقال في موضع آخر: صدوق[(٨)].

وخلاصة حاله: أنه صدوق. ومعنى قوله فيه نظر من السليماني أنه ينزل عن رتبة الضبط التام إلى درجة الضبط الخفيف الذي يطلق على راويه أنه لا بأس به، ويظهر لي

(١) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٢١٠/٢٢)، و«الوافي بالوفيات»: (٩٢/٢١)، و«ميزان الاعتدال»: (٥٨٥٠/١٣١/٣)، و«لسان الميزان»: (٦١٥/٢٣١/٤)، و«سير أعلام النبلاء»: (٨٠/١٤٥/١٤)، و«تاريخ دمشق»: (٤٩١٦/٥١٠/٤١)، و«المغني»: (٤٢٦٩/٤٤٨/٢).
(٢) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٢٨٩٨/٢٩٩/٤)، و«الثقات»، لابن حبان: (٣٤٤٣/٣٧٨/٤).
(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٤٢٥/٢٠/٣).
(٤) يُنْظَر: «فتح الباب في الكنى والألقاب»: (ص: ٢٥٠/ برقم: ٢١٢٦).
(٥) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٨٩١/٤٠٨/٥).
(٦) يُنْظَر: «الثقات»: (١٤٢٤٢/٤٢٨/٨).
(٧) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٣٦٦/برقم: ٤٤٠٨)، وأيضًا: «التاريخ الكبير»: (١٤٦٤/٤٤٩/٥)، و«الكامل»: (١٥١/٥)، و«تهذيب الكمال»: (٣٧٢١/٢١٢/١٩)، و«تهذيب التهذيب»: (١٣٩/٦٧/٧).
(٨) يُنْظَر: «العجاب»: (٢١١/١).

أيضًا أنه متابع للرازي في إنزاله عن رتبة التوثيق، وهذا يعطينا دلاله أنه يستعمل لفظة «فيه نظر» في بعض الأحايين في الرواة الصدوقين الذين هم رواة الحديث الحسن، والذين لم تثبت لهم رتبة الثقة، وعلى هذا لا يصير تشددًا منه رَحِمَهُ ٱللَّهُ إن قصد خفة الضبط وعدم تمامه، أما إن قصد به اللين الخفيف ففي وصفه لهذا الراوي بذلك نوع تشدد، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرج محمد بن نصر المروزي في «تعظيم قدر الصلاة»، باب: سُجُودُ أَهْلِ السَّمَاءِ (١/٢٦٠/ح: ٢٥٣)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْقَهْزَادِ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاذٍ الْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ النَّحْوِيُّ، حَدَّثَنَا **عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ الْبَاهِلِيُّ**، قَالَ: سَمِعْتُ الضَّحَّاكَ ابْنَ مُزَاحِمٍ، يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقِ بْنِ الْأَجْدَعِ، عَنْ عَائِشَةَ، - رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهَا - أَنَّهَا قَالَتْ: قَالَ رسول الله ﷺ: **«مَا فِي السَّمَاءِ الدُّنْيَا مَوْضِعُ قَدَمٍ إِلَّا عَلَيْهِ مَلَكٌ سَاجِدٌ أَوْ قَائِمٌ، وَذَلِكَ قَوْلُ الْمَلَائِكَةِ** ﴿وَمَا مِنَّآ إِلَّا لَهُۥ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ ﴿١٦٤﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ﴿١٦٥﴾ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ﴾ [الصافات: ١٦٥].

والدولابي في «الكنى والأسماء»: (٣/١٠٣٩/ح: ١٨٢٤)، قال: أَخْبَرَنِي أَحْمَدُ بْنُ شُعَيْبٍ، أَنْبَأَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ أَبُو مُعَاذٍ النَّحْوِيُّ، حَدَّثَنَا **عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، به بنحوه.

وأبو الشيخ الأصبهاني في «العظمة»، ذِكْرُ خَلْقِ جِبْرِيلَ عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِيِّنَا أَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامُ الرُّوحِ الْأَمِينِ (٣/٩٨٤/ح: ٥٠٨)، قال: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ أَحْمَدَ الْفَارِسِيُّ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاذٍ النَّحْوِيُّ الْفَضْلُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا **عُبَيْدُ بْنُ سُلَيْمَانَ**، به بنحوه.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لجهالة حال الفضل بن خالد النحوي، أبي معاذ الباهلي[1].

(١) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٤/٢٩٩/٢٨٩٨)، و«الجرح والتعديل»: (٧/٦١/٣٥١)، و«الثقات»: (٩/٥/١٤٨٦٧).

(٨) عَبِيدَةُ بنُ بِلالٍ:

قال الذهبي: قد قال السليماني: فيه نظر[١].

أقوال النقاد فيه:

هو عَبِيدَةُ - بالفتح - بنُ بلال التميمي العَمِّيُّ البصري، ثم البخاري. صحب الحسن البصري، ومات ببخارى سنة ستين ومائة. تفرد به عيسى غنجار. قال الخليلي: ضعيف[٢]. وقال ابن حجر: مجهول الحال[٣]. تُوفِيَ ببخارى سنة ستين ومائة. **وخلاصة حاله**: أنه ضعيف. وقول السليماني يقصد به الضعف اليسير المنجبر، وبذلك ينسجم هذا القول مع تنصيص الخليلي على تضعيفه، فقول السليماني معتمد، ويظهر لي أن الخليلي تابعه، والله أعلم، وبذلك يظهر عدم تشدد السليماني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في إطلاقه هذا الوصف على هذا الراوي، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرج ابن ماجه في «سننه»، كتاب: الصيام، باب: فِي ثَوَابِ الِاعْتِكَافِ (١/٥٦٧/ح: ١٧٨١)، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أُمَيَّةَ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى الْبُخَارِيُّ، عَنْ عُبَيْدَةَ الْعَمِّيِّ، عَنْ فَرْقَدٍ السَّبَخِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، أَنَّ رسول الله -ﷺ- قَالَ فِي الْمُعْتَكِفِ «هُوَ يَعْكِفُ الذُّنُوبَ، وَيُجْرَى لَهُ مِنَ الْحَسَنَاتِ كَعَامِلِ الْحَسَنَاتِ كُلِّهَا».

والبيهقي في «شعب الإيمان»، فصل: فيم فَطَّرَ صائمًا (٥/٤٣٤/ح: ٣٦٧٨)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللهِ الْحَافِظُ، أَخْبَرَنِي خَلَفُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْبُخَارِيُّ، حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ شَاذَوَيْهِ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ حَمْزَةَ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ مُوسَى، عَنْ **عُبَيْدَةَ بْنِ بِلَالٍ الْعَمِّيِّ الْبُخَارِيِّ**، عَنْ

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٢٦/٥٤٦٠).
(٢) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٣٧٩/برقم: ٤٤٠٧)، وأيضًا: «تهذيب الكمال»: (١٩/٢٥٦/٣٧٥١)، و«الكاشف»: (١/٦٩٣/٣٦٤٣)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٦/٢٦٦/٤٤٤١)، و«تهذيب التهذيب»: (٧/٨٠/١٧٩)، و«لسان الميزان»: (٧/٢٩٩/٣٩٦٢).
(٣) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»، للخليلي: (٣/٩٥٦).

فَرْقَدٍ السَّبَخِيّ، به بمثله.

والخليلي في «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٩٥٦/٣)، قال: حدثني القاسم بن علقمة الأبهري، حدثنا عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، حدثنا أبو زرعة، حدثنا محمد بن أمية الساوي، حدثنا عيسى بن موسى غنجار، عن **عبيدة العمي** به بمثله.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال عُبَيْدَة بْنِ بِلالٍ الْعَمِّيّ الْبُخَارِيّ، وفَرْقَد السَّبَخِيّ[(١)]، وقد ضعَّفَ هذا الحديث: البيهقي حيث قال: «يرويه عِيسَى بْن مُوسَى غُنْجَارٍ، وَهُوَ يَتَفَرَّدُ بِإِسْنَادِهِ هَذَا وَفِيهِ ضَعْفٌ، وَاللهُ أَعْلَمُ»، وكذا ضعفه الخليليحيث قال: «لم يروه غير غنجار، مع أن عبيدة، وفرقدًا جميعًا ضعيفان».

(٩) عثمان بن ناجية:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[(٢)].

أقوال النقاد فيه:

هو عثمان بن ناجية الخراساني. روى عن: أَبِي طيبة عَبد اللَّهِ بْن مُسْلِم المروزي. ورَوَى عَنه: أَحْمَد بْن عَبْد الْعَزِيز المرادي المِصْرِي، وزيد بْن الحباب، وأَبُو كريب مُحَمَّد بن العلاء، وأَبُو بَكْر بْن عياش وهُوَ من أقرانه. وقال ابن حجر: روى له الترمذي حديثًا واحدًا في المناقب، واستغربه، وأعَلَّه بالإرسال[(٣)]. وقال ابن حجر: مستور[(٤)].

وخلاصة حاله: أنه يُعْمَل فيه قول السليماني، ولا يُهمَل.

---

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٤٦٤/٨١/٧)، و«معرفة الثقات»: (١٤٧٧/٢٠٥/٢)، و«ضعفاء العقيلي»: (١٥١٥/٤٥٨/٣)، و«المجروحين»: (٢٠٥/٢)، و«الكامل»: (١٥٧٣/٢٧/٦)، و«ميزان الاعتدال»: (٦٦٩٩/٣٤٥/٣)، و«المغني»: (٤٨٩٩/٥١٠/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٨٧/٢٣٦/٨)، و«التقريب»: (ص: ٤٤٤/برقم: ٥٣٨٤).

(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٥٧٢/٥٨/٣).

(٣) هو الحديث المخرج في النموذج التطبيقي.

(٤) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٣٨٧/برقم: ٤٥٢٢)، وأيضًا: «تهذيب الكمال»: (٣٨٦٦/٤٩٩/١٩)، و«الكاشف»: (٣٧٤٣/١٣/٢)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٤٥٥٧/٣٢٢/٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٣٠٩/١٥٦/٧).

نموذج تطبيقي:

أخرجه الترمذي في «جامعه»، كتاب: المناقب، بَابٌ: فِيمَنْ سَبَّ أَصْحَابَ النَّبِيِّ-ﷺ- (٦٩٧/٥/برقم: ٣٨٦٥)، والبزار في «مسنده»: (٣٠٨/١٠/ح: ٤٤٢٨)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ، حَدَّثَنَا **عُثْمَانُ بْنُ نَاجِيَةَ**، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَبِي طَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: **«مَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِي يَمُوتُ بِأَرْضٍ إِلَّا بُعِثَ قَائِدًا وَنُورًا لَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ»**. وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ غَرِيبٌ وَرُوِيَ هَذَا الحَدِيثُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَبِي طَيْبَةَ عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ عَنِ النَّبِيِّ-ﷺ- مُرْسَلًا وَهَذَا أَصَحُّ».

ومن طريق الترمذي أخرجه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»: (٤١٤/٢).

وأخرجه الخطيب البغدادي في «المتفق والمفترق»: (١٤٢٠/٣)، قال: أخبرنا أبو الحسين بن بشران، أخبرنا محمد بن عمرو بن البحتري الرزاز، حدثنا يحيى بن جعفر بن الزبرقان، أخبرنا زيد بن الحباب، أخبرنا **عثمان بن ناجية الخراساني**، ح وأخبرنا علي بن محمد الحربي الزاهد، وأبو الحسن محمد بن عبد الواحد قالا أخبرنا محمد بن زيد بن علي بن مروان، حدثنا محمد بن محمد بن عقبة الشيباني، حدثنا محمد بن العلاء، حدثنا **عثمان بن ناجية**، به بلفظه.

ونقل أبو الفضل ابن طاهر في «أطراف الغرائب والأفراد»: (٣٢٠/٢) عن الدارقطني قوله: «تفرد بِهِ أَبُو طيبَة عبد الله بن مُسلم، وَلم يروه عَنهُ غير عُثْمَان بن نَاجِية».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال عثمان بن ناجية الخراساني، وكذا لضعف شيخه أَبِي طَيْبَةَ عَبد اللَّهِ بْن مُسْلِم المروزي، قال أبو حاتم: يُكْتَبُ حديثه، ولا يحتجُّ به. وذكره ابن حبَّان في «الثقات»، وقال: يخطئ ويخالف[1]. ولم أقف على الوجه المرسل - الذي عَلَّقَه الترمذي، وأعَلَّ به الوجه الموصول - عند غيره من المصادر التي راجعتها.

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٦١/١٦٥/٥)، و«الثقات»: (٨٩٥٣/٤٩/٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٤٦٠٥/٥٠٤/٢)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٣٢٣/برقم: ٣٦١٧).

(١٠) علي بنُ مجاهد الكابلي:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١].

أقوال النقاد فيه:

هو علي بن مجاهد بن مسلم بن رفيع الكابلي، أبو مجاهد الرازي الكندي، ويقال: العبدي مولاهم القاضي، روى عن أبي معشر المدني، ومسعر، والثوري، وغيرهم، وعنه أحمد، وجرير بن عبد الحميد، وزياد بن أيوب، وغيرهم. قال أحمد: كتبت عنه، ما أرى به بأسًا[٢]. وقال ابن معين: رأيته على باب هُشَيْمٍ، ولم أكتب عنه شيئًا، ما أرى به بأسًا[٣]. وقال أحمد بن علي الأبار: سألت أبا غسان محمد بن عمرو يعني زُنَيْجًا عنه فقال: تركته، ولم يرضه[٤]. وعقَّب الذهبي بقوله: أهل بلده أعلم به. قال الترمذي في «جامعه»، ثنا محمد بن حميد الرازي، ثنا جرير، قال حدثنيه علي بن مجاهد وهو عندي ثقة[٥]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦]. وقال ابن معين: كان يضع الحديث، وكان صَنَّفَ كتابًا في المغازي، فكان يَضَعُ للكلِّ إسنادًا. وقال عبد الحق: ضَعِيفٌ جدًّا. وقال يحيى بن الضريس، ومحمد بن مهران أبو حفص الجَمَّال: كذاب. وذكره العقيلي في جملة الضعفاء[٧]. وقال الذهبي: وُثِّقَ[٨]. وقال في موضع آخر: كَذَّاب، كذبه جمَاعَة[٩]. وقال أيضًا: كذاب واه[١٠]. وقال أيضًا: أحد الضعفاء[١١]. وقَالَ الجوزقاني: كَانَ يضع الحَدِيث[١٢]. وقال ابن شاهين: كان يكذب[١]. وقال

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩١٩/١٥٢/٣)، و«لسان الميزان»: (٤١٣٠/٣١٣/٧).
(٢) يُنْظَر: «سؤالات أبي داود للإمام أحمد»: (صـ ٣٦٠/برقم: ٥٦٣).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١١٢٣/٢٠٥/٦)، و«تاريخ بغداد»: (٦٤٩٩/٥٩٢/١٣)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢٣٩٨/١٩٨/٢).
(٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١١٢٣/٢٠٥/٦)، و«الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٢٥٢/٣).
(٥) يُنْظَر: «سنن الترمذي»: (٥٤/٧٥/١).
(٦) يُنْظَر: «الثقات»، لابن حبان: (١٤٤٢٣/٤٥٩/٨).
(٧) يُنْظَر: «الضعفاء الكبير»: (١٢٥٤/٢٥٢/٣).
(٨) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩١٩/١٥٢/٣).
(٩) يُنْظَر: «أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي»: (صـ ٦٥).
(١٠) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٤٣٢٣/٤٥٤/٢).
(١١) «السابق نفسه»: (٧٤٦٥/٧٨٥/٢).
(١٢) السابق نفسه.

ابن حجر: ضعيف[٢]. وقال في موضع آخر: متروك، وليس في شيوخ أحمد أضعف منه[٣]. توفي سنة ثنتين وثمانين ومائة[٤].

وخلاصة حاله: أنه متروك؛ لاتهامه بالكذب، وقول السليماني هنا: «فيه نظر» يعني أنه يُتْرَك حديثه، وأنه متهم عنده، وهذا يجعل استعماله لهذا اللفظ في مثل هذه الحالة مثل استعمال البخاري لها في أحايين كما سنفصل ذلك، أو كما اشتهر عن الإمام البخاري أنه يستعملها في الرواة الوهاة والمتروكين، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرج الطبراني في «المعجم الكبير»: (٢٣/٧/ح: ٦٢٦٤)، قال: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ حَدَّثَنِي أَبِي، ثنا **عَلِيُّ بْنُ مُجَاهِدٍ، أَبُو مُجَاهِدٍ الْكَابُلِيُّ**، عَنْ مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيِّ، عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: «أَهْدَى رسول الله -ﷺ- فِي الْبُدْنِ عَامَ الْحُدَيْبِيَةِ جَمَلًا كَانَ تحت أَبِي جَهْلٍ يَوْمَ بَدْرٍ، فِي رَأْسِهِ بُرَّةٌ مِنْ فِضَّةٍ»، قَالَ عَبْدُ اللهِ: «حَدَّثَنَا أَبِي عَنْهُ قَدِيمًا، ثُمَّ تَرَكَهُ بَعْدُ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف جدًّا؛ لحال عَلِيّ بْنِ مُجَاهِدٍ الْكَابُلِيّ، وكذا لضعف شيخه مُوسَى بْنِ عُبَيْدَةَ الرَّبَذِيّ[٥].

---

(١) يُنْظَر: «تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين»: (صـ ١٢٤/برقم: ٣٧٥).
(٢) يُنْظَر: «التلخيص الحبير»: (٤٥/١).
(٣) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٤٠٥/برقم: ٤٧٩٠).
(٤) يُنْظَر أيضًا: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٢٣٩٨/١٩٨/٢)، و«تاريخ بغداد»: (٦٤٩٩/٥٩٢/١٣)، و«الأنساب»، للسمعاني: (١/١١)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٦١/٩٣١/٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٦١٢/٣٧٧/٧)، و«إكمال تهذيب الكمال»: (٣٧٣/٩)، و«التاريخ الكبير»: (٢٤٥٧/٢٩٧/٦).
(٥) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٤٠٧/١)، و«المجروحين»: (٢٣٤/٢)، و«الكامل»: (١٨١٣/٣٣٣/٦)، و«الضعفاء الكبير»: (١٧٣٢/١٦٠/٤)، و«ميزان الاعتدال»: (٨٩٠٢/٥٥١/٦)، و«الكاشف»: (٥٧١٥/٣٠٦/٢)، و«المغني»: (٦٥٠٩/٦٨٥/٢)، و«تهذيب التهذيب»: (٦٣٦/٣١٨/١٠)، و«تقريب التهذيب»: (صـ ٥٥٢/ برقم: ٦٩٨٩).

(١١) عمار بن عبد الجبار:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١].

أقوال النقاد فيه:

هو عمار بن عبد الجبار، مولى سعد بن أبي وقاص، البدشي، أبو الحسن المروزي. روى عن شعبة، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وغيرهم. وروى عنه أهل بلده. قال أبو حاتم: صدوق[٢]. وقال أبو زرعة: لا بأس به[٣]، وقال الخليلي: ليس بالقوي عندهم[٤]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]. وقال الحاكم: ثقة مأمون جاور بمكة وبها توفي[٦] بعد يوم التشريق، سنة إحدى عشرة ومئتين[٧]. وقال الذهبي: صدوق[٨].

وخلاصة حاله: أنه صدوق على قول الأكثرين، وأما قول السليماني فيه فلأجل خفة ضبطه، وكونه ليس تام الضبط، وهذه لاحظنا أن السليماني يستعمل هذه اللفظة فيمن وصفوا بأنهم صدوقون، أو لا بأس بهم.

نموذج تطبيقي:

أخرج البزار في «مسنده»: (٣٨٣/٩/ح: ٣٩٦٧)، قال: حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ مُوسَى، نَا **عَمَّارُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ**، نَا شُعْبَةُ، نَا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ الْعَنَزِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الصَّامِتِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، قَالَ: قَالَ: رسول الله ﷺ: «**إِنَّ أَحَبَّ الْكَلَامِ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَ اللَّهِ وَبِحَمْدِهِ**».

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٥٩٩٠/١٦٥/٣)، و«لسان الميزان»: (٧٦٤/٢٧٢/٤).
(٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٢١٩٣/٣٩٣/٦).
(٣) «السابق نفسه».
(٤) يُنْظَر: «الإرشاد»: (٨٩٧/٣).
(٥) يُنْظَر: «الثقات»: (١٤٧٧٨/٥١٨/٨).
(٦) يُنْظَر: «سؤالات السجزي»، للحاكم: (صـ: ٩٢/برقم: ٥٨).
(٧) يُنْظَر أيضًا: «التاريخ الكبير»: (١٣٣/٣٠/٧)، و«الكنى والأسماء»، للإمام مسلم: (٧٣٠/٢٢٤/١)، و«فتح الباب في الكنى والألقاب»: (صـ: ٢٢٨/برقم: ١٩٠٦)، و«تاريخ بغداد»: (٦٦٥٥/١٨٠/١٤)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٧٥/١٣٢/٥).
(٨) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٢٩١/٤٠٩/٥).

وأيضًا في «مسنده»: (٣٨٣/٩/ح: ٣٩٦٨)، قال: وَحَدَّثَنَاهُ أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ السَّدُوسِيُّ، نَا رَوْحٌ، نَا شُعْبَةُ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ، به بِنَحْوِهِ. وقال البزار: «وَهَذَا الْحَدِيثُ لَا نَعْلَمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللَّفْظِ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ».

وأبو محمد الفاكهي في «فوائده»: (صـ ٣٠١/ح: ١٢٠)، قال: حَدَّثَنَا **عَمَّارُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَّارِ**، نا شُعْبَةُ، حدثنا سَعِيدٌ الْجُرَيْرِيُّ، به بلفظه.

وعن أبي محمد الفاكهي أخرجه ابن بشران في «أماليه»: (صـ ٧٥/برقم: ١٣١).

وأبو عوانة في «مستخرجه»، كتاب: الدعوات، باب: بيان فضيلة سبحان الله وبحمده ... (٤١٢/٢٠/ح: ١١٨٣٥)، قال: حدثنا أبو يحيى بن أبي مسرة، وإبراهيم بن دنوقا، قالا: حدثنا **عمار بن عبد الجبار**، حدثنا شعبة، به بلفظه.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: حسن؛ لحال عمار بن عبد الجبار المروزي، ولا يضر اختلاط الجريري لكون سماع شعبة منه صحيح قديم؛ لأنه سمع منه قبل الاختلاط، قال العجلي عن سعيد الجريري: «بصري ثقة واختلط بآخره روى عنه في الاختلاط يزيد بن هارون وابن المبارك وابن أبي عدي وكلما روى عنه مثل هؤلاء الصغار فهو مختلط، إنما الصحيح عنه حماد بن سلمة والثوري **وشعبة** وابن علية وعبد الأعلى من أصحهم سماعا منه قبل أن يختلط بثمان سنين»[(١)].

(١٢) عمر بن حفص البخاري:

قال الذهبي: قال أبو الفضل السليماني: فيه نظر[(٢)].

أقوال النقاد فيه:

هو عمر بن حفص بن عمرو بن حميد بن ميمون الأشقر القرشي مولاهم، أبو حفص البخاري. روى عن محمد بن عبد الله الأنصاري، وأبي عاصم النبيل، وعبد الله بن رجاء، وعلي بن الحسن بن شقيق، ومكي بن إبراهيم، وغيرهم. وروى عنه محمد بن سعيد

(١) يُنْظَر: «الثقات»، للعجلي، ط الباز: (صـ ١٨١/برقم: ٥٣١).
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٦٠٨١/١٩٠/٣).

بن محمود، وحاتم بن أحمد بن محمود بن عفان، وأحمد بن هارون بن حنش، وغيرهم، تُوفِّيَ سنة ست وستين ومائتين[١].

وخلاصة حاله: أنه فيه نظر كما قال السليماني، فليس فيه جرح إلا هذا الجرح، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله، كما هو مقرر عند علماء مصطلح الحديث، فيُعْتَمَد قول السليماني في هذا الراوي.

نموذج تطبيقي:

أخرجه الحارث بن أبي أسامة في «مسنده»، كما في «بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث»، بَابٌ: فِي الْمَوَدَّةِ (٢/٨٥٩/ح: ٩١٥)، قال: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ رُشَيْدٍ، ثنا **عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ**، عَنْ أَبِي مُحَمَّدٍ الْأَنْصَارِيِّ السَّاعِدِيِّ، عَنْ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ – قَالَ: سَمِعْتُ رسول الله – ﷺ – يَقُولُ: «**أَدِّ الْمَوَدَّةَ لِمَنْ وَادَّكَ فَإِنَّهَا أَثْبَتُ**».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال عُمَرَ بْنِ حَفْصٍ البخاري.

(١٣) عيسى بن عبيد:

قال الذهبي: قال أبو الفضل السليماني: فيه نظر[٢].

أقوال النقاد فيه:

هو عيسى بن عبيد بن مالك الكندي، أبو المنيب المروزي الخراساني. روى عن عكرمة، والربيع بن أنس، وابن بريدة. وروى عنه أبو تميلة يحيى بن واضح، وعبدان، وطائفة من المراوزة. قال أبو زرعة: لا بأس به[٣]. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٤]. وقال الذهبي: هو مروزي، صالح الحديث. وقال ابن حجر: صدوق[٥].

---

(١) يُنْظَر: «الإكمال»: (١/٩٤).
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٣/٣١٨/٦٥٨٦)، و«لسان الميزان»: (٧/٣٣٢/٤٣٣٢).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٦/٢٨٢/١٥٦٠).
(٤) يُنْظَر: «الثقات»: (٧/٢٣٧/٩٨٥٣).
(٥) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٤٣٩/برقم: ٥٣٠٩). وأيضًا: «التاريخ الكبير»: (٦/٤٠٠/٢٧٧٦)،

وخلاصة حاله: أنه صدوق، وقول السليماني فيه من أجل خفة ضبطه، وقد تقدم غير مرة مثل هذه الحالة، وهي استعمال السليماني لهذه اللفظة مع الرواة خفيفي الضبط، غير الموصوفين بتمام التوثيق.

نموذج تطبيقي:

أخرج الترمذي في «جامعه»، أَبْوَابُ: تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ، بَابٌ: وَمِنْ سُورَةِ النَّحْلِ (٢٩٩/٥/ح: ٣١٢٩)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ، حَدَّثَنَا الفَضْلُ بْنُ مُوسَى، عَنْ **عيسَى بْنِ عُبَيْدٍ**، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَبِي العَالِيَةِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ، قَالَ: لَمَّا كَانَ يَوْمُ أُحُدٍ أُصِيبَ مِنَ الْأَنْصَارِ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ رَجُلًا، وَمِنَ الْمُهَاجِرِينَ سِتَّةٌ مِنْهُمْ حَمْزَةُ، فَمَثَّلُوا بِهِمْ، فَقَالَتِ الأَنْصَارُ: لَئِنْ أَصَبْنَا مِنْهُمْ يَوْمًا مِثْلَ هَذَا لَنُرْبِيَنَّ عَلَيْهِمْ قَالَ: فَلَمَّا كَانَ يَوْمُ فَتْحِ مَكَّةَ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ وَلَئِن صَبَرْتُمْ لَهُوَ خَيْرٌ لِّلصَّٰبِرِينَ﴾ [النحل: ١٢٦]، فَقَالَ رَجُلٌ: لَا قُرَيْشَ بَعْدَ اليَوْمِ، فَقَالَ رسول الله ﷺ: «**كُفُّوا عَنِ القَوْمِ إِلَّا أَرْبَعَةً**». وقال الترمذي: «هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ حَدِيثِ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ».

وأخرجه النسائي في «السنن الكبرى»، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة النحل، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُواْ بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُم بِهِۦ﴾ [النحل: ١٢٦] (١٠/ ١٤٥/ح: ١١٢١٥)، قال: أَخْبَرَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ، أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، به بمثله.

وابن حبان في «صحيحه»، كتاب: البر والإحسان، باب: العفو، ذِكْرُ الْإِخْبَارِ عَمَّا يَجِبُ عَلَى الْمَرْءِ مِنِ اسْتِعْمَالِ الْعَفْوِ، وَتَرْكِ الْمُجَازَاةِ عَلَى الشَّرِّ بِالشَّرِّ (٢٣٩/٢/ح: ٤٨٧)، قال: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ الْأَزْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: أَخْبَرَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، به بمثله.

والحاكم في «المستدرك على الصحيحين»، كتاب: التفسير، باب: تفسير سورة النحل

«الطبقات الكبرى»: (٣٦٩/٧)، «الكنى والأسماء»، للإمام مسلم: (٣٣٢١/٨٢٣/٢)، و«تهذيب الكمال»: (٤٦٤٠/٦٣٤/٢٢)، و«تاريخ الإسلام»: (٢٨٠/١٧٦/٤)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٥٣٥٤/٢٩٠/٧)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٠٩/٢٢٠/٨).

(٢/٣٩١/ح: ٣٣٦٨)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو زَكَرِيَّا الْعَنْبَرِيُّ، ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ، ثنا إِسْحَاقُ بْنُ الْفَضْلِ بْنِ مُوسَى، ثنا عيسَى بْنُ عُبَيْدٍ، به بمثله، وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ وَلَمْ يُخْرِجَاهُ»، ووافقه الذهبي.

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: حسن؛ لحال عيسى بن عبيد الكندي، والرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ البكري[١].

(١٤) مالك بن سليمان الهروي:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[٢].

أقوال النقاد فيه:

هو مالك بن سليمان بن مُرَّة النَّهْشَلِي، أبو عبد الرحمن السَّعْدِيُّ الهروي، الْمُفَسِّرُ قاضي هراة. روى عن إسرائيل وشعبة، إبراهيم بن طهمان، ومعمر بن الحسن، وابن أبي ذئب، وجماعة. وروى عنه أهل بلده. قال العقيلي: في حديثه نظر[٣]. وقال ابن أبي حاتم: سألت أبي عنه فقال: لا أعرفه[٤]. وقال النَّسَائي، الدارقطني: ضعيف، وزاد الدَّارَقُطْنِيّ: من خبثاء المرجئة[٥]. وقال البيهقي: متروك[٦]. وقال الساجي: بصري يروي مناكير[٧]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: كَانَ مرجئا مِمَّن جمع وصنف، يخطىء كثيرًا، وامتحن بأصحاب سوء كَانُوا يقلبون عَلَيْهِ حَدِيثه، ويقرؤن عَلَيْهِ، فإن اعْتبر الْمُعْتَبر حَدِيثه الَّذِي يرويهِ عَن الثِّقَات، ويروي عَنهُ الْأَثْبَات مِمَّا بَين السماع فِيهِ لم يجدهَا إِلَّا مَا يشبه حَدِيث النَّاس، على

(١) يُنْظَر ترجمته في: «معرفة الثقات»: (٤٤٨/٣٥٠/١)، و«الجرح والتعديل»: (٢٠٥٤/٤٥٤/٣)، و«الثقات»: (٧٨١٤/٣٠٠/٦)، و«العلل للدارقطني»: (٢٤٤٥/٨٠/١٢)، و«الكاشف»: (١٥٢٤/٣٩١/١)، و«تهذيب التهذيب»: (٤٦١/٢٠٧/٣)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٢٠٥/برقم: ١٨٨٢)، و«الخلاصة»: (ص: ١١٤).

(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٧٠٢١/٤٢٧/٣)، و«لسان الميزان»: (١٢/٤/٥).

(٣) يُنْظَر: «الضعفاء الكبير»: (١٧٤٨/١٧٣/٤).

(٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩٢٧/٢١٠/٨).

(٥) يُنْظَر: «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان»، للدارقطني: (ص: ١١٥).

(٦) يُنْظَر: «الخلافيات»: (٣٢/٦).

(٧) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (١٢/٤/٥).

أَنه من جملَة الضُّعَفَاء أَدخل إِن شَاءَ الله وَهُوَ مِمَّن استخير الله عز وَجل فِيهِ[1]. وقال في موضع آخر: واه[2]. وقال أيضًا: يأتي عن الثقات بما لا يُشْبِهُ حديث الثقات[3]. توفي في سنة: ٢١٤ هـ وقال الذهبي: صدوق[4]. وذكره ابن حجر في المرتبة الخامسة من مراتب المدلسين، والذين جمعوا الضعف مع التدليس ،فحديثهم مردودٌ، ولو صَرَّحُوا بالسماع، وقال ابن حجر: وصفه ابن حِبَّانَ بالتدليس[5].

وخلاصة حاله: أنه ضعيف، ونلاحظ أن قول السليماني يتوافق مع قول العقيلي: في حديثه نظر[6]، ويلتقي معه، وبذلك يظهر لنا بكل جلاء أن السليماني يستعمل هذه اللفظة أيضًا ويطلقها على الرواة الضعفاء الذين عُرف عنه الضعف اليسير القريب المحتمل، كما في هذه الحالة وغيرها.

نموذج تطبيقي:

أخرجه الطَّبَرَانِيُّ فِي «المعجم الْأَوْسَطِ»: (٨/ ٨٨/ح: ٨٠٥٣)، قال: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ هَارُونَ، نا الصَّلْتُ بْنُ مَسْعُودٍ الْجَحْدَرِيُّ، نا **مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ أَبُو غَسَّانَ النَّهْشَلِيُّ**، عَنْ يَزِيدَ الضَّبِّيِّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ، يَرْفَعُهُ قَالَ: «**لَا تَسْتَغَلُّوا الْأَمَةَ إِلَّا أَمَةَ صَنَاعَ الْيَدَيْنِ**»، وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَزِيدَ الضَّبِّيِّ إِلَّا مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ، تَفَرَّدَ بِهِ: الصَّلْتُ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال مَالِكِ بْنِ سُلَيْمَانَ النَّهْشَلِيِّ، وقال الهيثمي في «مجمع الزوائد ومنبع الفوائد»: (٤/ ٩٢): «رَوَاهُ الطَّبَرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ»، وَفِيهِ

(١) يُنْظَر: «الثقات»: (٩/ ١٥٧٩٧/١٦٥).
(٢) يُنْظَر: «الثقات» أيضًا: (٩/ ١/ ١٤٨٤٤)، ترجمة: غَسَّان بن سُلَيْمَان الْهَرَوِيّ، أخي مالك بن سليمان.
(٣) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (٣/ ٣٦/ ١٠٨٣).
(٤) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (٢/ ٥٣٨/ ٥١٤٤).
(٥) يُنْظَر: «طبقات المدلسين»: (ص: ٥٧/برقم: ١٤٩)، وأيضًا: «الرواة عن مالك»، للرشيد العطار: (ص: ٢٣٣/برقم: ١٠٢٠)، و«الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٣/ ٣٠/ ٢٨٢٣)، «تاريخ الإسلام»: (٥/ ٤٥٧/ ٣٩٦).
(٦) يُنْظَر: «الضعفاء الكبير»: (٤/ ١٧٣/ ١٧٤٨).

مَالِكُ بْنُ سُلَيْمَانَ النَّهْشَلِيُّ، وَلَمْ أَجِدْ مَنْ تَرْجَمَهُ».

(١٥) محمد بن الليث:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١].

أقوال النقاد فيه:

هو محمد بن الليث، أبو لبيد السرخسي. روى عن مسلم بن خالد الزنجي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد.

قال الذهبي لا يدري من هو، قال السليماني: فيه نظر[٢].

وخلاصة حاله: أنه ضعيف، وإعمال قول السليماني أولى من إهماله، ويدفع نقد السليماني زعم الجهالة الذي قاله الذهبي، ويُحْمَل قول السليماني في هذا الراوي على الضعف اليسير، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

لم أقف على مثال تطبيقي لهذا الراوي بحسب المصادر التي طالعتها.

(١٦) محمد بن مزاحم المروزي:

قال الذهبي[٣]، وابن حجر[٤]: قال السليماني: فيه نظر.

أقوال النقاد فيه:

هو محمد بن مزاحم العامري، أبو وهب الْمَرْوَزِيُّ. روى عن ابن المبارك، وابن عيينة، وعبد العزيز بن أبي رزمة، وغيرهم.

وروى عنه أحمد بن عبدة الآملي، وإسحاق بن راهويه، وأحمد بن منصور زاج،

---

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨١٠٧/٢٣/٤)، و«لسان الميزان»: (١١٦١/٣٥٦/٥).
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨١٠٧/٢٣/٤)، و«المغني في الضعفاء»: (٥٩٣٢/٦٢٨/٢)، و«لسان الميزان»: (١١٦١/٣٥٦/٥).
(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨١٦١/٣٤/٤)، و«لسان الميزان»: (٤٧٤٢/٣٧٥/٧).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٧٢٣/٤٣٧/٩).

وآخرون. قال ابن سعد: كان خَيِّرًا فاضلًا[١]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: مات سنة تسع ومائتين[٢]. وقال الخليلي: قيل إنه صدوق[٣]. وقال الذهبي: ثقة[٤]. وقال في موضع آخر: صدوق[٥]. وقال ابن حجر: صدوق[٦].

وخلاصة حاله: أنه صدوق فاضل على قول الأكثرين. وقول السليماني ذلك يُحْمَل على خفة الضبط، وكونه ليس تامًّا، وقد ثبت لنا ذلك على حالات رواة آخرين، لهم مثل هذا الحال، والله تعالى أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»، كِتَابُ: الدُّعَاءِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّهْلِيلِ، وَالتَّسْبِيحِ وَالذِّكْرِ (١/٧٢٧/ح: ١٩٩٣)، قال: أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْمَحْبُوبِيُّ، ثنا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ حَاتِمٍ، ثنا **أَبُو وَهْبٍ مُحَمَّدُ بْنُ مُزَاحِمٍ**، ثنا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ مِسْعَرٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ بَذِيمَةَ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، قَالَ: أَتَى رَجُلٌ رسول الله – ﷺ – ، وَأُرَاهُ عَوْفَ بْنَ مَالِكٍ، فَقَالَ: يَا رسول الله إِنَّ بَنِي فُلَانٍ أَغَارُوا عَلَيَّ فَذَهَبُوا بِابْنِي وَإِبِلِي، فَقَالَ رسول الله ﷺ: «**إِنَّ آلَ مُحَمَّدٍ كَذَا وَكَذَا أَهْلَ بَيْتٍ - وَأَظُنُّهُ قَالَ تِسْعَةَ أَبْيَاتٍ - مَا فِيهِمْ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ، وَلَا مُدٌّ مِنْ طَعَامٍ، فَاسْأَلِ اللَّهَ عَزَّوَجَلَّ**»، قَالَ: فَرَجَعَ إِلَى امْرَأَتِهِ، قَالَتْ: مَا رَدَّ عَلَيْكَ رسول الله ﷺ ؟ فَأَخْبَرَهَا، قَالَ: فَلَمْ يَلْبَثِ الرَّجُلُ أَنْ رُدَّ عَلَيْهِ إِبِلُهُ، وَابْنَهُ أَوْفَرَ مَا كَانُوا، فَأَتَى النَّبِيَّ – ﷺ – فَأَخْبَرَهُ، «فَقَامَ عَلَى الْمِنْبَرِ فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَأَمَرَهُمْ بِمَسْأَلَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ

---

(١) يُنْظَر: «الطبقات الكبرى»: (٧/٢٦٥/٣٦٦٣).
(٢) يُنْظَر: «الثقات»: (٩/٥٨/١٥١٧٠).
(٣) يُنْظَر: «الإرشاد»: (٣/٨٨٧).
(٤) يُنْظَر: «الكاشف»: (٢/٢١٦/٥١٤٦).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٣٤/٨١٦١).
(٦) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٥٠٦/برقم: ٦٢٨٥)، وأيضًا: «التاريخ الكبير»: (١/٢٢٨/٧١٤)، و«الكنى والأسماء»: (٢/٨٦٣/٣٤٩٦)، و«الجرح والتعديل»: (٨/٩٠/٣٨٨)، و«الرواة عن مالك»، للرشيد العطار: (صـ ٢٣٢/برقم: ١٠١٧)، و«تاريخ الإسلام»: (٥/١٨٨/٣٣٩)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٨/٢٧٨/٦٣٣٤)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/٤٣٧/٧٢٣).

وَالرَّغْبَةَ إِلَيْهِ، وَقَرَأَ عَلَيْهِمْ: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجۡعَل لَّهُۥ مَخۡرَجٗا ۝٢ وَيَرۡزُقۡهُ مِنۡ حَيۡثُ لَا يَحۡتَسِبُۚ﴾ [الطلاق:٣]»، وقال الحاكم: «هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحُ الْإِسْنَادِ، وَلَمْ يُخَرِّجَاهُ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: حسن؛ لحال محمد بن مزاحم العامريّ، أبو وهب الْمَرْوَزِيّ، وبقية رجاله ثقات.

(١٧) محمد بن المغيرة السُكَّريُ:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١]. وتعقبه الذهبي في موضع آخر بقوله: يشير إلى أنه صاحب رأي[٢].

أقوال النقاد فيه:

هو محمد بن المغيرة بن سنان الضَّبِّيّ الهمذانيّ الْبَكْرِيُّ الحنفيّ. ويلقب بحمدان، شيخ المحدثين بهمذان وأهل الرأي[٣]. روى عن القاسم بن الحكم العُرنيّ، وهشام بن عبد الله بن عُبَيْد الله الرَّازِيّ، ومكي بن إبراهيم، وعبيد الله بن موسى، وطبقتهم. وَروى عَنْهُ: عَليّ بن إِبْرَاهِيم القَزْوِينِيّ القَطَّان، وحامد الرّفّاء، وجماعة. قال صالح بن أحمد: صدوق. قال الذهبي: محدّث همذان ومُسندها، وشيخ فقهائها الحنفيّة، تُوُفِّي سنة أربعٍ وثمانين ومئتين[٤].

وخلاصة حاله: أنه صدوق. ويُحْمَل قول السليماني على كونه خفيف الضبط، وليس تامّ الضبط، أو أنه لم يكن من أهل هذه الصناعة كما يشير إليه قول الذهبي: «يشير إلى أنه صاحب رأي»، والعلم عند الله تعالى.

نموذج تطبيقي:

أخرجه الحاكم في «المستدرك على الصحيحين»، كِتَابُ: التفسير، باب: تفسير سورة الفلق (٢/٥٩٠/ح: ٣٩٩٠)، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَمْشَاذَ الْعَدْلُ، ثنا **مُحَمَّدُ بْنُ الْمُغِيرَةِ**

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٤٦/٨١٩٦)، و«تاريخ الإسلام»: (٦/٨٢٤/٥٠٣).
(٢) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٣/٣٨٤).
(٣) «السابق نفسه»: (١٣/٣٨٣/١٨٣).
(٤) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٦/٨٢٤/٥٠٣)، وأيضًا: «الوافي بالوفيات»: (٥/٣٤).

الْبَكْرِيُّ، ثنا الْقَاسِمُ بْنُ الْحَكَمِ، ثنا سُفْيَانُ، عَنْ عَاصِمٍ، عَنْ زِيَادِ بْنِ ثُوَيْبٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، قَالَ: جَاءَ النَّبِيُّ – ﷺ – يَعُودُنِي فَقَالَ: «أَلَا أَرْقِيكَ بِرُقْيَةٍ رَقَانِي بِهَا جِبْرِيلُ عَلَيْهِ السَّلَامُ؟» فَقُلْتُ: بَلَى، بِأَبِي وَأُمِّي. قَالَ: «بِسْمِ اللَّهِ أَرْقِيكَ، وَاللَّهُ يَشْفِيكَ مِنْ كُلِّ دَاءٍ فِيكَ مِنْ شَرِّ النَّفَّاثَاتِ فِي الْعُقَدِ، وَمِنْ شَرِّ حَاسِدٍ إِذَا حَسَدَ» فَرَقَى بِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري[(١)].

(١٨) مروان بن أبي مروان:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[(٢)].

أقوال النقاد فيه:

هو مروان بن أبي مروان، ويقال: مروان بن مروان الْعُثْمَانِيُّ، أبو العربان المخزومي، ويقال: أبو سلمة السدوسي. روى عن عبد الله بن بريدة، والضحاك، وعَبْد اللَّهِ بْن نَافِعٍ، وغيرهم. وروى عنه زيد بن الحباب، وأبو تميلة، وأَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْخَلَّالُ، وغيرهم. قال البخاري: مُنكَرُ الحديثِ[(٣)]. وقال الدارقطني: مُنكر الحَدِيث عِنْدهم[(٤)]. وقال ابن عدي: هَذَا لَيْسَ بِالْمَعْرُوفِ[(٥)]. وقال ابن حجر: مجهول[(٦)].

وخلاصة حاله: أنه ضعيف؛ لأجل أنه منكر الحديث، ولعل قول السليماني فيه من أجل وصف البخاري له بأنه منكر الحديث، ومن ثَمَّ يُطْلِقُ السليماني لفظة فيه نظر على الضعيف ضعفًا يسيرًا ينجبر.

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (١٩١٧/٣٤٧/٦)، و«المجروحين»: (٧٢٢/١٢٧/٢)، و«الكامل»: (١٣٨١/٣٨٧/٦)، و«تهذيب التهذيب»: (٧٩/٤٦/٥)، و«تقريب التهذيب»: (ص: ٢٨٥/برقم: ٣٠٦٥).
(٢) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٤٣٦/٩٣/٤).
(٣) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٣٧٣/٧).
(٤) يُنْظَر: «تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان»: (ص: ٢٦١).
(٥) يُنْظَر: «الكامل»: (١٨٧٢/١٢١/٨).
(٦) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٦٥/١٨/٦).

نموذج تطبيقي:

أخرج الطبراني في «المعجم الأوسط»: (١/١٥٦/ح: ٤٩١)، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَمْرٍو الْخَلَّالُ، نا **مَرْوَانُ بْنُ أَبِي مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيُّ**، نا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، نا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ قَالَ: «**دَخَلَ رسول الله** -ﷺ-، **وَدَخَلْنَا مَعَهُ مِنْ بَابِ بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، وَهُوَ الَّذِي يُسَمِّيهِ النَّاسُ بَابَ بَنِي شَيْبَةَ، وَخَرَجْنَا مَعَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ مِنْ بَابِ الْحَزْوَرَةِ، وَهُوَ بَابُ الْخَيَّاطِينَ**». وقال الطبراني: «لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَالِكٍ إِلَّا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ، تَفَرَّدَ بِهِ مَرْوَانُ بْنُ أَبِي مَرْوَانَ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ مَرْوَانَ بْنِ أَبِي مَرْوَانَ الْعُثْمَانِيّ.

(١٩) مغيرة بن موسى:

قال الذهبي: قال أبو الفضل السليماني: روى عنه محمد بن سلام البيكندي، وجماعة، فيه نظر(١).

أقوال النقاد فيه:

هو المغيرة بن موسى المُزَنيُّ الخوارزمي، أبو عثمان البصري. مولى عائذ بن عمرو المزني - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - . روى عن هشام بن حسان، وسعيد بن أبي عروبة، وبهز بن حكيم، وغيرهم. وروى عنه بكير بن جعفر الجرجاني، ويعقوب بن الجراح الخوارزمي، سمعا منه في بلديهما عامة تصانيف سعيد بن أبي عروبة، وغيرهما. قال البخاري: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ(٢). وقال أبو حاتم: منكر الحديث، شيخ مجهول(٣). وقال ابن عدي: وقال ابن عدي: وهو في نفسه ثقة، ولا أعلم له حديثًا منكرًا فأذكره، وهو مستقيم الرواية(٤). وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: من أهل خوارزم، يعرف بِصَاحِب بن أبي عرُوبَة، وَكَانَ ابن مهدى يكثر الثَّنَاء عَلَيْهِ(٥). وذكره أيضًا

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/١٦٦/٨٧٢٤).
(٢) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٧/٣١٩/١٣٧٠)، و«الضعفاء الكبير»، للعقيلي: (٤/١٧٦).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨/٢٣٠/١٠٣٧).
(٤) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٨/٧٨/١٨٣٩).
(٥) يُنْظَر: «الثقات»: (٩/١٦٩/١٥٨٢٠).

في «المجروحين»، وقال: منكر الحديث، يأتي عن الثقات بما لا يشبه حديث الأثبات؛ فبطل الاحتجاج به فيما لم يوافق الثقات[1]. وذكره أبو زرعة الرازي في أسامي الضعفاء، وذكره أيضًا الساجي، والعقيلي، والدولابي، وابن الجارود، والذهبي في جملة الضعفاء[2].

وخلاصة حاله: أنه ضعيف على قول أكثر النقاد، ولعل قول السليماني فيه من أجل وصف البخاري وأبي حاتم الرازي له بأنه منكر الحديث، وبهذا يلتقي قول السليماني مع قول النقاد، ويقصد بإطلاقه هذه اللفظة على الضعف اللين، أو أنه يُنْظَر في حديثه من حيث التفرد من عدمه، فيلتقي مع كلام البخاري، وأبي حاتم، وإن كنت أميل إلى التوجيه الأول، والله أعلم.

نموذج تطبيقي:

أخرج ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٧٩/٨)، قال: حَدَّثَنَا مُحَمد بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ شُعَيب أبو الحسين الغاربي الطبري، حَدَّثَنا يعقوب بن الجراح، حَدَّثَنا **المغيرة بْن مُوسَى المزني البصري** عَنْ هِشَامٍ، عنِ ابْنِ سِيرِين، عَن أَبِي هُرَيْرَةَ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، عَنِ النَّبِيِّ – ﷺ – قَال: «**لا نِكَاحَ إلاَّ بِوَلِيٍّ وَخَاطِبٍ وشاهدي عدل**».

ومن طريق ابن عدي أخرجه البيهقي في «السنن الكبرى»، كتاب: النكاح، جُمَّاعُ أَبْوَابِ مَا عَلَى الْأَوْلِيَاءِ، بَابُ: لَا نِكَاحَ، إِلَّا بِشَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ (٢٠٣/٧/ح: ١٣٧٢٢).

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال المغيرة بن موسى المُزَنيّ الخوارزمي البصري. قال الذهبي في «المهذب في اختصار السنن الكبير»: (٢٧١٨/٥): «هذا ضعيف»، وضَعَّفَه من أجل المغيرة بن موسى البصري.

(٢٠) منصور بن النعمان البخاري:

قال الذهبي[1]، وابن حجر[2]: قال السليماني: فيه نظر.

(١) يُنْظَر: «المجروحين»، لابن حبان: (١٠٣١/٧/٣).
(٢) يُنْظَر: «لسان الميزان»: (٨٠/٦)، وأيضًا: «الضعفاء والمتروكون»، لابن الجوزي: (٣٣٩٥/١٣٥/٣)، و«المغني في الضعفاء»: (٦٣٨٨/٦٧٣/٢)، و«تاريخ الإسلام»: (٣٦٠/٩٨١/٤).

أقوال النقاد فيه:

هو منصور بن النعمان اليَشْكُريُّ الرَّبَعيُّ البصري، أبو حفص المروزي البخاري، سكن مرو، ثم بخاري.

روى عن عكرمة، وأبي مجلز، وعبد الله بن بريدة، وجماعة من التابعين. وروى عنه ابن المبارك، وأبو أحمد الزبيري، ومحمد بن سهل الأسدي، وغنجار، وغيرهم. ذكره البخاري[٣]، وابن أبي حاتم[٤]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا.

وذكره ابن حبان في «الثقات»[٥]. وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»[٦]. روى له البخاري تعليقًا. وقالَ أبوهارونَ سهلُ بنُ شاذويه: منصورُ بنُ النعمانِ كانَ على ما وراءِ النهرِ واليًا[٧]. وقال الذهبي: وثق[٨]. وقال ابن حجر: مستور[٩].

وخلاصة حاله: أنه صدوق حسن الحديث، فقد روى عنه جمع من الأئمة الثقات، وذكره ابن حبان في «الثقات»، وذكره أيضًا في «مشاهير علماء الأمصار»، وعَلَّق له البخاري بصيغة الجزم، ومفاد هذا أنه في دائرة القبول عنده، كما ذكر ابن الصلاح، وتابعه على هذا جماعة من أهل العلم، وأما قول السليماني فيه نظر فيعني أنه ممن يستخير الله تعالى فيه، ولم يظهر له نقد صريح يقويه، أو يضعفه به، أو أنه يحمله على خفة ضبطه، وعدم تمامه، والعلم عند الله تعالى.

---

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٨٧٩٥/١٨٨/٤)، و«لسان الميزان»: (٤٩٣٧/٣٩٩/٧).
(٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٥٤٨/٣١٥/١٠).
(٣) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (١٤٩٨/٣٤٨/٧).
(٤) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧٨١/١٧٩/٨).
(٥) يُنْظَر: «الثقات»: (١١٠٢٥/٤٧٧/٧).
(٦) يُنْظَر: «مشاهير علماء الأمصار»: (ص: ٣١٣/برقم: ١٥٨٩).
(٧) يُنْظَر: «مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي»: (ص: ٢٠٣).
(٨) يُنْظَر: «الكاشف»: (٥٦٤٨/٢٩٨/٢).
(٩) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (ص: ٥٤٧/برقم: ٦٩١٠)، وأيضًا: «الكنى والأسماء»، للإمام مسلم: (٦٧١/٢١١/١)، و«تهذيب الكمال»: (٦٢٠٣/٥٥٦/٢٨)، و«تاريخ الإسلام»: (٤٢٩/٩٨٤/٣)، و«تهذيب التهذيب»: (٥٤٨/٣١٥/١٠)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٦٩٥٢/١١٤/٩).

نموذج تطبيقي:

أخرجه الطبري في «تفسيره»، باب: تفسير قوله: {وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ} (٣٣٧/١٤)، قال: حدثني المثنى، ثنا الحجاج، ثنا معتمر بن سليمان، قال: سمعت منصور بن النعمان، عن عامر، عن شتير بن شكل، قال: سمعت عبد الله، يقول: «إن أجمع آية في القرآن في سورة النحل: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ وَإِيتَآيِٕ ذِي ٱلۡقُرۡبَىٰ وَيَنۡهَىٰ عَنِ ٱلۡفَحۡشَآءِ وَٱلۡمُنكَرِ وَٱلۡبَغۡيِۚ يَعِظُكُمۡ لَعَلَّكُمۡ تَذَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٩٠].

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: حسن؛ منصور بن النعمان اليَشْكُري الرَّبَعيّ البصري.

(٢١) هارون بن المغيرة الرازي:

قال الذهبي[١]، وابن حجر[٢]: قال السليماني: فيه نظر.

أقوال النقاد فيه:

هو هارون بن المغيرة بن حكيم البجلي، أبو حمزة الرازي. روى عن عنبسة بن سعيد قاضي الري، وعمرو بن أبي قيس الملائي، وعبيد الله بن عمر العمري، وحجاج بن أرطاة، والثوري، وابن عيينة، وغيرهم. وروى عنه ابنه إبراهيم، وابن المبارك، ويحيى بن معين، وإبراهيم بن موسى الفراء، وغيرهم. قال جرير: لا أعلم لهذه البلدة أصح حديثًا منه[٣]. وذكره البخاري، وسكت عنه[٤]. وقال أحمد: ليس به بأس[٥]. وقال ابن معين: شيخ صدوق ثقة[٦]. وقال أبو حاتم: صالح الحديث[٧]. وقال ابن أبي حاتم: سئل أبي عن هارون بن المغيرة وسلمة بن الفضل أيهما أحب إليك؟ قال: هارون أحب إلى وأثبت عندي، وجميعًا محلهما

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٩١٧٣/٢٨٧/٤)، و«لسان الميزان»: (٥٠٧٩/٤١٦/٧).
(٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٢٦/١٢/١١).
(٣) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣٩٦/٩٥/٩).
(٤) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٢٨٠٤/٢٢٥/٨).
(٥) يُنْظَر: «العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله»: (٢٦٤٩/٣٧١/٢).
(٦) «السابق نفسه»: (٣٨٨٩/٥/٣).
(٧) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٣٩٦/٩٥/٩).

الصدق. وقال النسائي: ثقة[١]. وقال أبو داود: ليس به بأس، هو من الشيعة[٢]. وقال الخليلي: يروي عنه ثقات الري[٣]. وذكره ابن حبان في «الثقات»، وقال: ربما أخطأ[٤]. وقال مغلطاي: وخرج حديثه في الصحيح الحاكم، وأبو علي الطوسي الحافظان[٥]. وقال الذهبي: ثقة يتشيع[٦]. وقال ابن حجر: ثقة[٧].

وخلاصة حاله: أنه ثقة، وأما قول السليماني «فيه نظر» فلعله لأجل رميه بالتشيع، أو لخفة ضبطه حيث وصفه البعض بأنه لا بأس به، أو قليل الخطأ.

نموذج تطبيقي:

أخرجه الدارمي في «مقدمة سننه»، بَابُ: تَعْجِيلِ عُقُوبَةِ مَنْ بَلَغَهُ عَنِ النَّبِيِّ-ﷺ- حَدِيثٌ فَلَمْ يُعَظِّمْهُ وَلَمْ يُوَقِّرْهُ (١/٤٠٩/ح: ٤٥٧)، قال: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا **هَارُونُ بْنُ الْمُغِيرَةِ**، عَنْ مَعْرُوفٍ، عَنْ أَبِي الْمُخَارِقِ، قَالَ: ذَكَرَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ-، أَنَّ النَّبِيَّ-ﷺ- «**نَهَى عَنْ دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ**» فَقَالَ فُلَانٌ: مَا أَرَى بِهَذَا بَأْسًا: يَدًا بِيَدٍ. فَقَالَ عُبَادَةُ: أَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ-ﷺ-، وَتَقُولُ: لَا أَرَى بِهِ بَأْسًا، وَاللَّهِ لَا يُظِلُّنِي وَإِيَّاكَ سَقْفٌ أَبَدًا».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: ضعيف؛ لحال محمد بن حميد الرازي[٨]، ومعروف بن عبد الله الخياط[١].

---

(١) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (١١/١٢/٢٦).
(٢) يُنْظَر: «تاريخ الإسلام»: (٤/٩٩١/٣٨٥).
(٣) يُنْظَر: «الإرشاد في معرفة علماء الحديث»: (٢/٦٦٧).
(٤) يُنْظَر: «الثقات»: (٩/٢٣٨/١٦٢٠٢).
(٥) يُنْظَر: «إكمال تهذيب الكمال»: (١٢/١١٤/٤٩٠٦).
(٦) يُنْظَر: «الكاشف»: (٢/٣٣١/٥٩٢٠).
(٧) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٥٦٩/برقم: ٧٢٤٣)، وأيضًا: «تهذيب الكمال»: (٣٠/١١٠/٦٥٢٧)، و«تذهيب تهذيب الكمال»: (٩/٢٦٣/٧٢٨٤).
(٨) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٧/٢٣٢/١٢٧٥)، و«المجروحين»: (٢/٣٠٣)، و«الكامل»: (٦/٢٧٤/١٧٥٩)، و«تاريخ بغداد»: (٢/٢٥٩/٧٣٣)، و«الكاشف»: (٢/١٦٦/٤٨١٠)، و«المغني»: (٢/٥٧٣/٥٤٤٩)، و«تهذيب التهذيب»: (٩/١١١/١٨١)، و«التقريب»: (صـ ٤٧٥/برقم: ٥٨٣٤)، =

ولكن متنه صحيح لذاته، فله رواية بمعناه من حديث عبادة بن الصامت – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا – –خرجه مسلم في «صحيحه»، كِتَابُ: البُيُوعِ، بَابُ: الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ نَقْدًا (٣/١٢١٠/ح: ١٥٨٧)، قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ الْقَوَارِيرِيُّ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، قَالَ: كُنْتُ بِالشَّامِ فِي حَلْقَةٍ فِيهَا مُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، فَجَاءَ أَبُو الْأَشْعَثِ، قَالَ: قَالُوا: أَبُو الْأَشْعَثِ، أَبُو الْأَشْعَثِ، فَجَلَسَ، فَقُلْتُ لَهُ: حَدِّثْ أَخَانَا حَدِيثَ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ، قَالَ: نَعَمْ، غَزَوْنَا غَزَاةً وَعَلَى النَّاسِ مُعَاوِيَةُ، فَغَنِمْنَا غَنَائِمَ كَثِيرَةً، فَكَانَ فِيمَا غَنِمْنَا آنِيَةٌ مِنْ فِضَّةٍ، فَأَمَرَ مُعَاوِيَةُ رَجُلًا أَنْ يَبِيعَهَا فِي أَعْطِيَاتِ النَّاسِ، فَتَسَارَعَ النَّاسُ فِي ذَلِكَ، فَبَلَغَ عُبَادَةَ بْنَ الصَّامِتِ، فَقَامَ، فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رسول الله ﷺ: «**يَنْهَى عَنْ بَيْعِ الذَّهَبِ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةِ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرِّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرِ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرِ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحِ بِالْمِلْحِ، إِلَّا سَوَاءً بِسَوَاءٍ، عَيْنًا بِعَيْنٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوِ ازْدَادَ، فَقَدْ أَرْبَى**»، فَرَدَّ النَّاسُ مَا أَخَذُوا، فَبَلَغَ ذَلِكَ مُعَاوِيَةَ فَقَامَ خَطِيبًا، فَقَالَ: أَلَا مَا بَالُ رِجَالٍ يَتَحَدَّثُونَ عَنْ رسول الله –ﷺ– أَحَادِيثَ قَدْ كُنَّا نَشْهَدُهُ وَنَصْحَبُهُ فَلَمْ نَسْمَعْهَا مِنْهُ، فَقَامَ عُبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ فَأَعَادَ الْقِصَّةَ، ثُمَّ قَالَ: «لَنُحَدِّثَنَّ بِمَا سَمِعْنَا مِنْ رسول الله –ﷺ–، وَإِنْ كَرِهَ مُعَاوِيَةُ - أَوْ قَالَ: وَإِنْ رَغِمَ - مَا أُبَالِي أَنْ لَا أَصْحَبَهُ فِي جُنْدِهِ لَيْلَةً سَوْدَاءَ».

وأخرج مسلم أيضًا في «صحيحه»، كِتَابُ: البُيُوعِ، بَابُ: الصَّرْفِ وَبَيْعِ الذَّهَبِ بِالْوَرِقِ نَقْدًا (٣/١٢١١/ح: ١٥٨٤)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُسْلِمٍ الْعَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا أَبُو الْمُتَوَكِّلِ النَّاجِيُّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ، قَالَ: قَالَ رسول الله ﷺ: «**الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ، وَالْبُرُّ بِالْبُرِّ، وَالشَّعِيرُ بِالشَّعِيرِ، وَالتَّمْرُ بِالتَّمْرِ، وَالْمِلْحُ بِالْمِلْحِ، مِثْلًا بِمِثْلٍ، يَدًا بِيَدٍ، فَمَنْ زَادَ، أَوِ اسْتَزَادَ، فَقَدْ أَرْبَى، الْآخِذُ وَالْمُعْطِي فِيهِ سَوَاءٌ**».

=

و«لسان الميزان»: (٧/٤٩٢/٥٧٤١).

(١) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٨/٣٢٢/١٤٨٤)، و«الكامل»: (٨/٣١/١٨٠٧)، و«ميزان الاعتدال»: (٤/١٤٤/٨٦٥٨)، و«تقريب التهذيب»: (صـ: ٥٤٠/برقم: ٦٧٩٤).

وله شاهد بلفظه: أخرجه البخاري في «صحيحه»، كِتَابُ: البُيُوعِ، بَابُ: بَيْعِ الخِلْطِ مِنَ التَّمْرِ (٣/٥٨/ح: ٢٠٨٠)، قال: حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ – رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ –، قَالَ: كُنَّا نُرْزَقُ تَمْرَ الجَمْعِ، وَهُوَ الخِلْطُ مِنَ التَّمْرِ، وَكُنَّا نَبِيعُ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لاَ صَاعَيْنِ بِصَاعٍ، وَلاَ دِرْهَمَيْنِ بِدِرْهَمٍ».

(٢٢) يزيد بن عقبة المروزي:

قال الذهبي: قال السليماني: فيه نظر[١].

أقوال النقاد فيه:

هو يزيد بن عقبة المروزي، أبو محمد العتكي الفزاري. روى عن يزيد بن بُرَيْدَةَ، والضَّحَّاكِ الضَّبِّيّ.

وروى عنه يحيى بنُ واضح، ونعيم بن حماد، وزَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، والْفَضْلُ بْنُ مُوسَى، وغيرهم[٢].

قال العجلي: ثقة[٣]. وذكره البخاري[٤]، وابن أبي حاتم[٥]، ولم يذكرا فيه جرحًا ولا تعديلًا. وذكره ابن حبان في «الثقات»[٦].

وخلاصة حاله: أنه ثقة، نَصَّ العجلي على توثيقه، ولعل قول السليماني فيه يعني أنه ممن يستخير الله تعالى فيه، ولم يظهر له نقد صريح يقويه، أو يضعفه به، أو أنه أطلق عليه هذا لكون البخاري لم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، والله أعلم.

(١) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤/٤٣٥/٩٧٣٤)، و«لسان الميزان»: (٦/٢٩١/١٠٣٨).
(٢) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩/٢٨٣/١١٩٤).
(٣) يُنْظَر: «معرفة الثقات»، للعجلي: (٢/٣٦٦/٢٠٢٨).
(٤) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٨/٣٥٢/٣٢٩٧).
(٥) يُنْظَر: «الجرح والتعديل»: (٩/٢٨٣/١١٩٤).
(٦) يُنْظَر: «الثقات»: (٧/٦٢٦/١١٧٩٤).

نموذج تطبيقي:

أخرجه الدارمي في «مقدمة سننه»، بَابُ: الْفُتْيَا، وَمَا فِيهِ مِنَ الشِّدَّةِ (٢٦٤/١/ح: ١٦٦)، قال: أَخْبَرَنَا عِصْمَةُ بْنُ الْفَضْلِ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ الْحُبَابِ، عَنْ **يَزِيدَ بْنِ عُقْبَةَ**، حَدَّثَنَا الضَّحَّاكُ، عَنْ جَابِرِ بْنِ زَيْدٍ، أَنَّ ابْنَ عُمَرَ لَقِيَهُ فِي الطَّوَافِ فَقَالَ لَهُ: «يَا أَبَا الشَّعْثَاءِ: إِنَّكَ مِنْ فُقَهَاءِ الْبَصْرَةِ فَلَا تُفْتِ إِلَّا بِقُرْآنٍ نَاطِقٍ، أَوْ سُنَّةٍ مَاضِيَةٍ، فَإِنَّكَ إِنْ فَعَلْتَ غَيْرَ ذَلِكَ، هَلَكْتَ وَأَهْلَكْتَ».

الحكم على الحديث بهذا الإسناد: صحيح؛ لاتصال سنده، وثقة رواته، وسلامته من الشذوذ ومن العلة القادحة.

المبحث الثالث:
الموازنة بين مدلول «فيه نظر»، عند الحافظ السُلَيْمَانِيّ، وعند الإمام البخاري

تمهيد:

إن لفظة: «فيه نظر» ذكرها الذهبي في مقدمة «ميزانه»[١]، وابن كثير في «اختصار علوم الحديث»[٢]، والزركشي في «نكته على ابن الصلاح»[٣]، والعراقي في «التقييد والايضاح»[٤]، وفي «شرح التبصرة والتذكرة»[٥]، والسخاوي في «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»[٦]، والسيوطي في «تدريب الراوي بشرح تقريب النواوي»[٧]، وغيرهم.

وهذه اللفظة – عند عامة النقاد عدا البخاري - من أسهل مراتب الجرح، ومن الألفاظ التي تفيد أنه يُعتَبَر بحديث أصحابها، وهي تعني أن صاحبها يحتاج إلى وقفة تأمل وبحث، وأن الناقد الذي أطلقها يتوقف في قبول حديث من أطلقها عليه، وفي الاحتجاج بخبره حتى يتبين له حاله، فهي محل اجتهاد، وموضع تبصر، يستوجب التأمل والتحقيق والتدقيق قبل إصدار الحكم.

وقد أنزلها الإمام السخاوي في منزلة من قيل فيه: «فيه مقال»، أو «أدنى مقال»، أو «فلان لين»، أو «فيه لين»، أو «تكلموا فيه».

ولقد شاع استعمال هذه العبارة عن الإمام البخاريّ، واستعملها غيره من النقاد على قلة، مثل أبي حاتم الرازي، وأبو أحمد ابن عديّ، وأبي أحمد الحاكم، وغيرهم.

مدلول لفظة: «فيه نظر» عند الإمام البخاري:

---

(١) (٤/١).
(٢) (صـ: ١٠٦).
(٣) (٣٧٧/١).
(٤) (٦١٤/١).
(٥) (٣٧٧/١).
(٦) (١٢٦/١).
(٧) (٤١٠/١).

قد وقع خلاف بين العلماء في مقصود الإمام البخاري من هذه اللفظة على قولين:

القول الأول: أنها تفيد الضعف الشديد، فمن العلماء من ذهب إلى أن مراد البخاري بلفظة: «فيه نظر» الجرح الشديد، وشدة الضعف، والطعن في عدالة الراوي وصدقه، وأنها من الجرح الذي لا ينجبر عندهم، وممن ذهب إلى هذا الرأي المزي والذهبي كما نقل عنهما الزركشي في «نكته» حين قال: «وَقَول البُخَارِيّ فِي الرجل كثيرًا فِيهِ نظر قَالَ الحافظان الْمزي والذهبي هُوَ نَظِير قَوْلنَا مَتْرُوك أَو مطروح»[(١)]. وقال الذهبي أيضًا: «كذا عادته – أي البخاري - إذا قال: «فيه نظر»، بمعنى أنه: «متهم»[(٢)].

وقال أيضًا في ترجمة عبد الله بن داود الواسطي التمار: «وقد قال البخاري: «فيه نظر»، ولا يقول هذا إلا فيمن يتهمه غالبًا»[(٣)].

وقال أيضًا في ترجمة عثمان بن فائد: «وقل أن يكون عند البخاري رجل «فيه نظر» إلا وهو متهم»[(٤)].

ومثله ابن كثير حين قال: «ومن ذلك أن البخاري إذا قال، في الرجل: «سكتوا عنه»، أو «فيه نظر»، فإنه يكون في أدنى المنازل وأردئها عنده، لكنه لطيف العبارة في التجريح، فليعلم ذلك»[(٥)].

وأيضًا العراقي حين قال: «وفلانٌ فيه نظرٌ»، و«فلانٌ سكتوا عنه»، وهاتانِ العبارتانِ يقولهُمُا البخاريُّ فيمَنْ تركوا حديثَهُ»[(٦)].

وابن حجر حيث قال في ترجمة أَوْس بن عبد الله: «ضَعِيفٌ جِدًّا قَالَ الْبُخَارِيُّ: «فِيهِ نَظَرٌ»، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ يَقُولُهَا الْبُخَارِيُّ فِيمَنْ هُوَ مَتْرُوكٌ»[(٧)].

(١) يُنْظَر: «النكت على مقدمة ابن الصلاح»، للزركشي: (٤٣٧/٣).
(٢) يُنْظَر: «الموقظة في علم مصطلح الحديث»: (صـ: ٨٣).
(٣) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (٤١٦/٢).
(٤) «ميزان الاعتدال»: (٥٢/٣).
(٥) يُنْظَر: «الباعث الحثيث إلى اختصار علوم الحديث»: (صـ: ١٠٦).
(٦) يُنْظَر: «شرح التبصرة والتذكرة»،للعراقي: (٣٧٧/١).
(٧) يُنْظَر: «القول المسدد في الذب عن مسند أحمد»: (صـ: ١٠).

وقال السخاوي: «فيه نظر»، و«فلان سكتوا عنه»، وكثيرًا ما يُعَبِّرُ البخاري بهاتين الأخيرتين فيمن تركوا حديثه، بل قال ابن كثير: إنهما أدنى المنازل عنده وأردؤها، قلت: لأنه لورعه قَلَّ أن يقول: كذاب أو وضاع. نعم، ربما يقول: كَذَّبَهُ فلانٌ، ورَمَاهُ فلانٌ بالكذب»[١].

وقال السيوطي في تنبيه له: «البخاري يُطْلِقُ «فيه نظر»، و«سكتوا عنه» فيمن تركوا حديثه، ويُطْلِقُ «منكر الحديث» على من لا تحل الرواية عنه»[٢].

ويمكن القول بأن هذا ما درج عليه معظم الباحثين في مدارس الحديث اليوم.

واحتج هذا الفريق بما نسبه الذهبي للبخاري وهو يترجم له حيث قال: «إذا قلت: «فلان في حديثه نظر»، فهو متهم واه»[٣].

وبما قاله الحافظ أبو مُحَمَّد عَبد اللَّهِ بْن أَحْمَد بْن سَعِيد بْن يربوع الإشبيلي: «بَيَّنَ مسلمٌ جرحه في صدر كتابه، وأما البخاري فلم يُنَبِّه من أمره على شيء، فَدَلَّ أنه عنده على الاحتمال؛ لأنه قد قال في «التاريخ»: «كل من لم أُبَيِّن فيه جرحه فهو على الاحتمال، وإذا قلت: «فيه نظر»، فلا يحتمل»[٤].

القول الثاني: أنها تفيد عنده أحيانًا الضعيف الشديد وأحيانًا الضعف الخفيف، وأن صاحبها يحتاج إلى بحث ونظر، وعدم قبول خبره إلا بعد التثبت من حاله، من حيث خفة الضعف أو شدته.

يقول الحافظ ابن حجر في تفسير له لهذه اللفظة: «وهذه عبارته – يعني البخاري – فيمن كان وسطًا»[٥].

وقد فَصَّل الدكتور عبد الله الجديع تفصيلًا حسنًا في هذه القضية: «المتَتَبَّع لاستعمال البخاري يجده قالها في المجروحين على اختلاف درجاتهم، كما قالها في بعض

(١) يُنْظَر: «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث»: (٢/ ١٢٦).
(٢) يُنْظَر: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي»: (١/ ٤١٠).
(٣) يُنْظَر: «سير أعلام النبلاء»: (١٢/ ٤٤١).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب الكمال في أسماء الرجال»: (١٨/ ٢٦٥).
(٥) يُنْظَر: «بذل الماعون في فضل الطاعون»: (صـ: ١١٧).

المجهولين الذين لم يتبيَّن أمرهم لقلة ما رَوَوا، بل قالها في رواة هم عند غيره في موضع القبول. فقالها في عبد الحكيم بن منصور الخزاعي[١]، وهو متروك متهم. وقالها في حريث بن أبي مطر الحنَّاط[٢]، وهو منكر الحديث. وقالها في عمرو بن دينار قَهْرَمانِ آل الزبير[٣]، وهو ضعيف الحديث. وقالها في علي بن مسعدة الباهلي[٤]، وهو صالح الحديث يعتبر به. وقالها في جميل بن عامر[٥]، وهذا ذكره ابن عدي وقال: «يعرف بحديث أو حديثين»[٦].

كما قالها في سعيد بن خالد الخُزاعيّ[٧]، وقال ابن عدي: «هذا الذي ذكره البخاري إنما يشير إلى حديث واحد، يرويه عنه عبد الملك الجُدِّيُّ، وهو يعرف به، ولا يعرف له غيره»[٨]. وقالها في حُيَيّ بن عبد الله المعافِريّ[٩]، وهو حسنُ الحديث لا بأس به. وقالها في حبيب بن سالم مولى النعمان بن بشير[١٠]، وقد احتج به مسلم في «صحيحه» في موضع واحد[١١]، وهو صدوق حسن الحديث، وثقه أبو حاتم الرازي، وأبو داود السجستاني، وابن حبان[١٢]. بل قد صحح البخاري حديث حبيب بن سالم فيما نقله عنه الترمذي في «العلل الكبير»، أبواب الصلاة، باب: مَا جَاءَ فِي الْقِرَاءَةِ فِي الْعِيدَيْنِ (ص: ٩٢/برقم: ١٥٢)، قال:

---

(١) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (١٩١٥/١٢٥/٦).
(٢) «السابق نفسه»: (٢٥٤/٧١/٣).
(٣) «السابق نفسه»: (٢٥٤٥/٣٢٩/٦).
(٤) «السابق نفسه»: (٢٤٤٨/٢٩٤/٦).
(٥) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٢٢٤٣/٢١٦/٢).
(٦) يُنْظَر: «الكامل»: (٣٥٩/٤٢٨/٢).
(٧) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (١٥٥٩/٤٦٩/٣).
(٨) يُنْظَر: «الكامل»: (٨١٠/٤٣٢/٤).
(٩) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٢٦٩/٧٦/٣).
(١٠) «السابق نفسه»: (٢٦٠٦/٣١٨/٢).
(١١) يعني ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، كتاب: الْجُمُعَةِ، بَابُ مَا يُقْرَأُ فِي صَلَاةِ الْجُمُعَةِ (٢/ ٥٩٨/ح: ٨٧٨)، قال: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى، وَأَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَإِسْحَاقُ، جَمِيعًا عَنْ جَرِيرٍ، قَالَ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ، مَوْلَى النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ، قَالَ: «كَانَ رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ، وَفِي الْجُمُعَةِ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى، وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ»، قَالَ: «وَإِذَا اجْتَمَعَ الْعِيدُ وَالْجُمُعَةُ، فِي يَوْمٍ وَاحِدٍ، يَقْرَأُ بِهِمَا أَيْضًا فِي الصَّلَاتَيْنِ».
(١٢) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٣٢/١٨٤/٢).

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ, حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ, عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْتَشِرِ, عَنْ أَبِيهِ, عَنْ حَبِيبِ بْنِ سَالِمٍ, عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ, أَنَّ النَّبِيَّ-ﷺ - كَانَ يَقْرَأُ فِي الْعِيدَيْنِ وَالْجُمُعَةِ بِسَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى, وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ الْغَاشِيَةِ, وَرُبَّمَا اجْتَمَعَا فِي يَوْمٍ فَيَقْرَأُ بِهِمَا».

قال الترمذي: «سَأَلْتُ مُحَمَّدًا عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَقَالَ: «هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ».

وأكثر الذين قال فيهم البخاري تلك العبارة هم ممن يُكْتَبُ حديثه ويُعْتَبَرُ به، وفيهم جماعة كانوا قليلي الحديث، غير مشهورين به، لا يَصِلون إلى حدِّ السُّقُوط، خلافًا لمن قال إنه يطلقها على من هو متهم - كما تقدم في القول الأول.

ومما يُبَيِّنُ مراد البخاري بقوله هذا، ما ذكره أبو عيسى الترمذي عنه من قوله في «حكيم بن جبير»: «لنا فيه نظر»، قال الترمذي: «ولم يعزم فيه على شيء»[(١)].

فهذا يدل على أن هذه العبارة من البخاري فيمن هو في موضع تأمُّل وتوقُّف عنده، فهي عبارة احتراز عن قبول حديث الراوي والاحتجاج به، أو الاعتبار به، ولكونها توقفًا عن القبول، فهي في جملة ألفاظ الجرح، وإن لم يقصد البخاري إلحاق الجرح بمن أطلقها عليه.

وأكثر ما يقال: هي من عبارات الجرح المجملة، يبحث عن تفسيرها في كلام سائر النقاد في ذلك الراوي»[(٢)].

ومثله قول الإمام البخاري في عبد الرَّحْمَن بن سلمَان الحجري الرعيني: روى عَن عقيل، روى عَنهُ عبد الله بن وهب. فِيهِ نظر[(٣)]، قال ابن يونس: وهو قريب السن من ابن وهب يروي عن عقيل غرائب ينفرد بها، وكان ثقة. وقال أبو حاتم: ما رأيت من حديثه منكرًا وهو صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس[(٤)]. وقال ابن حجر: لا بأس به[(٥)]. وغير ذلك من الأمثلة الكثير والكثير.

(١) يُنْظَر: «العلل الكبير»: (صـ ٣٩٠).
(٢) يُنْظَر: «تحرير علوم الحديث»، للجديع: (٦٠٣/١).
(٣) يُنْظَر: «الضعفاء الصغير»: (صـ ٧١/برقم: ٢٠٩).
(٤) يُنْظَر: «تهذيب التهذيب»: (٣٨١/١٨٧/٦).
(٥) يُنْظَر: «تقريب التهذيب»: (صـ ٣٤١/برقم: ٣٨٨٢).

وباستقراء من قال فيهم الإمام البخاري: «فيه نظر» نرى أن منهم من هو متروك، ومن هو منكر الحديث، ومن هو ضعيف، ومن هو لا بأس به، ومن هو ثقة، فلا بُدَّ من جمع الأقوال فيه، والمقارنة بينها وفق القواعد المعروفة عند علماء الجرح والتعديل، فينبغي الاجتهاد في كشف المراد من هذه اللفظة؛ وذلك بمقارنة أقوال جميع الأئمة في هذا الراوي الذي قيلت فيه.

ومما يقوي هذا الرأي، ويدل عليه قول الإمام البخاري في مُحَمد بْن كُرَيب، وأخيه رِشدِين: فِيهِما نَظَرٌ[١]. ونقل الترمذي عنه قوله: «وَقَدْ كَتَبْتُ عَنْهُمَا – يعني محمدًا ورشدين - فِي الْكُتُبِ وَأَنَا نَاظِرٌ فِي أَمْرِهِمَا»[٢].

وقد ذكر الخطيب بإسناده أثناء ترجمة الإمام البخاري إلى محمد بن أبي حاتم، قَالَ: سئل محمد بن إسماعيل، عن خبر حديث، فقال: «با أبا فلان أتراني أدلس؟ تركت أنا عشرة آلاف حديث لرجل فيه نظر، وتركت مثله أو أكثر منه لغيره لي فيه نظر»[٣].

كما أن دلالة الفظة من الناحية اللغوية بعيدة كل البعد عن إرادة الضعف الشديد[٤].

ولعل من نافلة القول أن أذكر أن قول البخاري: «في إسناده نظر»، أو «في حديثه نظر» يقصد به إسنادًا بعينه، وحديثًا بعينه، قال الذهبي في ترجمة: أويس بن عامر. ويقال ابن عمرو القرني التميمي العابد الكوفي.

قال البخاري: يماني مرادي، في إسناده نظر فيما يرويه. وقال البخاري أيضًا في الضعفاء: في إسناده نظر، يروي عن أويس في إسناد ذلك. قلت: هذه عبارته، يريد أن الحديث الذي روى عن أويس في الإسناد إلى أويس»[٥].

(١) يُنْظَر: «التاريخ الكبير»: (٦٨٢/٢١٧/١).
(٢) يُنْظَر: «العلل الكبير»: (صـ ٣٩٣).
(٣) يُنْظَر: «تاريخ بغداد»: (٣٤٦/٢).
(٤) يُنْظَر: «المدخل إلى علم الجرح والتعديل»، للشربيني: (١٩٨ - ٢٠٣).
(٥) يُنْظَر: «ميزان الاعتدال»: (١٠٤٨/٢٧٨/١).

وقال أيضًا في ترجمة حبشي بن جنادة السلولي: «صحابي، تناكد ابن عدي وذكره في كتاب «الكامل»، وشبهته في ذلك قول البخاري في حديثه: «إسناده فيه نظر»، وذلك عائد إلى الرواة إلى حبشي لا إليه»[١].

وقال ابن عدي في ترجمة أوس بْن عَبد اللَّهِ الربعي أَبي الجوزاء البصري: «يقول البُخارِيّ: «فِي إسناده نظر» أَنَّهُ لم يسمع من مثل ابن مسعود، وعائشة وغيرهما، لا أَنَّهُ ضعيف عنده، وأحاديثه مستقيمة مستغنية عَن أن أذكر منها شيئًا في هذا الموضع»[٢].

وقبل أن نلوي عنان القلم عن مقصود البخاري بقوله: «فيه نظر»، نود أن نذكر أنه قد يطلق هذه اللفظة ويقصد حديثًا معينًا، كما قال في ترجمة قيس أَبي عمَارَة الْفَارِسِي مولى سَوْدَة بنت سعد مولاة بني سَاعِدَة من الْأَنْصَار المدني: عَن عبد الله بن أبي بكر سمع مِنْهُ معن وَابْن أبي أويس، فِيهِ نظر»[٣]، قال ابن عدي: «وهذا الذي أشار إليه البُخارِيّ وإنما هُوَ حديث واحد، وليس الذي يبين من الضعف فِي الرجل وصدقه إذا كَانَ له حديث واحد»[٤].

ومن العرض السابق يمكن أن نخلص إلى أن لفظة فيه نظر عند الإمام البخاري يستعملها على الضعف الخفيف أحيانًا، ويطلقها على الضعف الشديد في أحايين أخر، والذي يضبط هذا كله إنما هو السياق وإعمال القرائن، والنظر في أقوال النقاد الآخرين، ورعاية رتبهم من حيث الوضع النقدي، فلسنا نُسَلِّمُ بقول من يرى أنها تفيد الضعف الشديد على طول الخط، وإنما الذي يحدد ذلك ويضبطه هو التمكن من معرفة قرائن الجمع والترجيح المعتمدة والمستعملة عند أئمة هذا الشأن، والأخذ بناصيتها، والله أعلم.

مدلول لفظة: «فيه نظر» عند الحافظ أبي الفضل السليماني:

يظهر لنا من خلال الدراسة النقدية التطبيقية التي سبقت للرواة الذين قال فيهم الحافظ السليماني «فيه نظر» أن هذه اللفظة يعني بها في الغالب ضعف الراوي ضعفًا

(١) يُنْظَر: «المغني في الضعفاء»: (١/١٤٦/١٢٧٩).
(٢) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٢/١٠٧/٢٢٥).
(٣) يُنْظَر: «التاريخ الأوسط»: (٢/١٤٢/٢٠٩٠).
(٤) يُنْظَر: «الكامل في ضعفاء الرجال»: (٧/١٧١).

يسيرًا، كما في ترجمة: أحْمَد بن مُحَمَّد بن عمر بن عبد الرحمن المُنْكَدِرِيّ، أبي بكر الخراسانيّ فهو حافظ لين الحديث، وكما في ترجمة: خازم بن عبد الله بن خُزَيْمَة البصريّ، أبي خُزَيْمَة البخاري السدوسي، وترجمة: خُلَيْدِ بنِ حَسَّان العَصْرِيّ البخاري، أبي حسان العَبْديّ الهجري، وترجمة: عَبِيدَةُ بنُ بِلَالٍ العَمِّيّ البصري البخاري، وترجمة: مروان بن أبي مروان، ويقال: مروان بن مروان الْعُثْمَانِيُّ، أبي العربان المخزومي، وترجمة: المغيرة بن موسى المُزَنيّ الخوارزمي، أبي عثمان البصري.

- وأحيانًا يراد بها ضعف الراوي ضعفًا شديدًا، كما في ترجمة: علي بن مجاهد بن مسلم الكابلي، أبي مجاهد الرازي الكندي.

- وتارة يقصد بها كون الراوي ينزل عن درجة الثقة قليلًا دون تفسير ما غُمِزَ به، وأنه يتزحزح عن تمام الضبط إلى خفة الضبط، كما في ترجمة: عبد المؤمن بن خالد الحنفي الْخُرَاسَانِيّ، أبي خالد المروزي، قاضى مرو، وترجمة: عبيد بن سليمان الباهلي، أبي الحارث الكوفي المروزي، وترجمة: عمار بن عبد الجبار البدشي، أبي الحسن المروزي، وترجمة: عيسى بن عبيد بن مالك الكندي، أبي المنيب المروزي الخراساني، وترجمة: منصور بن النعمان اليَشْكُريّ الرَّبَعيّ البصري، أبي حفص المروزي البخاري، وترجمة: يزيد بن عقبة المروزي، أبي محمد العتكي الفزاري.

- وتارة يقصد بها روايته عن الضعفاء مع كونه ثقة في نفسه، فحمل عليه لأجل ذلك، كما في ترجمة: الحارث بن مسلم الرازي الرُّوذِيّ المقري، فهو ثقة عيب عليه أنه يروي عن الضعفاء، وترجمة: محمد بن مزاحم العامري، أبي وهب الْمَرْوَزِيّ، وترجمة: محمد بن المغيرة بن سنان الضَّبِّيّ الهمذانيّ الْبَكْرِيّ الحنفيّ.

- وتارة يقصد بها كونه رمي بنوع بدعة، أو له مناكير قليلة، كما في ترجمة: حفص بن عبد الرحمن بن عمر البلْخيّ، أبي عمر الفقيه، قاضى نيسابور، فإنه ثقة ربما وهم رمي بالإرجاء. ولعل وصف السليماني له بذلك من أجل ما نُقِمَ عليه من الإرجاء، أو من قبل بعض الروايات التي استنكرت عليه، وترجمة: هارون بن المغيرة بن حكيم البجلي، أبي حمزة الرازي.

- وأحيانًا لا يكون في الراوي إلا قول السليماني وحده، فيُعْمَل به ولا يُهْمَل، كما في ترجمة عثمان بن ناجية الخراساني، وترجمة: عمر بن حفص بن عمرو الأشقر القرشي، أبي حفص البخاري، فليس فيه جرح إلا قول السليماني: «فيه نظر»، وإعمال قول المجرح أولى من إهماله، كما هو مقرر عند أئمة الجرح والتعديل، وترجمة: محمد بن الليث، أبي لبيد السرخسي، فقد جهله الذهبي، وعرفه السليماني وقال عنه: فيه نظر.

- وقد يقصد بها كون الراوي ضعيفًا، مع توافق قوله مع قول ناقد آخر، كما في ترجمة: مالك بن سليمان بن مُرَّة النَّهْشَلِي، أبي عبد الرحمن السَّعْدِيّ الهروي.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

بعد هذه الجولة العلمية، والدراسة الحديثية والتي أسأل الله تعالى أن يكون بحثي في هذه القضية إضافة جديدة في الدراسات المتعلقة بالسنة النبوية المطهرة من ناحية الموضوع، وكذلك من ناحية التفصيل الذي عَوَّلْتُ عليه أثناء عرضي للدراسة، وإبرازه للقارئ الكريم.

ولما كان من تمام البحث أن يبرز الموضوع مستوفًى من جميع جوانبه فأحب أن أُبَيِّنَ خلاصة ما تعرضت له في هذا البحث فذكرت ترجمة موجزة للإمام السليماني – رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وكذا اعتنيت ببيان مصطلح «فيه نظر»، وبَيَّنت مدلوله، عند السليماني من خلال الدراسة التطبيقية، وعند غيره من المحدثين، لا سيما سلطان النقاد الإمام البخاري – رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وأوضحت ألفاظ الجرح والتعديل عند الإمام السليماني –رَحِمَهُ ٱللَّهُ - وذكرت في هذا البحث رتبة الإمام السليماني - رَحِمَهُ ٱللَّهُ– عند علماء النقد، واستعرضت دراسة تطبيقية لمن قال فيهم الإمام السليماني «فيه نظر»، وقمت بذكر ثنتين وعشرين ترجمة للرواة الذين وصفهم الإمام السليماني بذلك الوصف، ودراسة أحوالهم من حيث الجرح والتعديل، ثم قمت بدراسة نموذج حديثي لكل راوٍ منهم، مع الوقوف على أحكام العلماء على هذه الأحاديث – إن وجدت.

وأما عن أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي هذا فهي على النحو الآتي:

١. أن علم الجرح والتعديل من أجل العلوم الإسلامية عامة، وعلوم السنة المشرفة خاصة، حيث يتم من خلاله معرفة الراوي الثقة من غيره، وتمييز الراوي مقبول الرواية من غيره، وهذا يكون له أكبر الأثر في قبول الحديث، أو رده، ومن ثَمَّ العمل بالخبر، أو تركه.

٢. أن مصطلحات الأئمة النقاد تحتاج إلى تحرير وبيان، وموازنة هذه المصطلحات في ضوء بعضها البعض، كما ينبغي تمييز عبارات الإمام الواحد، ومحاولة الوصول لمقصوده من خلال تطبيقاته لتلك المصطلحات على الرواة.

٣. أن الإمام إن الحافظ أبا الفضل السليماني من أئمة الجرح والتعديل الثقات المعتمدين في هذا الفن، والذين عاشوا في القرن الرابع والخامس الهجريين، وأن له كتبًا كثيرة لم يصلنا منها شيء، وهو يتكلم عن الرواة جرحًا وتعديلًا، وقد نقل العلماء عنه، وعَدُّوه من النقاد

المعتبرين في هذه الصناعة، وهو يميل – أحيانًا - إلى التشدد، وقد اهتم بنقل أقواله الحافظان الذهبي وابن حجر، وغيرهما.

٤- أظهر البحث أن الحافظ السليماني عمدة لتراجم لا نجدها إلا عنده، فهو يتكلم على رواة، وخاصة من بلاد بخارى وما حولها، ولا نجد لغيره من النقاد قولًا فيه، أو نقدًا لحاله، وظهر لنا من خلال هذا البحث أنه أكثر من استعمال مصطلح «فيه نظر»، ولهذا المصطلح له عدة معان، كما أنه حكم على رواة كثر بالتهمة بالوضع، وحكم على آخرين بوصف: «منكر الحديث»، إلى غير ذلك من الألفاظ التي وردت في البحث.

٥- تُعَدُّ أقوال الحافظ السليماني أقوالًا عظيمة النفع، جليلة القدر، مفيدة في باب الجرح والتعديل؛ ولا يستغني باحث في الرواة والأسانيد عن الرجوع إليه، فهو مرجع لكل باحث، ومقصد لكل طالب، وقد حظي هذا الإمام الجليل مكانة مرموقة ومنزلة سامقة بين محدثي زمانه، ونقاد عصره، فأثنوا عليه ومدحوه.

٦. أن أقوال الإمام السليماني ليست مقصورة على التجريح فقط؛ وإنما اشتملت على أقوال التعديل، وظهر اهتمامه بالكلام على عدالة الرواة، وبخاصة فيما يخص البدع، وربما تحامل على بعض الرواة بالحكم عليهم بالتبديع.

٧. يُعَدُّ عمدة في جملة من التراجم، وبخاصة فيما يتعلق ببلاد بخارى وما حولها، حيث تكلم على رواة لم يتكلم عليهم غيرهم.

٨. يُعَدُّ حديث من وُصف بوصف «صدوق» حديثًا حسنًا لذاته، ومثله مصطلح: «لا بأس به»، و«ليس به بأس»، و«مأمون»، و«خيار»، و«جيد الحديث»، و«حسن الحديث»، و«حديثه حسن»، ونحو هذه الألفاظ، ومرتبة «صدوق» مرتبة دون الثقة، وفوق الضعيف ضعفًا قريبًا محتملًا، أو بتعبير آخر: ضعفًا يسيرًا منجبرًا، وذلك في غالب اصطلاحات النقاد، فالصدوق يُحكَم بحسن حديثه عند اندفاع الخطأ والوهم عن روايته.

٩. أن الإمام السليماني –رَحِمَهُ ٱللَّهُ– استعمل لفظة: «فيه نظر» وقصد بها تضعيف الراوي ضعفًا شديدًا، وهذا في ترجمتين فقط، وذلك في ستة تراجم، وتارة يقصد بها كون الراوي يروي عن الضعفاء مع أنه ثقة في نفسه، فحمل عليه لأجل ذلك، وهذا في ترجمتين، وتارة يقصد بها كونه رُمِيَ بنوع بدعة، أو له مناكير قليلة، وهذا في ترجمتين أيضًا، وأحيانًا لا يكون

في الراوي إلا قول السليماني وحده، فيُعْمَل به ولا يُهْمَل، وذلك في ثلاث تراجم، وقد يقصد بها كون الراوي ضعيفًا، مع توافق قوله مع قول ناقدٍ آخر، وهذا في ترجمة واحدة.

١٠. أن الرواة الذين قال فيهم الإمام السليماني لفظ: «فيه نظر» اتفق في كثير منها مع باقي النقاد، ولم يكن قوله مخالفًا لهم في الغالب الأعم، ومع ذلك أحيانًا لا ننكر أنه يظهر ميله للتشدد في الأحكام على بعض الرواة.

١١. أن الإمام السليماني له عدة اصطلاحات في الحكم على الرواة من حيث العدالة والضبط، والتوثيق والجرح، ومن أبرز تلك الاصطلاحات: «فيه نظر»، فله عدة معانٍ عنده، كما ظهر في ثنايا الدراسة.

وغير ذلك من النتائج التي يمكن التوصل إليها من خلال البحث.

وأما عن أهم التوصيات، فهي كما يلي:

١. إعداد دراسة علمية موسعة (ماجستير، أو دكتوراه) تتناول مصطلح «فيه نظر» عند أئمة النقد، كما صنعت هنا مع الإمام السليماني، وعمل استقراء تام لهم، بحيث تقوم هذه الدراسة بحصره وجمعه عند أئمة النقد جميعًا؛ ليظهر المراد والمقصود منه عند أئمة النقد، فينظر معناه عند أبي حاتم الرازي، وابن معين، والبخاري، وابن المديني، والنسائي، وغيرهم من علماء الجرح والتعديل، وصيارفته، على أن يكون الجمع لهذا المصطلح بطريقة استقصائية، وليس بطريقة انتقائية، ومقارنة أقوال النقاد ببعضها البعض، والموازنة بين الأقوال في الراوي الواحد، وتحرير حال الراوي وَفق قرائن الترجيح المعروفة لدى أئمة هذا الشأن.

٢. إعداد موسوعة علمية حاسوبية متخصصة في ألفاظ الجرح والتعديل، والاهتمام بعمل تراجم واسعة للرواة الذين قيل فيهم: «فيه نظر»، وسبر مروياتهم، ومقارنتها بروايات المتقنين من الرواة، والحكم عليها بما يليق بحالها، مع ضرورة الاستعانة بأساتذة متخصصين للنظر والترجيح بين الأقوال المتعارضة في الراوي، وتمييز الراجح من أحوال الرواة الموصوفين بلفظ: «فيه نظر»؛ وذلك يكون عونًا كبيرًا للباحثين، وطالبي الحديث الشريف.

٤. عقد مُؤتمر علمي سنوي في جامعة الأزهر الشريف لبحث القضايا الحديثية الشائكة والمهمة التي تشغل أذهان الأوساط الحديثية في زماننا، وتحرير المصطلحات الحديثية التي تحتاج إلى تحرير، وإنعام نظر، وإعمال فِكَرٍ، على أن يخصص لقضايا فهم النص النبوي، والرد على الشبهات المثارة جانبًا كبيرًا من أعمال المؤتمر، وتقدم فيه الأبحاث الجديدة التي تُعنَى بذلك؛ وذلك هام جدًّا لإصلاح مجتمعاتنا اليوم.

وأخيرًا أقول: إن هذا البحث كان فرصة سانحة لي لقضاء فترة طيبة من الزمن في صحبة رواة سنة سيدنا رسول الله ﷺ، ولا ريب أن صحبة الأخيار تدفع الإنسان دائمًا إلى الخير؛ وتحثه عليه، كما اعترف بأن الاطلاع على مؤلفات الأئمة النقاد المحققين المطلعين، والعكوف على دراستها قد فتح لي آفاقًا واسعة للنظر، والتحقيق، والتحرير، والتفكير النافع، واستخراج الفوائد العلمية، واستخلاص القواعد الحديثية.

وفي الختام أسأل الله عز وجل بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يلهمني الرشاد والصواب، كما أسأله سبحانه وتعالى أن يبارك في هذا المجهود، وأن يجعل الإخلاص رائدي، والهُدى مقصدي، والتوفيق حليفي، وأن ينفعني بهذا العمل وسائر المسلمين، وأن يرزقني صحبة النبي المصطفى الأمين عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم في جنات النعيم.

فالله -جَلَّجَلَالُهُ - هو الموفق والمعين والهادي إلى سواء السبيل إنه سبحانه سميع قريب، ونعم المولى ونعم المجيب، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصل اللهم على نبينا محمد النبي المصطفى الأمين وعلى آله وصحبه وسلم.

وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

الباحث،،،

فهرس المصادر والمراجع

١- أبجديات البحث العلمي في العلوم الشرعية، د/ فريد الأنصاري، ط: مطبعة النجاح الجديدة - الدار البيضاء، ط: ١، سنة: ١٩٩٧م.

٢- أبو زرعة الرازي وجهوده في السنة النبوية، كتاب الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، سنة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣- إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، المؤلف: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي (المتوفى: ٨٤٠هـ)، تقديم: فضيلة الشيخ الدكتور أحمد معبد عبد الكريم، المحقق: دار المشكاة للبحث العلمي بإشراف أبو تميم ياسر بن إبراهيم، دار النشر: دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.

٤- أحاديث مختارة من موضوعات الجورقاني وابن الجوزي، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤ هـ

٥- الأحكام الوسطى من حديث النبي -ﷺ-، لعبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (المتوفى: ٥٨١ هـ)، تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، عام النشر: ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥م.

٦- أحوال الرجال، لإبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبي إسحاق (المتوفى: ٢٥٩هـ)، المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث اكادمي - فيصل آباد، باكستان.

٧- أخبار القضاة، لأَبي بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ خَلَفِ بْنِ حَيَّانَ بْنِ صَدَقَةَ الضَّبِّيّ البَغْدَادِيّ، المُلَقَّب بِـ"وَكِيع" (المتوفى: ٣٠٦هـ)، المحقق: صححه وعلق عليه وخرّج أحاديثه: عبد العزيز مصطفى المراغي، الناشر: المكتبة التجارية الكبرى، بشارع محمد علي بمصر لصاحبها: مصطفى محمد، الطبعة: الأولى، ١٣٦٦هـ=١٩٤٧م (صورتها عالم الكتب، بيروت، ومكتبة المدائن - الرياض).

٨- اختصار علوم الحديث، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان.

٩- إرشاد القاصي والداني إلى تراجم شيوخ الطبراني، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، قدم له: د سعد بن عبد الله الحميد، راجعه ولخص أحكامه وقدم له: أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، الناشر: دار الكيان - الرياض، مكتبة ابن تيمية – الإمارات.

١٠- الإرشاد في معرفة علماء الحديث. المؤلف : الخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني أبو يعلى. الناشر : مكتبة الرشد – الرياض. الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ تحقيق : د. محمد سعيد عمر إدريس.

١١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب، تأليف: يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر، دار النشر: دار الجيل - بيروت - ١٤١٢، الطبعة: الأولى، تحقيق: علي محمد البجاوي.

١٢- أسد الغابة، لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيباني الجزري، عز الدين ابن الأثير (المتوفى: ٦٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.

١٣- إسعاف المبطأ برجال الموطأ. المؤلف : عبدالرحمن ابن أبي بكر أبو الفضل السيوطي. الناشر: المكتبة التجارية الكبرى - مصر، ١٣٨٩هـ – ١٩٦٩م.

١٤- أسنى المطالب في أحاديث مختلفة المراتب، لمحمد بن محمد درويش، أبي عبد الرحمن الحوت الشافعي (المتوفى: ١٢٧٧هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨ هـ-١٩٩٧م.

١٥- الإصابة في تمييز الصحابة. المؤلف: أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي. الناشر : دار الجيل – بيروت. الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ تحقيق : علي محمد البجاوي.

١٦- أصول الدين عند الإمام أبي حنيفة، لمحمد بن عبد الرحمن الخميس، دار الصميعي، المملكة العربية السعودية.

١٧- أطراف الغرائب والأفراد من حديث رسول الله –ﷺ – للإمام الدارقطني، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: محمود محمد محمود حسن نصار / السيد يوسف، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ-١٩٩٨م.

١٨- الأعلام، المؤلف: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزِّرِكْلِيّ الدمشقي (المتوفى: ١٣٩٦هـ). الناشر: دار العلم للملايين. الطبعة: الخامسة عشر - أيار - مايو ٢٠٠٢ م.

١٩- إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا)، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبي بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: د. عبد القيوم عبد ريب النبي، الناشر: جامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ

٢٠- إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: مغلطاي بن قليج المصري الحنفي. المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد - أبو محمد أسامة بن إبراهيم. الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ-٢٠٠١ م.

٢١- الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، لسعد الملك، أبي نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، سنة: ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

٢٢- الأماكن أو ما اتفق لفظه وافترق مسماه من الأمكنة، المؤلف: أبو بكر محمد بن موسى بن عثمان الحازمي الهمداني، زين الدين (المتوفى: ٥٨٤هـ)، المحقق: حمد بن محمد الجاسر، الناشر: دار اليمامة للبحث والترجمة والنشر، عام النشر: ١٤١٥ هـ

٢٣- أمالي ابن بشران، المؤلف: أبو القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران بن محمد بن بشْران بن مهران البغدادي (المتوفى: ٤٣٠هـ)، ضبط نصه: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف العزازي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

٢٤- الأنساب المتفقة في الخط المتماثله في النقط والضبط، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، سنة: ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥م.

٢٥- الأنساب. المؤلف: أبو سعد السمعاني. المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره. الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢م.

٢٦- البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العملية، د/ رجاء وحيد دويدي، ط: دار الفكر المعاصر، بيروت - لبنان، ودار الفكر، دمشق- سورية، ط: ١، سنة: ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٧- البحث العلمي وضوابطه في الإسلام، د: حلمي عبد المنعم صابر، ط: مكتبة الإيمان، ط:٢، سنة: ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.

٢٨- بحر الدم فيمن تكلم فيه الإمام أحمد بمدح أو ذم، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن ابن المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتورة روحية عبد الرحمن السويفي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٢٩- البداية والنهاية، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦م.

٣٠- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع - الرياض-السعودية، الطبعة: الاولى، سنة: ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣١- بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث، المؤلف: أبو محمد الحارث بن محمد بن داهر التميمي البغدادي الخصيب المعروف بابن أبي أسامة (المتوفى: ٢٨٢هـ)، المنتقي: أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان بن أبي بكر الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧ هـ)، المحقق: د. حسين أحمد صالح الباكري، الناشر: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

٣٢- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام، لعلي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبي الحسن ابن القطان (المتوفى: ٦٢٨هـ)، المحقق: د. الحسين آيت سعيد، الناشر: دار طيبة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٣٣- تاج التراجم، لأبي الفداء زين الدين أبو العدل قاسم بن قُطلُوبغا السودوني الجمالي الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، المحقق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٣ هـ-١٩٩٢م.

٣٤- تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، لأبي زكريا يحيى بن معين البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م.

٣٥- تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

٣٦- تاريخ ابن يونس المصري، لعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي، أبي سعيد (المتوفى: ٣٤٧هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ.

٣٧- تاريخ أسماء الثقات. المؤلف: أبو حفص ابن شاهين. المحقق: صبحي السامرائي. الناشر: الدار السلفية – الكويت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م.

٣٨- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين، لأبي حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

٣٩- تاريخ أصبهان = أخبار أصبهان، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

٤٠- تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف. الناشر: دار الغرب الإسلامي. الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتاب العربي، بيروت، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري. الطبعة: الثانية، ١٤١٣ هـ-١٩٩٣م.

٤١- التاريخ الأوسط، لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، مكتبة دار التراث – حلب، القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٧ هـ – ١٩٧٧م.

٤٢- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة - السفر الثالث، المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (المتوفى: ٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي هلال، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ-٢٠٠٦م.

٤٣- التاريخ الكبير. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد – الدكن. طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، د ت.

٤٤- تاريخ بغداد. المؤلف: أبو بكر الخطيب البغدادي. تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. دار الغرب الإسلامي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠٢ م، وراجعت أيضًا طبعة دار الكتب العلمية – بيروت. دراسة وتحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ

٤٥- تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ-١٩٩٥م.

٤٦- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، الناشر: المكتبة العلمية، بيروت – لبنان.

٤٧- تجريد الأسماء والكنى المذكورة في كتاب المتفق والمفترق للخطيب البغدادي، المؤلف: عُبَيْد الله بن علي بن محمد بن محمد بن الحسين ابن الفرّاء، أبو القاسم بن أبي الفرج بن أَبِي خازم ابْن القاضي أَبِي يَعْلَى البغدادي، الحنبلي (المتوفى: ٥٨٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة، اليمن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١م.

٤٨- تحرير تقريب التهذيب. المؤلف: د: بشار عواد معروف. الشيخ: شعيب الأرناؤوط. مؤسسة الرسالة. الطبعة الأولى ١٤٣٢هـ.٢٠١١م.

٤٩- تحرير علوم الحديث، المؤلف: عبد الله بن يوسف الجديع، الناشر: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣م.

٥٠- تحفة الأبرار بنكت الأذكار للنووي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: محيي الدين مستو، الناشر: مكتبة دار التراث، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٥١- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، لجمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: عبد الصمد شرف الدين، طبعة: المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، الطبعة: الثانية: ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.

٥٢- تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي. المؤلف: جلال الدين السيوطي. الناشر: مكتبة الرياض الحديثة – الرياض. تحقيق: عبد الوهاب عبد اللطيف، وأيضًا طبعة حققها: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

٥٣- تذكرة الحفاظ وتبصرة الأيقاظ (مطبوع ضمن مجموع رسائل ابن عبد الهادي)، ليوسف بن حسن بن أحمد بن حسن ابن عبد الهادي الصالحي، جمال الدين، ابن

المِبْرَد الحنبلي (المتوفى: ٩٠٩ هـ)، عناية: لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، الناشر: دار النوادر، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٥٤- تذكرة الحفاظ. المؤلف: شمس الدين الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ). الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٥٥- تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قيماز الشهير بـ «الذهبي»، تحقيق: غنيم عباس غنيم - مجدي السيد أمين، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعه: الأولى، سنة: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٥٦- التذييل علي كتب الجرح والتعديل، المؤلف: طارق بن محمد آل بن ناجي (المتوفى: ١٤٣٢هـ)، الناشر: مكتبة المثنى الإسلامية - حولي شارع المثنى، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ- ٢٠٠٤م.

٥٧- التَّراجِمُ السَّاقِطَةُ مِنْ كِتَابِ إِكْمَال تَهْذِيبَ الكَمَال لِمُغْلَطَاي، مِنْ: تَرجَمةِ الحَسَنْ البَصرِيّ، إِلَى: تَرجَمةِ الحكم بْن سنان، المؤلف: مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، أبو عبد الله، علاء الدين (المتوفى: ٧٦٢هـ)، تحقيق ودَرَاسَة: طُلاَّبْ وَطَالِبَاتْ مَرْحَلَة الماجسْتيْر (لعام ١٤٢٤ - ١٤٢٥) شُعْبَة التَّفْسِيْر وَالحَدِيْث - جامعة الملك سعود، إِشْرَاف: د. عَلِي بن عبد الله الصياح، تقديم: د. محمد بن عبد الله الوهيبي، الناشر: دار المحدث للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٦ هـ

٥٨- ترتيب المدارك وتقريب المسالك، لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (المتوفى: ٥٤٤هـ)، المحقق: جزء ١: ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥م، وجزء ٢، ٣، ٤: عبد القادر الصحراوي، ١٩٦٦ - ١٩٧٠م، وجزء ٥: محمد بن شريفة، وجزء ٦، ٧، ٨: سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، الناشر: مطبعة فضالة - المحمدية، المغرب، الطبعة: الأولى.

٥٩- الترغيب والترهيب، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، المحقق: أيمن

بن صالح بن شعبان، الناشر: دار الحديث – القاهرة، الطبعة: الأولى سنة: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.

٦٠- تصحيفات المحدثين، المؤلف: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري (المتوفى: ٣٨٢هـ)، المحقق: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٢م.

٦١- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٢- التعديل والتجريح، لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، المؤلف: أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: ٤٧٤هـ)، المحقق: د. أبو لبابة حسين، الناشر: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٦٣- تعظيم قدر الصلاة، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المَرْوَزِي (المتوفى: ٢٩٤هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، الناشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ.

٦٤- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان، المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: خليل بن محمد العربي، الناشر: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، دار الكتاب الإسلامي – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤م.

٦٥- تفسير الطبري = جامع البيان عن تأويل آي القرآن، المؤلف: محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر الطبري (المتوفى: ٣١٠هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات الإسلامية بدار هجر الدكتور عبد السند حسن يمامة، الناشر: دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٦٦- تقريب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: محمد عوامة. الناشر: دار الرشيد – سوريا. الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ – ١٩٨٦م.

٦٧- التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، المؤلف: محمد بن عبد الغني بن أبي بكر بن شجاع، أبو بكر، معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (المتوفى: ٦٢٩هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، سنة: ١٤٠٨ هـ-١٩٨٨م.

٦٨- التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

٦٩- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، الناشر: مؤسسة قرطبة – مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

٧٠- تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والترجمة والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٨٥م.

٧١- تلخيص تاريخ نيسابور، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تلخيص: أحمد بن محمد بن الحسن بن أحمد المعروف بالخليفة النيسابوري، الناشر: كتابخانة ابن سينا – طهران، عَرَّبَهُ عن الفارسية: د/ بهمن كريمي. طهران.

٧٢- تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، لنور الدين، علي بن محمد بن علي بن عبد الرحمن ابن عراق الكناني (المتوفى: ٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب

عبد اللطيف، عبد الله محمد الصديق الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٩ هـ

٧٣- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى : ٧٤٨هـ)، المحقق: مصطفى أبو الغيط عبد الحي عجيب، الناشر: دار الوطن – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١ هـ- ٢٠٠٠م.

٧٤- تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق، لشمس الدين محمد بن أحمد بن عبد الهادي الحنبلي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، دار النشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٨ هـ -٢٠٠٧م.

٧٥- تهذيب الأسماء واللغات، المؤلف: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، يطلب من: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، د ت.

٧٦- تهذيب التهذيب. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند. الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ

٧٧- تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أبو الحجاج المزي. المحقق: د. بشار عواد معروف. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ – ١٩٨٠م.

٧٨- تهذيب مستمر الأوهام على ذوي المعرفة وأولي الأفهام، المؤلف: سعد الملك، أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (المتوفى: ٤٧٥هـ)، المحقق: سيد كسروي حسن، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٠هـ

٧٩- توضيح المشتبه في ضبط أسماء الرواة وأنسابهم وألقابهم وكناهم، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: محمد نعيم العرقسوسي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٩٣م.

٨٠- الثقات ممن لم يقع في الكتب الستة، المؤلف: أبو الفداء زين الدين قاسم بن قُطْلُوْبَغَا الحنفي (المتوفى: ٨٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: شادي بن محمد بن سالم آل نعمان، الناشر: مركز النعمان للبحوث والدراسات الإسلامية وتحقيق التراث والترجمة صنعاء، اليمن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

٨١- الثقات. المؤلف: ابن حبان البُستي. طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية. تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية. دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند. الطبعة: الأولى، ١٣٩٣هـ = ١٩٧٣ م.

٨٢- جامع المسانيد والسُّنَن الهادي لأقوم سَنَن، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، المحقق: د عبد الملك بن عبد الله الدهيش، الناشر: دار خضر للطباعة والنشر والتوزيع بيروت - لبنان، طبع على نفقة المحقق ويطلب من مكتبة النهضة الحديثة - مكة المكرمة، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

٨٣- الجامع لعلوم الإمام أحمد – الرجال، الإمام: أبو عبد الله أحمد بن حنبل، المؤلف: خالد الرباط، سيد عزت عيد [بمشاركة الباحثين بدار الفلاح]، الناشر: دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، الفيوم - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

٨٤- الجرح والتعديل. المؤلف: ابن أبي حاتم الرازي. الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ١٩٥٢م.

٨٥- جمع الجوامع المعروف بـ «الجامع الكبير»، لجلال الدين السيوطي، المحقق: مختار إبراهيم الهائج - عبد الحميد محمد ندا - حسن عيسى عبد الظاهر، الناشر: الأزهر الشريف، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

٨٦- الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لعبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي، أبي محمد، محيي الدين الحنفي، الناشر: مير محمد كتب خانه – كراتشي.

٨٧- الخصال المكفرة للذنوب، لشمس الدين، محمد بن أحمد الخطيب الشربيني الشافعي (المتوفى: ٩٧٧هـ)، تحقيق: حسام الدين بن موسى محمد بن عفانة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م (القدس - فلسطين).

٨٨- خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال. المؤلف: أحمد بن عبد الله بن أبي الخير الخزرجي اليمني. المحقق: عبد الفتاح أبو غدة. الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية. دار البشائر - حلب. بيروت. الطبعة: الخامسة، ١٤١٦هـ.

٨٩- الخلافيات بين الإمامين الشافعي وأبي حنيفة وأصحابه، المؤلف: أبو بكر البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)، تحقيق ودراسة: فريق البحث العلمي بشركة الروضة، بإشراف محمود بن عبد الفتاح أبو شذا النحال، الناشر: الروضة للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٦ هـ-٢٠١٥م.

٩٠- الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، لإبراهيم بن علي بن محمد، ابن فرحون، برهان الدين اليعمري (المتوفى: ٧٩٩هـ)، تحقيق وتعليق: الدكتور محمد الأحمدي أبو النور، الناشر: دار التراث للطبع والنشر، القاهرة.

٩١- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: حماد بن محمد الأنصاري، الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٨٧ هـ-١٩٦٧م.

٩٢- ذخيرة الحفاظ (من الكامل لابن عدي)، المؤلف: أبو الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦م.

٩٣- ذكر الجهر بالبسملة مختصرًا، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم المجاني التابع لموقع الشبكة الإسلامية، الطبعة: الأولى، سنة: ٢٠٠٤م.

٩٤- ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل (مطبوع ضمن كتاب «أربع رسائل في علوم الحديث»، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: دار البشائر – بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.

٩٥- ذم الدنيا، لابن أبي الدنيا، دراسة وتحقيق: محمد عبد القادر أحمد عطا، الناشر: مؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٤ هـ-١٩٩٣م.

٩٦- ذيل ميزان الاعتدال، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: علي محمد معوض / عادل أحمد عبدالموجود، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٦ هـ-١٩٩٥م.

٩٧- رجال الحاكم في المستدرك، لِمُقْبل بن هَادِي بنِ مُقْبِلِ بنِ قَائِدَةَ الهَمْدَاني الوادعِيُّ (المتوفى: ١٤٢٢هـ)، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

٩٨- الرد الوافر، محمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، المحقق: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٣هـ

٩٩- الرّوض الباسم في تراجم شيوخ الحاكم، لأبي الطيب نايف بن صلاح بن علي المنصوري، دار العاصمة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٢ هـ-٢٠١١م.

١٠٠- الزهد لابن أبي الدنيا، الناشر: دار ابن كثير، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٠ هـ-١٩٩٩م.

١٠١- الزهد والرقائق لابن المبارك، المؤلف: أبو عبد الرحمن عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي، التركي ثم المرْوزي (المتوفى: ١٨١هـ)، المحقق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٠٢- سلم الوصول إلى طبقات الفحول، لمصطفى بن عبد الله القسطنطيني العثماني المعروف بـ «كاتب جلبي» وبـ «حاجي خليفة» (المتوفى ١٠٦٧ هـ)، المحقق: محمود عبد القادر الأرناؤوط، إشراف وتقديم: أكمل الدين إحسان أوغلي، تدقيق: صالح سعداوي صالح، إعداد الفهارس: صلاح الدين أويغور، الناشر: مكتبة إرسيكا، إستانبول – تركيا، عام النشر: ٢٠١٠م.

١٠٣- سنن أبي داود، تأليف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، دار النشر: دار الفكر، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد.

١٠٤- سنن الترمذي. المؤلف: أبو عيسى الترمذي. تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (جـ ١، ٢). ومحمد فؤاد عبد الباقي (جـ ٣). وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (جـ ٤، ٥). الناشر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي – مصر. الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥م.

١٠٥- سنن الدارقطني، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، حسن عبد المنعم شلبي، عبد اللطيف حرز الله، أحمد برهوم، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤م.

١٠٦- سنن الدارمي. المؤلف: أبو محمد الدارمي. تحقيق: حسين سليم أسد الداراني. الناشر: دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤١٢ هـ - ٢٠٠٠م.

١٠٧- السنن الصغرى للنسائي، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٠٨- السنن الكبرى، تأليف: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي، دار النشر: دار الكتب العلمية – بيروت، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري، وسيد كسروي حسن، سنة: ١٤١١ هـ - ١٩٩١م، الطبعة: الأولى.

١٠٩- السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤٢٤ هـ-٢٠٠٣م.

١١٠- السنن الواردة في الفتن وغوائلها والساعة وأشراطها، المؤلف: عثمان بن سعيد بن عثمان بن عمر أبو عمرو الداني (المتوفى: ٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٦هـ

١١١- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين، المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١١٢- سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم، المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: د. زياد محمد منصور، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٤هـ

١١٣- سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في الجرح والتعديل، لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: ٢٧٥هـ)، المحقق: محمد علي قاسم العمري، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

١١٤- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه، لأحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبي بكر المعروف بالبرقاني (المتوفى: ٤٢٥هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: كتب خانه جميلي - لاهور، باكستان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ

١١٥- سؤالات السلمي للدارقطني، لمحمد بن الحسين بن محمد بن موسى بن خالد بن سالم النيسابوري، أبي عبد الرحمن السلمي (المتوفى: ٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ

١١٦- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١١٧- سؤالات مسعود بن علي السجزي (مع أسئلة البغداديين عن أحوال الرواة للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري)، المؤلف: لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري، المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

١١٨- سير أعلام النبلاء. المؤلف : شمس الدين الذهبي. المحقق : مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، سنة: ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م.

١١٩- سير السلف الصالحين لإسماعيل بن محمد الأصبهاني، المؤلف: إسماعيل بن محمد بن الفضل بن علي القرشي الطليحي التيمي الأصبهاني، أبو القاسم، الملقب بقوام السنة (المتوفى: ٥٣٥هـ)، تحقيق: د. كرم بن حلمي بن فرحات بن أحمد، الناشر: دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

١٢٠- شذرات الذهب في أخبار من ذهب. المؤلف: ابن العماد الحنبلي. حققه: محمود الأرناؤوط. خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط. الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

١٢١- شرح التبصرة والتذكرة، المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (المتوفى: ٨٠٦هـ)، المحقق: عبد اللطيف الهميم - ماهر ياسين فحل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م.

١٢٢- شعب الإيمان. المؤلف: أبو بكر البيهقي. حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد. أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند. الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند. الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٣ م.

١٢٣- شعب الإيمان، المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، حققه وراجع نصوصه وخرج أحاديثه: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد، أشرف على تحقيقه وتخريج أحاديثه: مختار أحمد الندوي، صاحب الدار السلفية ببومباي – الهند، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ-٢٠٠٣م.

١٢٤- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. المؤلف: ابن حبان البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ). المحقق: شعيب الأرنؤوط. الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت. الطبعة: الثانية، ١٤١٤ – ١٩٩٣م.

١٢٥- صحيح البخاري. المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري. المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر. الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي). الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ

١٢٦- صحيح مسلم. المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت.

١٢٧- الضعفاء الصغير، المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (المتوفى: ٢٥٦هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، سنة: ١٣٩٦ هـ

١٢٨- الضعفاء الضعفاء والمتروكون، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: د. عبد

الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية، الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

١٢٩- الضعفاء الكبير. المؤلف: أبو جعفر العقيلي المكي. المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي. الناشر: دار المكتبة العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

١٣٠- الضعفاء والمتروكون، المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

١٣١- الضعفاء والمتروكون، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الله القاضي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ

١٣٢- الضعفاء: لأبي زرعة الرازي، لسعدي بن مهدي الهاشمي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.

١٣٣- الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (المتوفى: ٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة - الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

١٣٤- طبقات الحفاظ، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ

١٣٥- طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، محمد بن محمد (المتوفى: ٥٢٦هـ)، المحقق: محمد حامد الفقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت . د ت.

١٣٦- طبقات الشافعية الكبرى. المؤلف: تاج الدين السبكي. المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو. الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع. الطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ

١٣٧- طبقات الشافعيين، لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي (المتوفى: ٧٧٤هـ)، تحقيق: د أحمد عمر هاشم، د محمد زينهم محمد عزب، الناشر: مكتبة الثقافة الدينية، تاريخ النشر: ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣م.

١٣٨- طبقات الفقهاء الشافعية، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: محيي الدين علي نجيب، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٩٢م.

١٣٩- طبقات الفقهاء، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)، هذبهُ: محمد بن مكرم ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، المحقق: إحسان عباس، الناشر: دار الرائد العربي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٧٠م.

١٤٠- الطبقات الكبرى. المؤلف: لابن سعد. المحقق: إحسان عباس. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.

١٤١- طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م.

١٤٢- طبقات المدلسين. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي. الناشر: مكتبة المنار – عمان. الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.

١٤٣- طبقات علماء الحديث، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي (المتوفى: ٧٤٤ هـ)، تحقيق: أكرم البوشي، إبراهيم الزيبق، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

١٤٤- العبر في خبر من غبر، المؤلف: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. المحقق: أبو هاجر محمد السعيد زغلول. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت.

١٤٥- العجاب في بيان الأسباب، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد الحكيم محمد الأنيس، الناشر: دار ابن الجوزي.

١٤٦- عجَالة الإملاءِ المتَيسرةِ من التذنيب عَلى ما وقَع للحَافِظ المنذِري مِنَ الوَهْم وغيره في كِتابه «الترغيب والترهيب»، لإبراهيم بن محمد بن محمود بن بدر، برهان الدين، أبي إسحاق الحلبي الشافعيّ الناجي، تحقِيق وَدِرَاسة: الدكتور إبراهيم بن حماد الريس، الدكتور محمد بن عبد الله بن علي القنّاص، الناشر: مَكتَبة المعَارف للنشر وَالتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولي، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م.

١٤٧- العظمة، المؤلف: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (المتوفى: ٣٦٩هـ)، المحقق: رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري، الناشر: دار العاصمة – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ

١٤٨- العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، لابن الملقن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (المتوفى: ٨٠٤ هـ)، المحقق: أيمن نصر الأزهري - سيد مهني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولي، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧م.

١٤٩- العقوبات، لأبي بكر ابن أبي الدنيا، تحقيق: محمد خير رمضان يوسف، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٦ هـ- ١٩٩٦م.

١٥٠- علل الترمذي الكبير، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبي عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ)، بترتيب على كتب الجامع: أبو طالب القاضي، المحقق: صبحي السامرائي، وأبو المعاطي النوري، محمود خليل الصعيدي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٩هـ

١٥١- العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر، تحقيق وتخريج: محفوظ الرحمن زين الله السلفي. الناشر: دار طيبة - الرياض. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م. والمجلدات من الثاني

عشر، إلى الخامس عشر، علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، الناشر: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ

١٥٢- العلل لابن أبي حاتم، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

١٥٣- العلل ومعرفة الرجال، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

١٥٤- غاية النهاية في طبقات القراء، المؤلف: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى: ٨٣٣هـ). مكتبة ابن تيمية. الطبعة: عني بنشره لأول مرة عام ١٣٥١هـ ج، برجستراسر.

١٥٥- غنية الملتمس ايضاح الملتبس، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. يحيى بن عبد الله البكري الشهري، الناشر: مكتبة الرشد – السعودية - الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

١٥٦- فتح الباب في الكنى والألقاب، لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي، تحقيق: أبي قتيبة نظر محمد الفاريابي، مكتبة الكوثر - السعودية – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

١٥٧- فتح الباري شرح صحيح البخاري. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. الناشر: دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩م. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي. قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه: محب الدين الخطيب. عليه تعليقات العلامة: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

١٥٨- فوائد أبي محمد الفاكهي، المؤلف: عبد الله بن محمد بن العباس الفاكهي، أبو محمد المكي (المتوفى: ٣٥٣هـ)، دراسة وتحقيق: محمد بن عبد الله بن عايض الغباني،

الناشر: مكتبة الرشد، الرياض - السعودية، شركة الرياض للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨م.

١٥٩- الفوائد البهية في تراجم الحنفية، لأبي الحسنات محمد عبد الحي اللكنوي الهندي، عنى بتصحيحه وتعليق بعض الزوائد عليه: محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، الناشر: طبع بمطبعة دار السعادة بجوار محافظة مصر - لصاحبها محمد إسماعيل، الطبعة: الأولى، ١٣٢٤ هـ.

١٦٠- الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، د ت.

١٦١- قبول الأخبار ومعرفة الرجال، لأبي القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود الكعبي البلخي (المتوفى: ٣١٩ هـ)، المحقق: أبو عمرو الحسيني بن عمر بن عبد الرحيم، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

١٦٢- قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، المؤلف: أبو محمد الطيب بن عبد الله بن أحمد بن علي بامخرمة، الهِجراني الحضرمي الشافعي (٨٧٠ - ٩٤٧ هـ)، عُني به: بو جمعة مكري / خالد زواري، الناشر: دار المنهاج – جدة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٨م.

١٦٣- القند في ذكر علماء سمرقند، لنجم الدين عمر بن محمد بن أحمد النسفي، تحقيق: يوسف الهادي، الناشر: مرآة التراث بإيران، ط١، سنة: ١٤٢٠هـ.

١٦٤- القول المسدد في الذب عن المسند للإمام أحمد، المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، الناشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠١هـ.

١٦٥- الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب. الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة. الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

١٦٦- الكامل في ضعفاء الرجال. المؤلف: أبو أحمد بن عدي الجرجاني. تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض. عبد الفتاح أبو سنة. الناشر: الكتب العلمية - بيروت- لبنان. الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ ١٩٩٧م.

١٦٧- الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث، لبرهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (المتوفى: ٨٤١هـ)، المحقق: صبحي السامرائي، الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.

١٦٨- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي (المتوفى: ١١٦٢هـ)، الناشر: مكتبة القدسي، لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة، عام النشر: ١٣٥١ هـ

١٦٩- كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لمصطفى بن عبد الله كاتب جلبي القسطنطيني المشهور باسم حاجي خليفة أو الحاج خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، الناشر: مكتبة المثنى - بغداد (وصورتها عدة دور لبنانية، بنفس ترقيم صفحاتها، مثل: دار إحياء التراث العربي، ودار العلوم الحديثة، ودار الكتب العلمية)، تاريخ النشر: ١٩٤١م.

١٧٠- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، لعلاء الدين علي بن حسام الدين ابن قاضي خان القادري الشاذلي الهندي البرهانفوري ثم المدني فالمكي الشهير بالمتقي الهندي (المتوفى: ٩٧٥هـ)، المحقق: بكري حياني - صفوة السقا، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، سنة: ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

١٧١- الكنى والأسماء، لأبي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد بن سعيد بن مسلم الأنصاري الدولابي الرازي (المتوفى: ٣١٠هـ)، المحقق: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار ابن حزم - بيروت/ لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠م.

١٧٢- الكنى والأسماء، لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، الناشر: عمادة البحث العلمي

بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

١٧٣- الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، المؤلف: أبو البركات محمد بن أحمد المعروف بـ «ابن الكيال»، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي. الناشر: دار المأمون. بيروت. الطبعة: الأولى، سنة: ١٩٨١م.

١٧٤- اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ (التذكرة في الأحاديث المشتهرة)، لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦ هـ- ١٩٨٦م.

١٧٥- لب اللباب في تحرير الأنساب، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، دار صادر – بيروت. د ت.

١٧٦- اللباب في تهذيب الأنساب، لأبي الحسن عز الدين ابن الأثير الجزري، دار صادر – بيروت. د ت.

١٧٧- لسان العرب. المؤلف: جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقى. الناشر: دار صادر – بيروت. الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ

١٧٨- لسان الميزان. المؤلف: ابن حجر العسقلاني. المحقق: دائرة المعرف النظامية – الهند. الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان. الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٠هـ ١٩٧١م.

١٧٩- لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد اللَّه البخاري الدِّهلوي الحنفي، تحقيق وتعليق: الأستاذ الدكتور تقي الدين الندوي، الناشر: دار النوادر، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٥ هـ- ٢٠١٤م.

١٨٠- المتفق والمفترق، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور محمد صادق آيدن الحامدي، الناشر: دار القادري للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.

١٨١- مجرد أسماء الرواة عن مالك، يليه المستدرك على الخطيب والعطار، المؤلف: يحيى بن علي بن عبد الله بن علي بن مفرج، أبو الحسين، رشيد الدين القرشي الاموي النابلسي ثم المصري، المعروف بالرشيد العطار (المتوفى: ٦٦٢هـ)، المحقق: أبو محمد سالم بن أحمد بن عبد الهادي السلفي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.

١٨٢- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، المؤلف: ابن حبان البُستي. المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب. الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ

١٨٣- مجلس في حديث جابر (مطبوع ضمن مجموع رسائل لابن ناصر الدين)، لمحمد بن عبد الله (أبي بكر) بن محمد ابن أحمد بن مجاهد القيسي الدمشقي الشافعي، شمس الدين، الشهير بابن ناصر الدين (المتوفى: ٨٤٢هـ)، تحقيق وتعليق: أبي عبد الله مشعل بن باني الجبرين المطيري، الناشر: دار ابن حزم، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

١٨٤- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤هـ، ١٩٩٤م.

١٨٥- مجموع فيه مصنفات أبي الحسن ابن الحمامي وأجزاء حديثية أخرى، المحقق: نبيل سعد الدين جرار، الناشر: أضواء السلف [ضمن سلسلة مجاميع الأجزاء الحديثية (٤)]، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.

١٨٦- المختصر في أخبار البشر، المؤلف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن علي بن محمود ابن كثير، (المتوفى: ٧٣٢هـ)، الناشر: المطبعة الحسينية المصرية، الطبعة: الأولى.

١٨٧- المدخل إلى الصحيح، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: د. ربيع هادي عمير المدخلي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ

١٨٨- المدخل إلى علم الجرح والتعديل، لأبي محمد حازم بن محمد الشربيني، تقديم أ د/ الشريف حاتم العوني، دار المودة، د ت.

١٨٩- مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، لشمس الدين أبو المظفر يوسف بن قِزْأُوغلي بن عبد الله المعروف بـ «سبط ابن الجوزي» (٥٨١ - ٦٥٤ هـ)، تحقيق وتعليق: محمد بركات، كامل محمد الخراط، عمار ريحاوي، محمد رضوان عرقسوسي، أنور طالب، فادي المغربي، رضوان مامو، محمد معتز كريم الدين، زاهر إسحاق، محمد أنس الخن، إبراهيم الزيبق، الناشر: دار الرسالة العالمية، دمشق – سوريا، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣م.

١٩٠- مستخرج أبي عوانة، المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (المتوفى: ٣١٦هـ)، تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

١٩١- المستدرك على الصحيحين. المؤلف: أبو عبد الله الحاكم النيسابوري. تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا. الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة: الأولى، ١٤١١ – ١٩٩٠م.

١٩٢- مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، المؤلف: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

١٩٣- مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار. المؤلف: ابن حبان البُستي. تحقيق: مرزوق علي ابراهيم. الناشر: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع – المنصورة. الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ - ١٩٩١م.

١٩٤- مصادر المعرفة في الفكر الديني والفلسفي، د/ عبد الرحمن الزنيدي، ط: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، مكتبة المؤيد، ط: ١، سنة: ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

١٩٥- مصباح الأريب في تقريب الرواة الذين ليسوا في تقريب التهذيب، لأبي عبد الله محمد بن أحمد المصنعي العنسي، قرظه وقدم له: محمد بن عبد الوهاب الوصابي، الناشر: مكتبة صنعاء الأثرية، اليمن - الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، مصر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥م.

١٩٦- المطالب العالية بزوائد المسانيد الثمانية، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: (١٧) رسالة علمية قدمت لجامعة الإمام محمد بن سعود، تنسيق: د. سعد بن ناصر بن عبد العزيز الشثري، الناشر: دار العاصمة، دار الغيث – السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ

١٩٧- المعجم الأوسط، لأبي القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

١٩٨- معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥م.

١٩٩- المعجم الصغير لرواة الإمام ابن جرير الطبري، المؤلف: أكرم بن محمد زيادة الفالوجي الأثري، تقديم: علي حسن عبد الحميد الأثري، الناشر: الدار الأثرية، الأردن - دار ابن عفان، القاهرة.

٢٠٠- المعجم الكبير، المؤلف: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٢٠١- معجم المؤلفين، لعمر رضا كحالة، الناشر: مكتبة المثنى - بيروت، دار إحياء التراث العربي. د ت.

٢٠٢- معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلى الكوفى، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة – السعودية. الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ – ١٩٨٥م.

٢٠٣- معرفة علوم الحديث، المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (المتوفى: ٤٠٥هـ)، المحقق: السيد معظم حسين، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.

٢٠٤- المعرفة والتاريخ، ليعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، أبو يوسف (المتوفى: ٢٧٧هـ)، المحقق: أكرم ضياء العمري، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، سنة: ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.

٢٠٥- المعين في طبقات المحدثين، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر: دار الفرقان - عمان – الأردن، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٤هـ

٢٠٦- مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، لأبي محمد محمود بن أحمد بن موسى الغيتابى الحنفى بدر الدين العينى (المتوفى: ٨٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م.

٢٠٧- المغني في الضعفاء. المؤلف: شمس الدين الذهبي. المحقق: الدكتور نور الدين عتر.

٢٠٨- المقتنى في سرد الكنى، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد صالح عبد العزيز المراد، الناشر: المجلس العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٨هـ

٢٠٩- المكتبات والمعلومات والتوثيق أسس علمية صحيحة ومدخل منهجي عربي، د/ سعد محمد الهجرسي، ط: دار الثقافة العلمية – الإسكندرية، بدون.

٢١٠- من تكلم فيه وهو موثق أو صالح الحديث، لشمس الدين الذهبي. المحقق: عبد الله بن ضيف الله الرحيلي. الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٢١١- من سؤالات أبي بكر أحمد بن محمد بن هانئ الأثرم أبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى:

٢٤١هـ)، المحقق: د. عامر حسن صبري، الناشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

٢١٢- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال (رواية طهمان)، لأبي زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (المتوفى: ٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

٢١٣- مناهج البحث العلمي»، د/ عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات – الكويت، ط: ٣، سنة: ١٩٧٧م.

٢١٤- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني المروزي، دراسة وتحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦م.

٢١٥- المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢م.

٢١٦- منهج البحث التاريخي، د/ حسن عثمان، ط: دار المعارف، ط: ٨.

٢١٧- المهذب في اختصار السنن الكبير، اختصرهُ: أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن عُثمان الذّهَبيّ الشَّافعيّ (المتوفي: ٧٤٨ هـ)، تحقيق: دار المشكاة للبحث العلمي، بإشراف أبي تَميم يَاسر بن إبراهيم، الناشر: دار الوطن للنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

٢١٨- المؤتَلِف والمختَلِف، لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٢١٩- موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله، لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي - أشرف منصور عبد الرحمن - عصام عبد

الهادي محمود - أحمد عبد الرزاق عيد - أيمن إبراهيم الزاملي - محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع - بيروت، لبنان.

٢٢٠- موضح أوهام الجمع والتفريق، المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المعرفة – بيروت، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٠٧هـ

٢٢١- الموضوعات، لجمال الدين عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، ضبط وتقديم وتحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، الناشر: محمد عبد المحسن صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، الطبعة: الأولى، جـ١، ٢: ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦م، جـ٣: ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨م.

٢٢٢- الموقظة في علم مصطلح الحديث، المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، اعتنى به: عبد الفتاح أبو غُدّة، الناشر: مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ

٢٢٣- ميزان الاعتدال في نقد الرجال. المؤلف: شمس الدين الذهبي. تحقيق: علي محمد البجاوي. الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان. الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣م.

٢٢٤- نزهة الألباب في الألقاب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، الناشر: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ-١٩٨٩م.

٢٢٥- نسبة ومنسوب، المؤلف: مرزوق بن هياس آل مرزوق الزهراني، بدون ناشر، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤م.

٢٢٦- النقد الأدبي الحديث، د/ محمد غنيمي هلال، ط: دار النهضة- مصر، سنة: ١٩٧٥م.

٢٢٧- النكت الجياد المنتخبة من كلام شيخ النقاد، لعبد الرحمن بن يحي المعلمي اليماني، المؤلف: أبو أنس إبراهيم بن سعيد الصبيحي، الناشر: دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠م.

٢٢٨- النكت على مقدمة ابن الصلاح، المؤلف: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي الشافعي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، المحقق: د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، الناشر: أضواء السلف – الرياض، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

٢٢٩- هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (المتوفى: ١٣٩٩هـ)، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية استانبول ١٩٥١م، أعادت طبعه بالأوفست: دار إحياء التراث العربي بيروت – لبنان.

٢٣٠- الوافي بالوفيات. المؤلف: صلاح الدين الصفدي. المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى. الناشر: دار إحياء التراث – بيروت. عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

٢٣١- الولاة وكتاب القضاة للكندي، لأبي عمر محمد بن يوسف بن يعقوب الكندي المصري (المتوفى: بعد ٣٥٥هـ)، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، وأحمد فريد المزيدي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، سنة: ١٤٢٤ هـ- ٢٠٠٣م.

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مُقَدِّمَة	٢٤١
خطة البحث	٢٤٤
الفصل الأول: ترجمة موجزة للحافظ أبي الفضل السليماني	٢٤٩
الفصل الثاني: جهود الحافظ أبي الفضل السليماني في الجرح والتعديل	٢٦٠
المبحث الأول: ألفاظ الجرح والتعديل التي استعملها الحافظ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيّ.	٢٦٠
المطلب الأول: ألفاظ التعديل التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ:	٢٦٠
المطلب الثاني: ألفاظ التجريح التي استعملها الحافظُ أبو الفضل السُّلَيْمَانِيُّ	٢٦٦
المطلب الثالث: مَنْ سكت عنهم الحافظ السليماني، ولم يذكرهم بجرح ولا تعديل	٣٠٣
المبحث الثاني: الرواة الذين قال فيهم الحافظ السليماني: «فيه نظر»	٣٠٧
المبحث الثالث: الموازنة بين مدلول «فيه نظر»، عند الحافظ السُّلَيْمَانِيّ، وعند الإمام البخاري	٣٤٤
الخاتمة والنتائج والتوصيات	٣٥٣
فهرس المصادر والمراجع	٣٥٧
فهرس المحتويات	٣٨٩